اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات
National Committee for Information Society

التقرير السنوي
للجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

السنة الرابعة

١٤٣٢هـ

٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

كلمة رئيس اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات	
١. الملخص	
٢. برنامج المعلومات للجميع (IFAP)	
٣. أهداف اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات	
٤. إنجازات اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات خلال عام ٢٠١١م	
٥. إنجازات الجهات الممثلة في عضوية اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات خلال عام ٢٠١١م	

• كلمة رئيس اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

من سنوات ليست بالبعيدة، كانت مقاييس تطور الأمم بما لديها من صناعات ثقيلة، ومصانع ضخمة؛ لكن هذه المعادلة قد تغيرت، بل وتغيرت كثيراً، فقد تكون المنطقة، أو المدينة ممن يمتلك صناعات متقدمة، وتقنيات عالية؛ لكن لا ترتفع فيها مداخن المصانع، ولا تعج بضجيج الصناعات. هذه المعادلة الجديدة سادت فيه المعلومات وتقنيات النشر الحاسوبي حتى أصبحت صناعة ذات فاعلية كبيرة في التقدم ورفاهية الشعوب وذات مردود عالي فكرياً واقتصادياً، مع قلة تكلفتها في مجال العتاد؛ وإن كان ذلك مع ارتفاع في حاجاتها إلى قدرات عقلية مبرزة. وبهذه السمات التي قلبت معادلة عالم الصناعة؛ أصبحت دول العالم الثالث، ممن يمكن أن يكون لها نصيب السبق في التقدم والرقي، ومن هذه المنطلقات عنيت المملكة العربية السعودية بهذا الجانب حرصاً منها على توظيف مواردها من العقول السعودية، ومن ثم تطوير اقتصادياتها، والبحث عن طريق للوطن في عالم المعلومات المتنامي.

ومن خلال هذه الحيثيات انبثقت، اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات معنية برفع مستوى الفهم والوعي العام؛ لمساندة الأهداف والإستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة بمجتمع المعلومات. ساعية في ذلك إلى تعزيز الجهود، وتوسيع دائرة المشاركة بين جميع شرائح المجتمع؛ ومن ثم تحقيق متطلبات التحول إلى مجتمع المعلومات، وهو الأمر الذي يعد اليوم توجها جوهريا ضمن الأولويات الوطنية لدفع مسيرة التنمية في البلاد.

ويسعدني باسم جميع أعضاء اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات أن أقدم التقرير السنوي الخاص باللجنة، الذي يستعرض أهم نشاطاتها، وإنجازاتها خلال العام ١٤٣٢- ١٤٣٣هـ (٢٠١١م). وهي إنجازات ذات طيف واسع من التنوع؛ كان من أبرزها مشاركة اللجنة في إعداده تقرير الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في المملكة العربية السعودية للعام ٢٠١١م، الخاص بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). بالإضافة إلى متابعة أعمال برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو)، وكذلك متابعة إنجازات الجهات الممثلة باللجنة.

وسوف تواصل اللجنة بعون الله جهودها الرامية إلى تحقيق التفاعل، والانفتاح مع العالم الخارجي؛ للوصول بالمملكة إلى مركز عالمي متقدم من التطور المعلوماتي، وتشجيع القطاع الخاص، والمجتمع المدني على الإسهام في ذلك، ورفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع.

وجدير بالتنويه أنه لم يكن لتلك الإنجازات من إمكانية للتحقق، والتطوير؛ لولا التوجيهات الراشدة لحكومة خادم الحرمين الشريفين ودعمها المتواصل للقطاعات كافة؛ حتى تحقق أهداف النهضة التنموية. وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أشكر أعضاء اللجنة، والجهات التي يمثلونها؛ على دعمهم اللجنة. والشكر موصول لكل من أسهم في نجاحها، أو ساندها في القيام بأعمالها.

والله من وراء القصد، والهادي إلى سواء السبيل.

م. عبدالله بن عبدالعزيز الضـرَّاب

محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

ورئيس اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

• الملخص

يحتوي هذا التقرير على لمحات عن أبرز أنشطة اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات وإنجازاتها، خلال العام المالي ١٤٣٢هـ(٢٠١١م) وبرنامج المعلومات للجميع، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

كما يستعرض التقرير أيضاً أهم أنشطة الجهات الممثلة باللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات وإنجازاتها خلال فترة التقرير، وهي:

- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- وزارة الداخلية
- وزارة الخارجية
- وزارة التعليم العالي
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الثقافة والإعلام
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- وزارة الصحة
- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
- جمعية المكتبات والمعلومات السعودية
- الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات

• برنامج المعلومات للجميع (IFAP)

إن من أبرز نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها الأولى والثانية؛ هو تبني زعماء العالم لعدد من المبادئ الأساسية، والأهداف التي تؤدي إلى بناء مجتمع معلوماتي جامع، هدفه الإنسان، ويتجه نحو التنمية؛ بحيث يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف، والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها ، ويتمكن الأفراد والمجتمعات من خلاله تسخير إمكانياتهم كاملة؛ للنهوض بتنميتهم المستدامة، وتحسين نوعية حياتهم.

وقد تم تحديد عدد من خطوط العمل التي شملت مهمة الحكومات، وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل التنمية، والاهتمام بالبنى التحتية للمعلومات والاتصالات؛ وذلك لبناء مجتمع معلوماتي جامع، بحيث يتم النفاذ إلى المعلومات والمعرفة، وبناء القدرات، وبناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، بالإضافة إلى تحقيق البيئة التمكينية، والتنوع الثقافي واللغوي، ووسائط الإعلام بجانب الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات.

وقد أدت مشاركة اليونسكو في المراحل المختلفة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ابتداء من طرح فكرة القمة حتى انتهاء المرحلة الثانية والأخيرة من القمة؛ إلى تغيير في بعض مفاهيم اليونسكو حول الأسباب التي أدت إلى وجود الفجوة المعلوماتية (المعرفية) بين دول الشمال والجنوب. إذ أدركت اليونسكو بأن العمل على سد الفجوة الرقمية لن يؤدي إلى تقليص الفجوة المعرفية والمعلوماتية فحسب؛ بل سيسهم أيضا في تخفيف الفقر والقضاء على الجهل. وبناء على ذلك قامت اليونسكو بإنشاء برنامج المعلومات للجميع الذي يركز على عدد من البرامج في مجال الاتصالات والمعلومات، كما اتخذت العديد من الخطوات، لتنفيذ خطوط العمل التي أوكلت لليونسكو من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

كما قامت اليونسكو على إثر مشاركاتها في اجتماعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات باعتماد بيان جديد لرسالتها؛ تم إدراجه في إستراتيجيتها المتوسطة الأجل، للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣م. وفي هذا البيان تم إدخال (الاتصالات والمعلومات) من ضمن ألأركان الرئيسية لرسالة اليونسكو، بجانب الأركان السابقة (التربية والعلوم والثقافة).

ويعد برنامج المعلومات للجميع أحد البرامج الدولية التي تتبناه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وتشارك فيه حكومات الدول، وهو موجه لتعزيز حق الحصول على المعلومات والمعرفة من أجل التنمية. ويسعى البرنامج إلى تحقيق عدد من الأهداف في الدول الأعضاء ، والمساعدة في تقديم النصيحة والمشورة لهم، لاسيما الذين لم تصل إليهم إمكانيات النفاذ لبيئة مجتمع المعلومات، سواء أكانوا من الدول المتقدمة أم النامية. ومن أبرز أهداف البرنامج ما يلي:

- تحفيز النقاش على المستوى العالمي حول التحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية، المتعلقة بمجتمع المعلومات.
- تعزيز وتوسعة النفاذ إلى المعلومات على النطاق الشعبي، من خلال تنظيم ورقمنه المعلومات وصونها.

- المساعدة في تقديم النصيحة والمشورة لجميع الناس، الذين يفتقرون لبيئة مجتمع المعلومات، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أم النامية.
- دعم التدريب، واستمرارية التعليم، في مجال الاتصالات والمعرفة والمعلوماتية.
- دعم إنتاج المحتوى المحلي، وتبني تدريب وتثقيف السكان الأصليين.
- تعزيز استخدام المقاييس الدولية، وأفضل الممارسات في الاتصالات، والمعرفة، والمعلوماتية في المجالات المرتبطة باليونسكو.
- دعم شبكات المعرفة، ومصادر المعلومات والمعارف، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- دعم الترابط المعرفي و المعلوماتي على المستويات كافة.

• أبرز أنشطة برنامج المعلومات للجميع (IFAP) في الفترة السابقة

• اجتماع أعضاء مكتب (الأيفاب) لتعزيز مرحلة الالتزام

اجتمع أعضاء مكتب المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع (إيفاب) الاجتماع الثامن عشر في مقر اليونسكو في باريس في الفترة من ٢١-٢٢ فبراير ٢٠١١. وأتاح الاجتماع فرصة لاستعراض التقدم الكبير الذي أحرز في عام ٢٠١٠ من خلال مجموعات عمل الاتحاد، وبعض اللجان الوطنية للأيفاب في المجالات ذات الأولوية لمحو الأمية المعلوماتية وحفظ المعلومات ، والمعلومات من أجل التنمية، و إمكانية الحصول على المعلومات وأخلاقيات المعلومات.

وشملت النتائج الرئيسية لمجموعات العمل على مشروع مدونة الأخلاق لمجتمع المعلومات خمسة مقترحات؛ لتعزيز عمل اليونسكو في بناء مجتمعات المعرفة في فترة السنتين المقبلة ٢٠١٢ -٢٠١٣. كما تم اعتماد مشروع مدونة الأخلاق لمجتمع المعلومات من قبل مكتب الأيفاب، حتى يتم عرضه على المؤتمر العام لليونسكو للنظر فيه.

أفادت التقارير أنه في عام ٢٠١٠ العديد من اللجان الوطنية للأيفاب ، وخاصة في رابطة الدول المستقلة وآسيا والمحيط الهادئ ، كانت نشطة ، وأجرت عددا من الأنشطة التدريبية والوطنية والمؤتمرات الإقليمية، وقامت بنشر وثائق السياسة العامة الرئيسية.

كما أعطي اهتمام خاص لتحديد كيفية تحسين التأثير الشامل وتعزيزه، وفعالية و وضوح الأيفاب على الصعيدين الوطني والدولي. ووافق الاجتماع على تنفيذ إستراتيجيات لتقاسم أفضل الممارسات على نطاق واسع، والهياكل التنظيمية التي أسهمت في نجاح العديد من اللجان الوطنية للأيفاب ، فضلا عن نشر أكثر مبادرات الأيفاب فعالية.

اختتم السيد/ كوزمين ، رئيس الأيفاب الأعمال التي نفذت خلال الاجتماع الثامن عشر بقولة "عملنا خلال هذه الأيام الماضية ، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة لليونسكو ، بأفضل وضع لتنشيط الجهود؛ للوفاء بتوجهات الاتحاد. هذا العمل مهم جدا. الأيفاب هو البرنامج الوحيد الذي يشمل الحكومات التي تركز على بناء مجتمعات المعرفة والتعددية. إن أولويات عمل الأيفاب ضرورية لكل من البلدان النامية والمتقدمة ".

ويتألف مكتب الأيفاب من الدول الأعضاء الثماني التالية : النمسا ، البرازيل ، ساحل العاج ، الكويت ، لاتفيا ، ومدغشقر والفلبين والاتحاد الروسي. ويرأسها السيد/ كوزمين (الاتحاد الروسي). بالإضافة إلى أعضاء المكتب. واجتذب الاجتماع عددا من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية غير الحكومية.

• مؤتمر للأيفاب لبناء مجتمعات المعرفة لدول الكاريبي

أقامت اليونسكو مؤتمراً إقليمياً هو الأول للأيفاب في منطقة الكاريبي، وذلك في مدينة سان جورج، عاصمة جرينادا بالفترة من ١٥الى ١٧ يونيو ٢٠١١. وقد حضر المؤتمر أكثر من٥٠ مندوباً يمثلون ١٣دولة.

عقد المؤتمر تحت شعار (بناء مجتمعات المعرفة لدول الكاريبي) ويهدف المؤتمر إلى تمكين بلدان منطقة الكاريبي من وضع خطة عمل واقعية من شأنها تلبية احتياجات التنمية، وتشجيع إنشاء مجتمعات المعرفة في المنطقة.

هذا الحدث ، الذي نظمته اليونسكو بالتعاون مع حكومة جرينادا، ناقش المواضيع التالية :

- مفهوم مجتمعات المعرفة في سياق منطقة البحر الكاريبي.
- دور برنامج المعلومات للجميع في بناء مجتمعات معرفة شاملة.
- مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS).
- عمل اليونسكو في متابعة مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS).

من المتوقع أن تقوم الوفود المشاركة باعتماد إعلان سياسي، بشأن بناء مجتمعات المعرفة في منطقة الكاريبي، ووضع خطة عمل من شأنها أن تعالج الاحتياجات المتوقعة لدول منطقة الكاريبي فيما يتعلق ببرنامج المعلومات للجميع. وأعرب إيسيدرو، من مكتب اليونسكو في كينغستون، عن ارتياحه بشأن إقامة اليونسكو مؤتمرا بهذه الأهمية في المنطقة. فقد حان الوقت لقادة منطقة البحر الكاريبي العمل على التفكير إلاستراتيجي حول بناء مجتمعات المعرفة وخلق ثقافة المعلومات للجميع.

حضر المؤتمر رئيس وزراء جرينادا ورئيس المجموعة الكاريبية (CARICOM) السيد/ تيلمان توماس، ورئيس المؤتمر العام لليونسكو السيد/ دافيدسون هيبورن.

- **اليونسكو تقدم النتائج الأولية لمشروع الأيفاب (شفافية ومسؤولية الوصول إلى المعلومات في منطقة إنديان) في بوليفيا**

قدمت اليونسكو النتائج الأولية لمشروع الأيفاب (شفافية ومسؤولية الوصول إلى المعلومات في منطقة إنديان)، إلى نظرائهم المحليين الرئيسيين في لاباز وبوتوسي (بوليفيا) في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أغسطس.

شارك في الاجتماع الأول للوكالة البوليفية للنهوض بمجتمع المعلومات (ADSIB) ، ممثلين من وزارة العلوم والتكنولوجيا، و وزارة التربية والتعليم، واللجنة الوطنية لليونسكو، ومؤسسات المجتمع المدني(مؤسسة ريدس ومؤسسة إيني ومؤسسة جبيليو).

قُدم خلال اللقاء، بعض أهم نتائج منتصف الفترة بالإضافة إلى خط الأساس المتعلق بالشفافية والوصول إلى المعلومات، بمشاركة البلديات الأربع المشاركة في بوليفيا ؛ والبرنامج التدريبي حول (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الشفافية ومشاركة المواطنين) نفذت في بوتوسي؛ كما قُدم خلال اللقاء المبادئ التوجيهية على معايير تصميم المشاركة، وتنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية المحلية في بوليفيا، ومجموعة من المعايير؛ لتحقيق الشفافية في ميزانية الحكومات المحلية.

وأظهرت الأبحاث وجود حاجة ماسة لتعزيز قدرات الموارد واستثمارها؛ لكي تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب التخطيط والتنفيذ والتقييم على مستوى الحكومة المحلية. كما بينت الأبحاث بأن المعلومات حول إدارة الأموال العامة، يجب أن تكون أكثر نشاطا وشفافية، وكذلك ال٤جوانب الرئيسية من عمليات صنع القرار في السياسة المحلية. كما أظهرت مدى معرفة المواطنين بإمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ولكن توقعاتهم لا تزال منخفضة، عندما يتعلق الأمر بإمكاناتها من أجل التنمية.

كما تم تنظيم الحدث الثاني، وهي الندوة الأولى حول الشفافية والحكومة الإلكترونية ، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في بوتوسي يوم ١٢ أغسطس. كان الهدف من هذه الندوة تبادل أفضل الممارسات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين.

كان الحضور من جانب المنظمات المدنية ، وموظفي الخدمة المدنية المحلية، والقادة المحليين والمواطنين. قدم المواطنون وموظفو البلدية خلال الندوة ، تجاربهم وخبراتهم فيما يتعلق بمعالج النصوص، وجداول البيانات والويب٢,٠ (الإنترنت ، والمدونات ، ومتصفحات الويب وغيرها من الأدوات) بهدف التواصل والبحوث، وتبادل المعلومات المتعلقة بإدارة مدينتهم.

ومن الموضوعات الأخرى التي تمت تغطيتها:

- كيفية تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطوط عملها.
- كيفية طلب المعلومات العامة على المستوى المحلي واستخدامها.
- الحكومة الإلكترونية : الإنجازات ووضع معايير لتعزيز الشفافية في البلديات.
- شفافية الميزانية: إستراتيجيات لتعزيز حرية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالميزانية ، وتعزيز مشاركة المواطنين.
- المبادئ التوجيهية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية وإستراتيجيات الحكومة الإلكترونية.

النتائج الأخرى لمشروع الاتحاد في بوليفيا، تتضمن تدريب نحو ٧٠ من موظفي الخدمة المدنية المحلية وقادة المجتمع المدني في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل التنمية ؛ وتوعية السلطات الوطنية والمحلية على تنفيذ الحكومة الإلكترونية، ومعايير شفافية المعلومات في بوليفيا.

- **مؤتمر برنامج المعلومات للجميع لتعزيز التنوع اللغوي والثقافي في الفضاء السيبراني**

أقيم المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتنوع اللغوي والثقافي في الفضاء الإلكتروني الذي عقد بين ١٢- ١٤ يوليو ٢٠١١، في ياكوتسك، في الاتحاد الروسي. شارك في هذا المؤتمر ١٠٠ من الخبراء من أكثر من ٣٠ دولة يمثلون خمسة من التجمعات الإقليمية لمنظمة اليونسكو.

وقد تم تنظيم هذا الحدث من خلال اللجنة الوطنية الروسية لمجتمع المعلومات، التابعة لبرامج المعلومات للجميع (IFAP)،والجامعة الاتحادية لشمال شرق أوربا، ومركز التعاون الإقليمي للمكتبات، والشبكة العالمية (MAAYA)

للتنوع اللغوي، والاتحاد اللاتيني بدعم من اليونسكو ، ووزارة الثقافة في الاتحاد الروسي ، واللجنة الوطنية للاتحاد الروسي التابعة لليونسكو.

وفر المؤتمر منبرا لتبادل الخبرات الدولية المبتكرة. وقدمت ما مجموعه ٧٠ ورقة أثناء انعقاد المؤتمر من قبل الخبراء المتميزين، الذين يمثلون المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وقد مكن تنوع وجودة ورقات العمل الحضور من تحديد مجموعة من القضايا، ووجهات النظر في العديد من التخصصات مما شكل تحدياً داعماً للبقاء والتنمية، والحفاظ على اللغات والثقافات في الفضاء الإلكتروني.

أسهم المؤتمر في تعزيز جهود اليونسكو المستمرة؛ لتوطيد مجتمعات المعرفة الشاملة وتطويرها، وكذلك برنامج المعلومات للجميع التابع لليونسكو. كما كانت الموضوعات المطروحة للبحث مرتبطة ارتباطا وثيقا بأولويات اهتمام (الأيفاب) ومعنية بكيفية تنفيذ التوصيات الصادرة من المؤتمر، من خلال وضع مشاريع محددة وتنفيذها بالتنسيق مع اليونسكو، واللجان الوطنية للأيفاب.

وقد تم إعداد وثيقة مخرجات تحتوي على مداولات وتوصيات المؤتمر بعنوان (دعوة للعمل ياكوتسك : خارطة طريق نحو مؤتمر القمة العالمي للتعدد اللغات ٢٠١٧) الذي اعتمد بالإجماع خلال الجلسة الختامية للمؤتمر

- **المؤتمر الدولي للمحافظة على المعلومات الرقمية في موسكو**

نظمت اللجنة الوطنية للاتحاد الروسي التابعة لليونسكو في مطلع شهر أكتوبر المؤتمر الدولي الأول من نوعه عن هذا الموضوع، تحت رعاية اليونسكو، وبحضور ممثلين من جميع التجمعات الإقليمية لمنظمة اليونسكو. ناقش هذا المؤتمر الدولي الذي عقد في موسكو القضايا الأكثر موضوعية في المحافظة على المعلومات الرقمية، كما نوقشت مشاكل وأفاق المحافظة على المعلومات الرقمية في مجتمع المعلومات. وكان هذا الحدث خطوة جديدة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للأيفاب.

قامت الجنة الوطنية الروسية بالتعاون مع مركز المكتبات الإقليمي بالدعوة لهذا المؤتمر. وتم توفير الدعم للمؤتمر من قبل وزارة الثقافة في الاتحاد الروسي، والوكالة الفدرالية لاتصالات الصحافة والإعلام في الاتحاد الروسي، واللجنة الوطنية التابعة لليونسكو.

حضر المؤتمر نحو ١٤٠ مشاركا، من بينهم مديرون تنفيذيون وممثلو كبرى المكتبات، ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات البحثية والتعليمية، وجمعيات الخبراء، والمنظمات الدولية والهيئات الحكومية ووسائل الإعلام، ودور النشر وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها من أصحاب المصلحة المشتركة في المحافظة على المدى الطويل للمعلومات الرقمية من ٣٧ دولة.

وسوف ينشئ المؤتمر منبراً لتحديد التحديات والحلول طويلة الأجل ومناقشتها ؛ للمحافظة على المعلومات الرقمية ، ومن أهم محاور النقاش: :

- فلسفة المحافظة على المعلومات الرقمية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمؤسسية، وأساليب ذلك ، والسياسات والقوانين والأنشطة المتعلقة بذلك.

- المهمات والوظائف ، وحقوق ومسؤوليات المؤسسات التقليدية والحديثة، ومدى مشاركتها الفعلية في المهمات أو انحصار عملها في الحفاظ على المدى الطويل للمعلومات الرقمية فحسب.
- التدريب المهني في المحافظة على المعلومات الرقمية.

ويتم تنظيم دورات حول الموضوعات التالية :

- الحفاظ على المعلومات : المناظر الطبيعية الرقمية.
- السياسات والتعليم من أجل المحافظة على المعلومات الرقمية.
- النهج الوطنية ، الحلول ، والرؤية.
- حفظ الوثائق الرقمية النصية.
- الحفاظ على الوثائق السمعية والبصرية الرقمية.

ومن المقرر نشر نتائج أعمال المؤتمر بالصيغتين؛ المطبوعة والرقمية باللغتين الروسية والانكليزية.

انبثقت أهمية هذا الحدث من كونه جاء للتحضير لدعم إستراتيجية واسعة لليونسكو؛ لرفع الوعي، وبناء شراكات عالمية. كما سيحفز أيضا الأبعاد القانونية والتكنولوجية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها من قبل المؤتمر الدولي لليونسكو في الحفاظ على التراث الرقمي، الذي سيعقد في كندا في سبتمبر ٢٠١٢.

تعد اليونسكو وصول الجميع إلى المعلومات شرطا أساسياً، لبناء مجتمعات المعرفة ، والحفاظ على المنهجية؛ بوصفها أساساً للنشر المستمر للمعلومات من جيل إلى جيل. في عالم يتزايد ارتباطه بالتكنولوجيات الرقمية؛ مما يشكل تحدياً كبيراً أمام المؤسسات التقليدية (المكتبات والمحفوظات والمتاحف) لمواكبة النمو السريع في مجال المعلومات. وهو أمر لم يسبق له مثيل في التاريخ؛ إذ أصبح لديها معلومات هشة جدا، ومتقلبة في العصر الرقمي. ومن غير المرجح بقاء المحتوى الرقمي على قيد الحياة ١٠ أعوام ، وليس هذا بسبب تدهور الناقل فحسب ، بل بسبب تقادم الشكل. مع تطور تقنية حفظ المعلومات، وبالمقارنة ، مما سيؤدي إلى مشكلات أكثر تعقيد، وأكثر حساسية، كما أن سهولة الوصول سوف تؤدي إلى الإهمال ، ومن ثم ، إلى نسيان المعلومات غير المتوفرة على الإنترنت. إن من ابرز مهمات برنامج المعلومات للجميع التابع لليونسكو، هو توفير منبر لمناقشة السياسات الدولية ، وكذلك المبادئ التوجيهية للعمل على المحافظة على المعلومات والوصول إليها عالميا.

- **المؤتمر الدولي الأول للثقافة الحرة في كويتو**

نظم مكتب اليونسكو في كويتو، بالتعاون مع عدد من الجهات المحلية؛ المؤتمر الدولي الأول للثقافة الحرة في كويتو ، بالإكوادور ، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م، وأقيم هذا المؤتمر ضمن إطار تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في أمريكا اللاتينية؛ بالإضافة إلى أنه يعد واحداً من الأنشطة التي يدعمها برنامج المعلومات للجميع (IFAP).

وقد تضمن المؤتمر عدداً من الموائد المستديرة، والدورات التدريبية التي عنيت بالمناقشات الجارية حول حرية الوصول إلى مواد التعلم والثقافة من خلال تطبيق رخص المشاع الإبداعي (Creative Commons licenses) واستخدامها، وتطوير البرامج ذات المصدر المفتوح، بالإضافة إلى مناقشة التحديات التي تواجه حقوق الملكية الفكرية.

ومن أبرز المواضيع التي طرحت للنقاش خلال المؤتمر ما يلي:

- المصادر التعليمة المفتوحة (OER)، والبرمجيات المجانية وذات المصدر المفتوح (FOSS).
- الحكومات والسياسات العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.
- الجامعات والأرشيفات الرقمية.
- حوكمة الإنترنت .

وقد حضر المؤتمر عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية، والجهات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني الذين أسهموا في تعزيز النقاش العام حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والوصول إلى المعلومات ومواد التعليم والثقافة.

- **المدن الرقمية : فرصة للإكوادور**

قام مكتب اليونسكو في كيتو، وذلك بالتعاون مع الوزارة الإكوادورية للاتصالات ومجتمع المعلومات (MINTEL) مؤخرا بتنظيم ، منتدى بعنوان (المدن الرقمية : فرصة للإكوادور)، وذلك في إطار برنامج المعلومات للجميع (إيفاب). ويهدف المنتدى إلى توعية الجهات العامة والخاصة في الدولة حول الإمكانيات، والمزايا التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات والاقتصاديات ، وكذلك لمناقشة كيفية تقليص الفجوة الرقمية.

افتتح الحفل نائب وزير الاتصالات ومجتمع المعلومات ، (أوغوستو اسبن)، وحضره العديد من ممثلي الوزارة. ويسعى المنتدى إلى تقديم المعلومات للقطاع العام والخاص الاكوادوري حول الاتجاهات والمفاهيم الدولية ، مثل (مدن المعرفة). و تهدف هذه المبادرة استكشاف كيفية تقديم أفضل التقنيات والخدمات للمواطنين، من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية. وكذلك تواصل المجتمعات المحلية بحيث، تكون قادرة على التفاعل، وتبادل المعلومات، والخبرات، والحصول على الخدمات الاجتماعية الرقمية.

و قد تم تنظيم هذا الحدث في سياق مشروع الأيفاب (شفافية ومسؤولية الوصول إلى المعلومات في منطقة إنديان). في هذا السياق، يعمل مكتب اليونسكو في كيتو وبالتعاون مع مختلف البلديات الإكوادورية، من أجل دعم عملية ترقيم المدن؛ وذلك في إطار إستراتيجية الإكوادور الرقمية ، كما تعتزم وزارة الاتصالات دعم تنفيذ هذه المبادرات، وتعزيز التحول التكنولوجي للبلاد؛ لتحقيق أهدافها في تنفيذ ست مدن رقمية بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

و قال أسبين في كلمته الافتتاحية "في عالم العولمة؛ المجتمع الذي لا يشجع على العمليات التعليمية والإعلامية والاجتماعية والثقافية، وفقا للتقدم التكنولوجي؛ هو مجتمع يستسلم للركود. إن التكنولوجيات الجديدة هي أداة فعالة لتوليد فرص التنمية و سوف تساعد على الحد من التفاوت بين مختلف المناطق والمدن، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للقطاعات المحرومة من السكان

من خلال المنتدى؛ أسهم مكتب اليونسكو في كيتو تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام، بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى المعلومات، وتشجيع مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار وتعزيز محاسبة وشفافية وفعالية الحكومة.

• أهداف اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

يتركز اهتمام اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات، في إطار برنامج المعلومات للجميع؛ على عدد من المحاور من أبرزها:

- التواصل مع برنامج (المعلومات للجميع) لإبراز خطط المملكة، وجهودها نحو التحول إلى مجتمع المعلومات.
- رفع مستوى الوعي بأهمية برنامج (المعلومات للجميع) وأهدافه.
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ للإسهام والتحول إلى مجتمع المعلومات، فيما يتعلق بخطط برنامج المعلومات للجميع.
- التنسيق مع برنامج المعلومات للجميع – منظمة اليونسكو - فيما يتعلق بمحور اهتمام اللجنة.
- الاستفادة من التعاون الإقليمي والدولي؛ من خلال الاتفاقيات، ومذكرات التفاهم وغيرها من برامج التعاون الدولية والإقليمية، فيما يتعلق بمحور اهتمام اللجنة.
- التنسيق بين أعمال اللجنة، والخطط الوطنية ذات العلاقة.
- الإعداد والتحضير والمشاركة في أنشطة برنامج المعلومات للجميع واجتماعاته.
- تحديد القضايا والأولويات؛ بناء على الوضع الراهن للمملكة؛ فيما له علاقة ببرنامج المعلومات للجميع.
- دعم توفير خدمات المعلومات والاتصالات؛ لتحقيق أهداف برنامج المعلومات للجميع.
- التنسيق مع الجهات الخارجية، وفقاً لما هو معمول به، فيما يخص برنامج المعلومات للجميع.
- متابعة تنفيذ مهمات اللجنة من خلال الجهات المعنية كل فيما يخصه.

• أهم الأنشطة والانجازات

• رفع مستوى الوعي بأهمية التحول إلى مجتمع المعلومات

من محاور اهتمام اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات، العمل على رفع مستوى الوعي بأهمية برنامج (المعلومات للجميع) وأهدافه؛ لهذا حرصت اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات على إصدار عدد من المطبوعات التعريفية في مختلف الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة، ومن خلال الجهات الممثلة باللجنة وتوزيعها؛ وذلك لرفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع نحو أهمية التحول إلى مجتمع معلوماتي، بالإضافة إلى التعريف بمهمات اللجنة وأعمالها في إطار الإسهام في تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي؛ وتقوم اللجنة حالياً بتنفيذ مشروع الحملة التوعوية الذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي بأهمية التحول إلى مجتمع المعلومات.

• المشاركات الدولية:

تقوم اللجنة بالتواصل مع المنظمات الدولية ذات العلاقة ببرنامج المعلومات للجميع، وذلك عن طريق تمثيل المملكة في الاجتماعات الرسمية؛ كما تقوم بمتابعة المستجدات الدولية ذات العلاقة بمجتمع المعلومات، وإعداد التقارير الخاصة بمجتمع المعلومات في المملكة العربية السعودية.

• إعداد تقرير الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١١م

بناء على طلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) بشأن إعداد تقرير الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات للعام ٢٠١١؛ فإنه تم إعداد تقرير (الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات بالمملكة العربية السعودية للعام ٢٠١١) وذلك بالتنسيق مع الجهات الممثلة باللجنة.

• إستراتيجية اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات:

قامت اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات بتنفيذ مشروع إستراتيجية عمل اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات؛ إذ يهدف المشروع إلى تحديد القضايا والأولويات، للتحول إلى مجتمع المعلومات، بناءً على الوضع الراهن للمملكة، فيما له علاقة ببرنامج المعلومات للجميع. حيث تم وضع الهيكل التنظيمي والوظيفي للجنة الوطنية لمجتمع المعلومات، وتم اعتماده من قبل أعضائها.

• إنجازات الجهات الممثلة في عضوية اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات

١. إنجازات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات:

من أعمال الوزارة ذات العلاقة بالتحول لمجتمع المعلومات؛ إعداد الخطط، والسياسات، والبرامج، والمشاريع، والمبادرات، التي تساعد على التحول لمجتمع المعلومات، وتحفيز الجهات الأخرى على ذلك. وفيما يلي بعض إنجازات الوزارة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٠١١م) ذات العلاقة بأهداف اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات:

• الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإعداد خطة وطنية شاملة للاتصالات وتقنية المعلومات؛ تحدد رؤية الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على المدى البعيد، وخطة خمسية لتنفيذ هذه الرؤية. وقد تم إقرار الخطة في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، وكانت رؤية الخطة تتمثل في : "التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع؛ لتصبح أحد المصادر الرئيسة للدخل". وفي هذا العام أصدرت الوزارة التقرير الخاص بالعام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٠١١م) بعنوان (التحول إلى مجتمع المعلومات) كما استمرت الوزارة في متابعة تنفيذ الجهات الحكومية المناط بها تنفيذ مشاريع الخطة؛ لتحقيق الأهداف والرؤية، وعقد العديد من الاجتماعات وورش العمل، ومتابعة مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات، وعمل المقارنة الدولية بين المملكة والدول الأخرى. وتتعاون الوزارة حالياً مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية المتخصصة للعمل على إعداد الخطة الخمسية الثانية، قاطعة شوطاً من مراحل المشروع، يختص بالتعرف على التجارب الدولية، والاطلاع على جميع الدراسات والتجارب والخطط الوطنية والإقليمية والدولية المشابهة. وتعتمد الوزارة في منهجيتها إشراك المعنين من أفراد، وجهات حكومية وقطاع خاص، وكذلك أخذ الأفكار من العموم عن طريق موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض.

• برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية

تم إطلاق إستراتيجية وطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وخطة تنفيذية أولى؛ للعمل منذ عام ٢٠٠٥م، برؤية محددة تتمثل في : "أن يتمكن الجميع بنهاية عام ٢٠١٠م من أي مكان، وفي أي وقت من الحصول على خدمات حكومية بمستوى متميز، تقدم بطريق متكاملة وسهلة من خلال العديد من الوسائل الإلكترونية الآمنة. وقد تمكن البرنامج من خلالها تحقيق مستهدفات تلك الفترة؛ كما انتهى مؤخراً من إعداد الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية

الحكومية (٢٠١٢-٢٠١٦)، للمضي قدماً في المسيرة التنموية التي بدأ أثرها يظهر في غالبية الخدمات التي تقدمها مختلف الجهات الحكومية. وقد اعتمد البرنامج في إعداد الخطتين على مشاركة كل الأطراف ذات العلاقة؛ للاستفادة من كل الرؤى والمقترحات البناءة، ولكي يتم إعداد خطة تنفيذية متكاملة تغطي كل الاحتياجات، وتوفر الحلول والأدوات الناجحة التي تساعد على تحقيق المستهدفات.

ولهذا البرنامج ومبادراته أهمية في دعم التحول إلى مجتمع المعلومات، بالتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية؛ التي كان لها جهود ملحوظةً في تحويل أعمالها، من تعاملات ورقية إلى تعاملات إلكترونية بشكل تدريجي. وفيما يلي أبرز الأعمال التي تمت خلال فترة هذا التقرير:

- الانتهاء من اعداد الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية للفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦م، والاعتماد على الخبرة المتراكمة من تنفيذ الخطة التنفيذية الأولى، والدروس المستفادة منها. وقد شارك في إعدادها لجنة استشارية تمثل عددًا من الجهات الحكومية، وأخرى تمثل القطاع الخاص إلى جانب استشاري من بيوت الخبرة العالمية.
- استمرار دعم مشاريع الخدمات الإلكترونية بالجهات الحكومية؛ إذ يستمر التواصل والتنسيق والدعم والمتابعة مع القطاعات الحكومية المختلفة، فتتم متابعة تنفيذ مشاريع الخدمات الإلكترونية، وتحديد وضع الخدمة، ومتابعة التقدم بشأنها، ونسبة تنفيذها، بدءًا من الدراسة وانتهاءً بالتنفيذ بصورة كلية، ويشمل ذلك تقديم خدمات استشارية متنوعة.
- توسعة شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية الآمنة (GSN). وتهدف هذه الشبكة إلى ربط الجهات الحكومية بمركز بيانات التعاملات الإلكترونية الحكومية بالبرنامج، وهي بهذا حلقة وصل بين مختلف الجهات الحكومية. وتهدف إلى توحيد آلية الارتباط وتقليل تكلفتها، كما تسهم في المشاركة في المعلومات بين الجهات. وقد تم تأسيس هذه الشبكة والمركز بأعلى المواصفات الفنية والأمنية.
- قناة التكامل الحكومية (GSB) وتهدف القناة إلى توفير البنية التحتية المشتركة؛ لتمكين تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية، والقيام بعمليات التكامل اللازمة؛ وتعمل بوصفها نظاماً تكاملياً وسيطاً يتاح من خلاله العديد من الخدمات المشتركة بين الجهات الحكومية، كخدمات التيقن من هوية المستخدم، وأمن المعلومات، وخدمات الدفع والإشعار الإلكتروني، وتبادل البيانات المشتركة بين الجهات الحكومية، ويبلغ عدد الجهات المرتبطة بالقناة (٧١) جهة.
- الاستمرار في ربط الجهات بالشبكة الحكومية الآمنة، وقد نجح مشروع الشبكة الحكومية الآمنة في تحقيق أهدافه المرحلية المتمثلة في توحيد آلية الارتباط بين مختلف الجهات الحكومية، بدرجة عالية من الكفاءة والاعتمادية؛ إلى جانب توفير سرعات نقل عالية للبيانات، وتوفير وسيط سري وآمن لنقل البيانات، فضلاً عن إمكانية التوسعة المستقبلية وفقاً لاحتياجات كل مرحلة
- الاستمرار في تحديث بوابة (يسِّر) وفتح قنوات للتواصل الاجتماعي والمشاركة الإلكترونية تهدف بوابة (يسّر) لزيادة حجم التواصل مع الجهات الحكومية المختلفة؛ من أجل تقديم المعلومات، وتبادل أفضل الممارسات. كما تمثل البوابة أداة فعالة يقدم من خلالها برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية أفضل التجارب العالمية في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية.

• المركز الوطني للتصديق الرقمي:

يجري العمل على تشغيل البنية التحتية للمفاتيح العامة؛ عن طريق المركز الوطني للتصديق الرقمي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن انجازات المركز ذات العلاقة باللجنة ما يلي:

- تدشين عدد من الخدمات والمنتجات، منها خدمة (تكامل) التي تهدف إلى تقديم الخدمات الاستشارية الفنية للجهات الحكومية؛ للمساعدة في تطوير الحلول، والتطبيقات المبنية على منظومة البنية التحتية للمفاتيح العامة؛ وكذلك خدمة (جاهز) التي تهدف لإجراء الاختبارات اللازمة على منتجات حفظ المفاتيح الخاصة المقدمة من قبل الشركات المصنعة؛ وذلك للتأكد من جاهزيتها، وتحقيقها لمعدلات أمنية عالية المستوى، ومن ثم تأهيلها للاستخدام في المملكة بشكل موثوق. كذلك تم إطلاق خدمة (رابط) التي تهدف إلى ربط الجهات الحكومية بالمركز الوطني للتصديق الرقمي، وتخويلها بإصدار احتياجاتها من شهادات التصديق الرقمي وإدارتها، وأخيرا خدمة (تدريب) التي سوف تسهم في معالجة قلة الوعي لدى الأفراد والجهات حول منظومة البنية التحتية للمفاتيح العامة؛ من خلال تقديم عدد من حصص الوعي العام، وعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل.
- من جانب آخر تم الانتهاء من مشروع الترخيص لمقدم خدمات التصديق التجاري؛ وذلك بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بعد أن تم تقييم الشركات المتقدمة وتأهيلها وفقاً للعناصر والمعايير اللازمة للتقييم والمفاضلة، ومن المتوقع أن تبدأ في تقديم الخدمة في الربع الرابع من ٢٠١٢ م .

• الإستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات بالمملكة العربية السعودية

يهدف هذا المشروع إلى وضع إستراتيجية مناسبة لأمن المعلومات، تشمل المعلومات المالية، والتعاملات الحكومية والصحية والتعليمية وغيرها؛ لضمان أمن المعلومات الوطني، وتحقيق الأمن الاقتصادي؛ إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٨٢ والتاريخ ١٤٣١/٣/٢٢هـ.

• البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي):

شهد العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) تحديث بوابة (سعودي) وتطويرها وتطبيق المعايير العالمية، وأفضل الممارسات في مجال البوابات الإلكترونية الحكومية. فقد تم تطبيق معايير الأمم المتحدة على بوابة (سعودي)، بهدف تحسين مستوى السعودية وترتيبها في تقويم الأمم المتحدة. وتعد البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي) نافذة متكاملة لعالم التعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة العربية السعودية؛ فمن خلالها يستطيع المواطنون والمقيمون والشركات والزوار من أي مكان، الوصول إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وتنفيذ تعاملاتهم بسرعة وكفاءة عالية. كما تعد منفذًا معلوماتيًّا لنشر الأخبار والفعاليات المتعلقة بالخدمات الإلكترونية والجهات المُقَدَّمة إليها، إلى جانب أنها توفر دليلاً للجهات الحكومية، وتستعرض عددًا كبيرًا من روابط الأنظمة واللوائح والقوانين والخطط والمبادرات السعودية؛ فضلاً عنها أنها توفر قسماً خاصاً تحتوي صفحاته على معلومات عن المملكة العربية السعودية. وقد بلغ عدد زوار البوابة (٢,٥٤١,٥٥٣) زائرًا خلال العام ٢٠١١م. ووصل العدد الإجمالي للخدمات الإلكترونية على بوابة (سعودي)

بنهاية عام ٢٠١١م إلى (١٠٥٠) خدمة إلكترونية تقدمها (١٢٥) جهة حكومية رئيسية وفرعية. وبلغ العدد الإجمالي للأنظمة واللوائح المنشور في البوابة (٤٦٤) نظاماً ولائحة.

- **تطوير المحتوى الرقمي المحلي والوطني:**

إن تطوير المحتوى المحلي هو أحد الأهداف الأساسية للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وتقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتنفيذ جائزة (التميز الرقمي)، وهي مسابقة سنوية لتكريم أفضل المواقع الإلكترونية من حيث المحتوى العربي، في عدد من الفروع. وذلك بهدف تناسب كمية محتوى اللغة العربية على الشبكة العالمية للمعلومات، مع نسبة المتحدثين بها في العالم. كما تؤكد الوزارة حرصها المستمر على تشجيع المبادرات التي تسهم في تكثيف الوجود العربي في الإنترنت.

- **تشجيع المشاركة الفعالة في المحافل الدولية المعنية بالاتصالات وتقنية المعلومات:**

تقوم الوزارة بتمثيل المملكة في المحافل الإقليمية والدولية، لما لها من أهمية في خلق فرص لتبادل الخبرات في التحول لمجتمع المعلومات. ومن الأمثلة على ذلك:

- ترأس الوزارة مجلس إدارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية؛ وهي إحدى المؤسسات العربية الرائدة، التي تعمل تحت مظلة الجامعة العربية. وتمتلك المملكة الحصة الأكبر في رأس مال المؤسسة، كما تحتضن مقر المؤسسة وإحدى محطتي التحكم.
- المملكة ممثلة بالوزارة عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات منذُ عام ١٩٤٩م، ولها مهمات إيجابية في أعمال هذه المنظمة الدولية بوصفها إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة المسؤولة عن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في العالم
- شاركت الوزارة وممثلو قطاع الاتصالات بالمملكة في اجتماعات مجلس الاتحاد الدولي ولجانه المختلفة، بصفتها عضواً فيه.
- المملكة منتخبة لعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤م).
- المشاركة في منتدى البحرين الدولي للحكومة الإلكترونية ٢٠١١ بالمنامة، نظمته هيئة الحكومة الإلكترونية بمملكة البحرين في الفترة من ١٦-١٨ مايو ٢٠١١م.
- المشاركة في مؤتمر قطر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (QITCOM 2011)، وقد عقد في الدوحة في الفترة من ٢٤-٢٦ مايو ٢٠١١م، ونظمه المجلس الأعلى للاتصالات وتقنية المعلومات.
- المشاركة في مؤتمر الكويت؛ وقد عقده الجهاز المركزي للمعلومات بالكويت، واستمر من ١٢-١٦ نوفمبر ٢٠١١م.
- المشاركة بحفل توزيع جائزة السلطان قابوس؛ للإجادة في الخدمات الإلكترونية الحكومية، وقد نظمته هيئة تقنية المعلومات بسلطنة عمان في ١٢ ديسمبر ٢٠١١م.

- شاركت الوزارة في العديد من المؤتمرات والمنتديات والمعارض، وورش العمل الدولية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات.

• زيادة الوعي في مجال المعلوماتية:

يتم تنفيذ عدد من النشاطات ذات العلاقة، برفع الوعي في مجال المعلوماتية، وذلك على مختلف المستويات، من مثل:

- نشر وتحديث عدد من المنهجيات الاسترشادية، والوثائق الخاصة بتطبيقات التعاملات الإلكترونية، وأمن المعلومات والخصوصية.
- مبادرة بناء قدرات وتنمية مهارات التعاملات الإلكترونية في القطاع الحكومي (قدراتك)، فقد تم الانتهاء من المرحلة الثانية من هذه المبادرة، التي تنفذها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ممثلة ببرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية. وقد تضمنت عقد ٤٠٧ دورات تدريبية في ٣٠ مدينة، واستفاد منها ٣٦ جهة حكومية، وتم إتمام تدريب ٧,٠٠٢ متدرب من الجهات الحكومية.
- التعليم التنفيذي، وهو برنامج متكامل للقيادات التنفيذية لتقنية المعلومات؛ وذلك من خلال شراكة علمية مع جهات أكاديمية عالمية، عبر ورش عمل أساسية.
- تطوير مكتبة برمجية (library) موجهة للجهات الحكومية، التي تستخدم بيئات تقنية معينة بحسب احتياج كل جهة؛ وذلك بهدف تسريع عملية الاستفادة من الخدمات المتوافرة وتسهيلها عبر قناة التكامل.
- تطوير دليل فني لكيفية ارتباط الجهات الحكومية؛ لتكون مزودة لقناة التكامل.
- الاستمرار في تحديث بوابة (يسِّر) وفتح قنوات للتواصل الاجتماعي، والمشاركة الإلكترونية؛ لزيادة حجم التواصل مع الجهات الحكومية المختلفة، من أجل تقديم المعلومات، وتبادل أفضل الممارسات.
- عمل النشرات والكتيبات والأفلام؛ إذ تم تمت طباعة العديد من الكتيبات والمطويات، وتصميم العديد من الأفلام التعريفية الخاصة بالتعاملات الإلكترونية الحكومية وإخراجها، وبالبنية التحتية للمفاتيح العامة باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنفيذ مشروع محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية لهذا العام، وقد تم إقامة ١٤٢ محاضرة في المدن الكبرى في جميع مناطق المملكة؛ وحضرها ٥٢,٢٩٨ شخصاً (طلاب وطالبات ومعلمين ومعلمات ومن العموم).
- تنفيذ مشروع قوافل التدريب الإلكتروني، وقد تم في هذا العام الانتهاء من إعداد خمسة فصول تدريبية متنقلة وتجهيزها ، كما تم تنفيذ ٣٦٩ دورة حضرها ٥,٦٩٥ متدرباً وقد أقيمت في المناطق الريفية والقرى، حيث شملت ١٠١ قرية موزعة على ٢٧ محافظة في ٨ مناطق.

- **المشاركة في المعارض والمناسبات المحلية، مثل:**

- ندوة (قياس الأداء في الأجهزة الحكومية: رؤى محلية وتجارب دولية) في ١ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ (٥ إبريل ٢٠١١م).
- ورشة عمل تقنيات البرامج ذات المصدر المفتوح ، ونظمتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ جمادى الأول ١٤٣٢هـ (١-٣ مايو ٢٠١١م).
- الندوة السنوية الثامنة لديوان المراقبة، وتولى تنظيمه ديوان المراقبة العامة، وانعقدت بمعهد الإدارة العامة في الرياض في ٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ (٧ مايو ٢٠١١م).
- معرض جايتكس السعودية ٢٠١١م؛ وقد أقيم تحت رعاية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمدينة الرياض خلال الفترة من ١٣-١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ١٦-١٩ مايو ٢٠١١، وشاركت الوزارة بجناح فيه. وشمل المعرض عدداً من ورش العمل والمحاضرات العامة، والمتخصصة؛ قدمتها كل من: الأمانة العامة للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، والمركز الوطني للتصديق الرقمي. كما تم فيه تدشين مشروع قوافل التدريب الإلكتروني، الذي يتكون من حافلات مجهزة بأجهزة الحاسب الآلي، وخدمات الإنترنت، تجوب بها أرجاء المملكة لتقديم المحاضرات.
- ندوة (التعليم الجامعي في عصر المعلوماتية: التحديات والتطلعات) نظمتها جامعة طيبة، بالمدينة المنورة، خلال الفترة ٢٧-٢٩ جمادى الأخرة ١٤٣٢هـ (٣٠ مايو إلى ١ يونية ٢٠١١م).
- المؤتمر الثاني لقمة الحكومة الإلكترونية في الرياض، الذي انعقد في ٤ رجب ١٤٣٢هـ (٦ يونية ٢٠١١م).
- الملتقى القيادي الأول؛ لتطوير أداء الأجهزة الحكومية، وقد نفذه معهد المدينة للقيادة والريادة، التابع لمدينة المعرفة الاقتصادية؛ بالتعاون مع كلية الإدارة العامة بالمملكة المتحدة، واستضافته المدينة المنورة خلال الفترة ٢٠ إلى ٢٣ شوال ١٤٣٢هـ (١٨-٢١ سبتمبر ٢٠١١م).
- ملتقى (تقنية المعلومات الأول للجامعات السعودية: التحديات والتوقعات) والذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ شوال ١٤٣٢هـ (٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠١١م).
- ملتقى الحوسبة السحابية، ونظمته وزارة الدفاع والطيران في ٥ ذو القعدة ١٤٣٢هـ (٣ أكتوبر ٢٠١١م).
- المعرض الدولي السعودي للاتصالات والإلكترونيات، وتقنية المعلومات؛ وقد عقد خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ ذوالحجة ١٤٣٢هـ (١٤-١٧ نوفمبر ٢٠١١م)، برعاية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- ندوة (مواقع الإنترنت: الواقع والطموح والتحديات) وقد عقدتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات يوم الثلاثاء ٢٦ ذو الحجة ١٤٣٢هـ (٢٢ نوفمبر ٢٠١١م)، في الرياض، وذلك ضمن فعاليات جائزة التميز الرقمي

٢. إنجازات وزارة الداخلية:

تسعى وزارة الداخلية، ممثلةً بقطاعاتها المختلفة؛ إلى تقديم خدمات مميزة لعموم المواطنين والمقيمين، وفق أفضل الممارسات والحلول التقنية الحديثة، وذلك دعماً لمبادرات المملكة في مجال التحول إلى مجتمع معلوماتي، يعتمد في أعماله على التعاملات الحكومية الإلكترونية؛ مما يسهم في تعزيز أمن الوطن، وتسهيل توفير الخدمات للمواطن والمقيم، بطرقٍ متعددةٍ، وسهلةٍ وميسرة.

وضمن هذا الإطار العام تنطلق مبادرات وزارة الداخلية التقنية عبر محورين أساسين؛ هما نشر التعاملات الإلكترونية للأفراد والجهات الحكومية، عبر مختلف القنوات الإلكترونية الحديثة؛ لرفع مستوى الأمن الوطني، من خلال بناء تطبيقات إلكترونية آمنةٍ وفعالة. وقد كانت الوزارة سبّاقةً في هذا المجال بالتحول إلى مجتمعِ المعلومات بمفهومه المتقدم؛ من خلال قيامها بالعديد من الجهود، والتنظيمات، والمشروعات التقنية.

ومنذ أكثر من ٣٠ عاماً قامت الوزارة بتبني فكرة إنشاء مركز المعلومات الوطني؛ لبناء أنظمةٍ مركزيةٍ متطورةٍ ومتجددةٍ لدعم جميع قطاعات الوزارة في تقديم خدماتها لعموم المواطنين والمقيمين، ومنذ ذلك الوقت، والوزارة تعمل جاهدة على تحديث أنظمتها وشبكات اتصالها، مستخدمة جميع الوسائل المتاحة من خطوطٍ أرضيةٍ، وأقمارٍ صناعيةٍ، معتمدة في ذلك على خطط منهجية لمواكبة التطورات المستمرة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وتحقيقاً لمتطلبات قطاعات الوزارة. وقد لمس جميع المواطنين والمقيمين فوائد هذه الأنظمة التي تعمل على مدار الساعة طوال العام، دون توقف، في تسهيل تعاملاتهم مع قطاعات الوزارة ومنها:

- **المديرية العامة للجوازات:**

سعت الوزارة إلى تطوير ومكننة جميع أعمال منافذ المملكة الجوية والبرية والبحرية، إضافة إلى نشر أجهزة الخدمات الذاتية، وتقديم خدمات إلكترونية متطورة، متاحة للمواطن والمقيم، على مدار الساعة، تحت مسمى (برنامج أبشر) للخدمات الإلكترونية للأفراد من أبرز هذه الخدمات:

- إصدار تصاريح السفر .
- إصدار تأشيرة خروج وعودة .
- إصدار تأشيرة خروج نهائي للمكفولين.

- الاطلاع على سجلات المكفولين والتابعين .
- الاطلاع على صلاحية التأمين للمكفولين.

• وكالة الوزارة للأحوال المدنية:

تم العمل على تمكين جميع مكاتب الأحوال المدنية من التعامل بشكلٍ آلي وميسر، مع جميع الوقائع المدنية، من ولادة وزواج وطلاق ووفاة؛ إضافة إلى تقديم خدمات إلكترونية على مدار الساعة لعموم المواطنين تتمثل بما يلي :

- خدمة المواعيد؛ وتتيح هذه الخدمة للمواطنين اختيار الموعد المناسب، لمراجعة فروع الأحوال المدنية بالمملكة، لتنفيذ أي خدمة يرغبها في الوقت والموعد المناسب.
- خدمة بياناتي؛ وهذه الخدمة تتيح للمواطن تفويض الجهات الحكومية المرتبطة آلياً بسجلات الوزارة من الاطلاع على بياناته، واستقاء المعلومة الدقيقة التي ترغب الجهة الحصول عليها.
- الاستعلام عن التأمين الصحي.
- الاستعلام عن أحقية أداء فريضة الحج.

• الإدارة العامة للمرور:

تقوم الوزارة عبر هذا القطاع الحيوي بتطوير آليات العمل عبر تنظيم رخص السير، وتسجيل المركبات، وضبط مخالفات السير بطرق آلية متميزة، إضافة إلى خدمات إلكترونية تتضمن :

- الاستعلام عن التأمين على المركبات .
- استعلام عن وثيقة تأمين لمركبة.
- إضافة مستخدم لمركبة.
- إلغاء مستخدم لمركبة.
- طلبات تفويض واجراء الموافقة.
- استعلام عن تفاويض على المركبات.

وتقوم الوزارة بالعمل على تحقيق أهدافها الإستراتيجية التي تضعها سنويا؛ لتلبية متطلبات قطاعاتها ، كما تولي أهمية كبرى لمواكبة التطور التقني. ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها عبر مختلف القطاعات وتطويرها. وهو ما ينعكس مباشرة على الخدمات المقدمة للمواطن، والمقيم والزائر، من خلال تنفيذ عددٍ من البرامج، والمشاريع الحيوية التي تركز في غالبها على محورين رئيسين هما: (الأمن) و (الخدمات الإلكترونية)، أو يتم تنفيذ هذه المشاريع وفقاً لبرامج لها

أهداف محددة، يتم تحقيقها من خلال عدد من المشاريع، وفيما يلي إيضاح لأهم إسهامات الوزارة في تحول المملكة إلى مجتمع معلومات.

- أولاً : برنامج الخدمات الإلكترونية من خلال بوابة الوزارة الإلكترونية (www.moi.gov.sa) التي تعد قناة اتصالٍ رئيسي مع المواطن والمقيم؛ لتقديم الخدمات الإلكترونية، والرسائل النصية الهاتفية الموجهة للأفراد، وقد تم إطلاقها بالتنسيق مع القطاعات المعنية، ومن خلال تنفيذ حملة توعية إعلامية للبوابة وما تحتويها من خدماتٍ ونماذج إلكترونية، تهدف إلى تسهيل تعامل المواطنين والمقيمين مع قطاعات الوزارة، وتقليل الأخطاء البشرية في إدخال البيانات،إذ هيئ هذا البرنامج الامكانية للمواطن والمقيم، من تقديم طلبه وتنفيذه بشكل شخصي، دون الحاجة إلى مراجعة مكاتب قطاعات الوزارة المختلفة. ولقد تم مراعاة جوانب الخصوصية عند تصميم هذه البوابة بتقسيم الخدمات، إلى خدماتٍ عامة لعموم المواطنين والمقيمين، وخدماتٍ خاصة يتم الوصول لها، بعد التأكد من هوية الشخص، بحيث يتم التعامل مع بيانات المواطن والمقيم، كما تعامل الجهات المالية حسابات عملائها، فيتم إشعار المسجلين وتنبيههم عبر الرسائل النصية، عند إجراء أي تغيير يطرأ على بياناتهم الشخصية، أو قرب انتهاء إحدى وثائقهم الصادرة من الجهات الأمنية، كرخصة سير أو جواز سفر أو غيرها.
- ثانياً : لتطبيق أقصى درجات الأمن والخصوصية؛ تم تنفيذ برنامج خاص لتسجيل السمات الحيوية للمواطن والمقيم، بوصفها إحدى الوسائل الحديثة للتعرف على الهوية، واستخدامها لتكون أساساً في التعامل مع البوابات الآلية للسفر(eGate) في كل من مطار الملك خالد الدولي بالرياض ومطار الملك فهد الدولي بالمنطقة الشرقية في المرحلة الأولى. ومن خلال هذه الخدمة يتاح للمسافرين إتمام عمليات الدخول والخروج من المملكة دون الحاجة للمرور على موظفي الجوازات في منافذ المملكة. كذلك يتم الاستفادة من برنامج السمات الحيوية في تنظيم عملية دخول القادمين للعمل في المملكة وخروجهم، وإصدار الهوية الوطنية التي تحمل شريحة إلكترونية تحوي بيانات المواطن، وبصماته العشرية والشهادات الرقمية، وذلك لبناء منظومةٍ متكاملةٍ تمثل الهوية الإلكترونية للمواطن. وتعد الركن الأساسي في تطبيق التعاملات الإلكترونية الآمنة.
- ثالثاً : بالإضافة إلى اهتمام الوزارة بالأنظمة الموجهة للمواطنين والمقيمين مباشرة، عنيت بتطوير أنظمة الوزارة الداخلية؛ لحفظ حقوق المراجعين، وتسهيل تعاملهم مع قطاعات الوزارة، لتشمل تطبيق أنظمة الاتصالات الإدارية في قطاعات الوزارة. كما كانت الوزارة سباقةً على مستوى المملكة في تطبيق أحدث الأنظمة العالمية والخاصة بإدارة الموارد، والتي تسمى (ERP) وكان ذلك في عام ٢٠٠٥م، وأصبحت الوزارة المرجع الأساس لأي جهة ترغب في استخدام مثل هذا النظام العالمي.
- رابعاً : تعمل الوزارة حالياً على تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) للاستفادة منه في سرعة ايصال خدمات الوزارة إلى المواطن والمقيم، في حال استدعى الأمر ذلك، عبر سيارات الدوريات الأمنية، المزودة بأنظمة المعلومات الجغرافية وأنظمة تتبع المركبات (AVL).
- خامساً: ترابط الأنظمة مع الجهات الحكومية الأخرى؛ إذ قامت الوزارة، ومنذ وقت طويل، بالربط المباشر مع عددٍ من الوزارات ذات العلاقة؛ لتسهيل وصول زوار المملكة من عاملين ومعتمرين وحجاج (وزارة الخارجية، وزارة العمل، وزارة الحج) بما يحقق أهداف الوزارة، ويضمن توفير المعلومة بدقة وسلاسة، تؤمن عملية الدخول والخروج من المملكة وإليها ؛ إضافة إلى الربط مع دول مجلس التعاون، فيما يخص التنقل

بالهوية الوطنية، وكذلك الربط الآلي الكامل مع الإنتربول السعودي، ويتم العمل حالياً على توقيع عددٍ من الاتفاقيات في هذا الجانب مع جهات حكوميةٍ أخرى؛ لتحقيق مبدأ توفير المعلومة بخصوصية عالية.

- سادساً : تطوير خدمات التوظيف؛ إذ كانت الوزارة، وعبر قطاعاتها الأمنية والخدمية أكثر استشرافاً للمستقبل، عبر تحويل جميع طلبات التقديم اليدوية للوظائف المتاحة بالوزارة وقطاعاتها، إلى عملية إلكترونية شاملةٍ لمعايير القبول والفرز والاختيار؛ مما كان له الأثر الكبير في تسهيل التقديم، وإتاحته لجميع شرائح المجتمع، وفق التوجيهات السامية.
- سابعاً : نشر أجهزة الخدمات الذاتية (Kiosks)، وفي هذا الجانب تعمل الوزارة على نشر أجهزة إلكترونية في الميادين، والأماكن العامة التي يرتادها المواطن والمقيم؛ لإتاحة التسجيل في خدمات الوزارة الإلكترونية، والتوثق الآلي من هوياتهم؛ مما يغني المواطن والمقيم عن مراجعة قطاعات الوزارة لهذا الغرض.
- ثامناً : تكثيف الجانب التدريبي المتخصص، وذلك للاستفادة المثلى من الأنظمة التقنية والحلول الفنية؛ إذ ركزت الوزارة على الجانب التدريبي الذي يعد من أهم العناصر الرئيسية، لتطوير ورفع مستوى الأداء والإنتاجية للكوادر البشرية العاملة لديها؛ من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة لمنسوبيها في استخدام الأنظمة الآلية المتطورة، وما يستجد من أنظمة وبرامج في المجالات المختلفة.

٣. إنجازات وزارة الخارجية:

تولي الوزارة أهميته بالغة لقطاعي المعلومات والتقنية؛ لما لها من دور أساسي ومحوري في عمل الوزارة؛ وذلك من خلال توفير المعلومات بجميع أشكالها وأنواعها، في الوقت المناسب، وبطرق متقدمة، لمساعدة متخذي القرارات بجميع مستوياتهم، وتقديم الخدمات المساندة، باستخدام التقنيات المناسبة لجميع المستفيدين في الداخل والخارج، وبما يوفر الوقت والجهد، ويخفض التكاليف العالية بشكل موثق وآمن.

وبتوجيهات من صاحب السمو الملكي وزير الخارجية، فقد صدر القرار الوزاري ذو الرقم ٣١٢٧١٦٢٧ والتاريخ ١٤٣١/٠٨/١٢هـ بإنشاء وكالة جديدة تحت مسمى (وكالة الوزارة لشئون المعلومات والتقنية) ترتبط تنظيمياً بصاحب السمو الملكي وزير الخارجية. ويرتبط تنظيمياً بهذه الوكالة الإدارات التالية :-

- مركز المعلومات والدراسات والإدارات التابعة له.
- الإدارة العامة لتقنية المعلومات والاتصالات.

وتعمل الوكالة على البناء والتطوير لعدد من الأنظمة والإجراءات، لتوفير أفضل الخدمات، والدعم في مجالات المعلومات والتقنية.

- **إدارة المعلومات:**

تعنى هذه الإدارة بتقديم خدمات الدعم المعلوماتي في المركز، تنطوي هذه الإدارة إداريا تحت وكالة الوزارة لشؤون المعلومات و التقنية . وهي مسؤولة عن التعامل مع جميع المعلومات الصادرة والواردة للمركز؛ عن طريق رصد المعلومات وجمعها وتوثيقها ، ومن ثم إعادة نشرها للمستفيدين منها بحسب الاحتياج. كما تشرف ادارة المعلومات على البوابة الإلكترونية للوزارة . ومن أقسام الإدارة :

- **البوابة الإلكترونية**

حظيت البوابة الإلكترونية بدعم ومتابعة شخصية من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، وسمو وكيل وزارة الخارجية، وسمو وكيل الوزارة لشؤون المعلومات والتقنية. وتعمل على البوابة الإلكترونية كفاءات

سعودية شابة؛ لتحقيق أهداف قيادة هذه البلاد وتوجهاتها، بضرورة الإسراع في تبني بيئة العمل الإلكتروني في جميع مجالات خدمات الدولة.

وقد أكد حصول بوابة الحكومة الإلكترونية بوزارة الخارجية السعودية على أكثر من جائزة إقليمية ومحلية، على تحقيق نقلة نوعية في مجال تقنية المعلومات بالوزارة، ولقد كان أخر هذه الجوائز جائزة الإنجاز للتعاملات الإلكترونية فرع (تقديم خدمة أفضل لأفراد المجتمع) (حكومة- فرد) ٢٠١٠ م

وتم الإطلاق التجريبي للبوابة الإلكترونية الجديد على نظام SharePoint الذي يتميز عن النظام القديم بعدد من المزايا، منها السرعة في التحديث، مما يسهم في إنجاز مهمات عمل فريق البوابة الإلكترونية، وسيتم تدشينه إن شاء الله قريباً.

كما تم إضافة مواقع رسمية جديدة ضمن البوابة الإلكترونية للوزارة:

- لقاء المعرفة
- ورشة عمل للتوعية بمعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية
- ورشة عمل للتعريف بقرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٥٤٠ بشأن الحد من انتشار أسلحة التدمير الشامل.
- منتديات الشباب السعودي الدولية.
- منتدى العلاقات السعودية النمساوية.
- منتدى قمة التضامن الإسلامي بثلاث لغات (عربي – إنجليزي – فرنسي)

	الوصف	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م
١)	عدد زيارات البوابة الإلكترونية	١١٢٩٨٦٠	١٦٢١٤٤٥	٣٥١٢١٥٧	٤٠٣٨٩٨٠
٢)	معدل الزيارات اليومية	١٨٨٨٥٦	٢٢٠٣٣٢	٤٢٣١٦٠	٤٨١٥٥٦
٣)	عدد زوارا لموقع الخارجي	٤٦٤٧٣٦٠٠	٦٧٤١٥٦٠٠	٨١٦٥٥٧٤	٩٥٥٣٧٢١
٤)	عدد زوارا لموقع الداخلي	١١٢٥٩	١٨٧٦٥	٢٤١٠٦	٢٦٨٥٤
٥)	عدد زوارا لموقع الانجليزي	٤٤٠٩٠٢	٦٣٤٨٣٦	٧٩٦٤٢٠	٩٢٠٦٦١
٦)	عدد المستندات التي تم استعراضها	٥٥٣٩٦٣٧	٧٢٣٢٧٢٨	٩٢١٨٧٢٨	١٠٥٠٩٣٥٠
٧)	عدد الزوار للبوابة للمرة الواحدة	٨٤١٨٩٩	٢٤٤٧٩	٧٨٤٤٧	٩٠١٣٥
٨)	أكثر شهر تمت فيه زيارة البوابة	٩٠٧١٨	يوليو ٢٠٠٩	يوليو ٢٠١٠	سبتمبر ٢٠١١
٩)	اقل شهر تمت فيه زيارة البوابة	٤٣٥٤١	سبتمبر ٢٠٠٩	يونيه ٢٠١٠	أغسطس ٢٠١١

الإحصائية المختصرة الخاصة للبوابة المعلومات الإلكترونية

- **قسم النشر الإلكتروني**

وهو القسم المعني برصد الموضوعات الإعلامية الصادرة في وسائل الإعلام العربية والأجنبية التي تتعرض للمملكة العربية السعودية سلباً أو إيجاباً، وكذلك العديد من القضايا والأحداث على الصعيد الإقليمي والدولي . ويقوم بإصدار ثلاث نشرات يومية:

الإصدارات اليومية:

- النشرة اليومية العربية.
- النشرة اليومية الإنجليزية.
- النشرة اليومية الاقتصادية.

وتتضمن هذه النشرات، أخبار، ومقالات، وتحليلات، وتقارير؛ تصدر على شكل نشرات صحفية يومية تلتزم بالشكل والمضمون الصحفي في الصياغة والاختيار والترتيب. وتحتوي النشرة العربية على كاريكاتير يومي يواكب أحداث الساعة، وكذلك مواد إحصائية اقتصادية وسياسية، تواكب الموضوعات المنشورة التي تشير إلى حدث عام محلي أو إقليمي أو دولي.

- **قسم الرصد الإلكتروني (MC)**

يعنى مركز الرصد الإلكتروني للصحف المحلية بالتعامل مع المعلومات، من حيث البحث عنها، وتجميعها من مجالات متعددة، من ضمنها (الصحف المحلية ، والمواقع الإلكترونية) فيتم رصدها وتوثيقها، ومن ثم إخراجها، وإرسالها للجهات المعنية(سفارات ، ومسؤولين) .

وتتضمن النشرات، أخباراً، ومقالات، وتحليلات، وتقارير؛ تصدر على شكل نشرات يومية، تلتزم بالشكل والمضمون الصحفي في الصياغة والاختيار والترتيب، وقد بلغ عدد النشرات التي أصدرها المركز عام ٢٠١١م (٢٦٠١) نشرة، أي ما يعادل حوالي ٢٥ نشرة أسبوعية تقريباً.

وتشكل (جريدة الرياض ، و جريدة الجزيرة) العدد الأكبر فيما تم رصده للنشرات ، أما بالنسبة للمواقع الإلكترونية فكانت (صحيفة سبق الإلكترونية) هي الأبرز .

- **قسم النشر الانجليزي :**

يقوم بنشر الموضوعات على الموقع، وترجمتها ؛ بالإضافة إلى إعداد بعض التقارير. وبلغ عدد الموضوعات التي تم نشرها على الموقع ١٥٤٠ موضوعاً.

إحصائيات النشر على البوابة الإلكترونية باللغة الإنجليزية ٢٠١٠ – ٢٠١١	
أخبار القيادة	٥٣٨
أخبار الوزارة	٤٢٦
أخبار الحكومة	٢٨٩
البعثات السعودية في الخارج	٩٢
وزير الخارجية	١٠
الفعاليات	٤
الكلمات الرسمية لخادم الحرمين الشريفين	٢
الكلمات الرسمية لسمو ولي العهد	١
السيرة الذاتية لسمو ولي العهد	٢
السيرة الذاتية لسو نائب وزير الخارجية	١
منتدى العلاقات السعودية النمساوية	٣٩
منتدى قمة التضامن الإسلامي	٤٢

- **الإدارة العامة لتقنية المعلومات والاتصالات:**

تقدم الإدارة العامة لتقنية المعلومات والاتصالات خدماتها لجميع الوكالات، والإدارات في ديوان الوزارة وفروعها، كما تقدم خدماتها لأكثر من ١١١ ممثليه خارج المملكة.

وتم استخدام قياس برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لوزارة الخارجية في مدى التحول للتعاملات الإلكترونية بوصفه تقييماً رسمياً والذي يعكس التطور في تقديم الخدمات الإلكترونية على مدى الأربع سنوات الأخيرة.

نستعرض فيما يلي محاور رئيسة توضح مدى التقدم في الخدمات المقدمة من الإدارة العامة لتقنية المعلومات و الاتصالات:

- **الهدف الإستراتيجي**

لدى الإدارة العامة لتقنية المعلومات و الاتصالات هدف إستراتيجي وهو " تحول الوزارة إلى حكومة إلكترونية تفاعلية، ومجتمع معرفي بالتطبيق الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات ".

يمثل الجدول التالي مدى التقدم في مقاييس أداء التحول للتعاملات الإلكترونية، حسب قياس برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) – وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات :

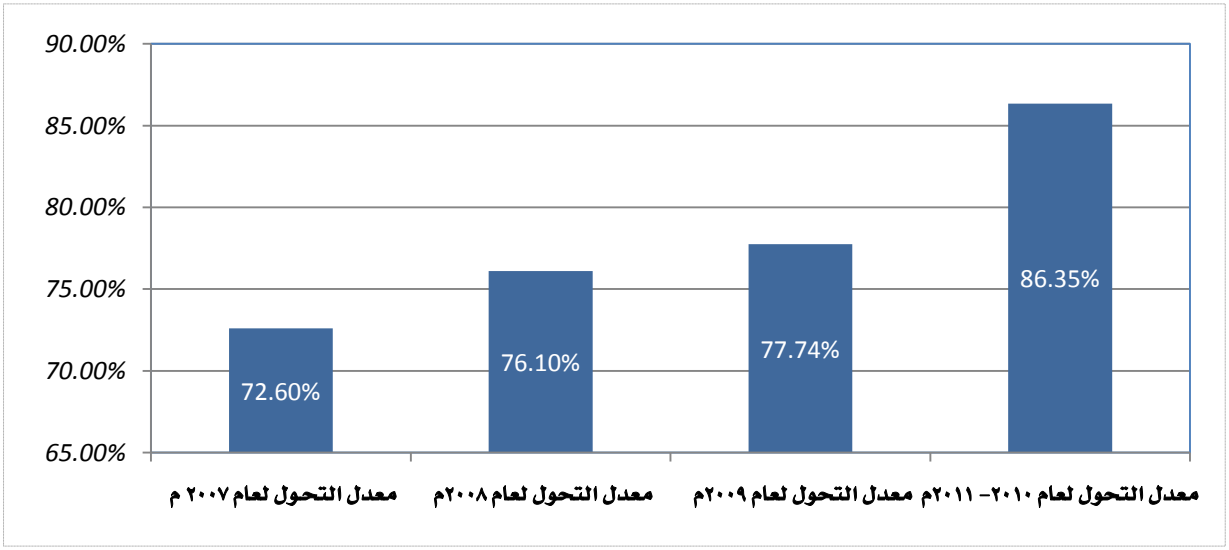

- **الأهداف السنوية للإدارات العامة لتقنية المعلومات و الاتصالات**

يوضح هذا الجدول الأهداف السنوية الناتجة عن الخطة الإستراتيجية، للإدارة العامة لتقنية المعلومات والاتصالات. ويظهر الجدول نسبة إنجاز كل هدف على حده:

الأهداف السنوية (الفرعية)	نسبة الإنجاز
تطوير نظام شئون السعوديين في الخارج / المرحلة الأولى(القضايا الجنائية)	٩٧٪

الربط مع الديوان الملكي	٪١٠٠
العمل على توثيق وإدارة الأعمال BPM و تحسنها BPI و إعادة هندستها BPR	٪٥٠
خطة لإحلال أجهزة (Mac Mini)	٪ ١٠٠
خطة لتلبية حاجة ممثليات خادم الحرمين الشريفين في الخارج بالأجهزة	٪ ١٠٠
خطة دعم مقام الوزارة بالأجهزة	٪ ١٠٠
خطة إستبدال الأجهزة المنتهية الصلاحية	٪ ١٠٠
خطة تلبية حاجة فروع الوزارة بالأجهزة	٪ ١٠٠
خطة حاجة توسع الوزارة المستقبلي	٪ ١٠٠
خطة احتياطات دعم أعمال الوزارة في أنشطة وفعاليات مختلفة ومؤقتة	٪ ١٠٠
تطوير البنية التحتية للشبكات داخل الوزارة و الممثليات (زيادة السرعة بنسبة ٢٥٠٠٪)	٪ ١٠٠
زيادة الطاقة الاستيعابية للانترنت	٪ ١٠٠
تنفيذ المرحلة الخامسة للربط عبر الأقمار الصناعية(توفير أجهزة وبرمجيات وقطع غيار)	٪ ٣٥
تشغيل خدمة الرسائل القصيرة لنظام الوظائف (SMS)	٪ ١٠٠
تجهيز مركز البيانات الجديد (Data Center)	٪ ١٠٠
تشغيل نظام سير العمل لدى ١٠ ممثليات	٪٩٠
الربط مع برنامج الحكومة الإلكترونية "يسر" من خلال الشبكة الآمنة GSN	٪٨٥

- **المشاريع المستقبلية**

- نظام شؤون السعوديين في الخارج (المرحلة الثانية / القضايا المدنية والحقوقية).
- نظام شؤون السعوديين في الخارج (المرحلة الثالثة / تسجيل الجواز).
- زيادة السعات الفضائية، وفق متطلبات النمو الاستهلاكي السنوي، ووفق متطلبات التطبيقات الجديدة.
- توفير وسيلة ربط احتياطية للممثليات.
- تنفيذ مشروع ITIL Implementation.
- تركيب نظام BMC Remedy Software.
- الربط مع وزارة الحج.
- الربط مع الغرف التجارية.
- الربط مع وزارة العمل.

- نقل الأنظمة إلى مركز البيانات الجديد (data center).
- إنشاء مراكز تخزين و أنظمة نسخ الاحتياطي.

٤. إنجازات وزارة التعليم العالي:

تشارك وزارة التعليم العالي في تحقيق رؤية المملكة، للتحول إلى مجتمع المعلومات، وقد تضمنت خطة الوزارة الإستراتيجية عدداً من البرامج والمشاريع التي عنيت فيها بالإسهام في التحول لمجتمع المعلومات؛ وذلك استجابة للتوجهات السامية الساعية لتطوير التعليم العالي؛ نظراً لكونه دعامة رئيسة للتحول لمجتمع المعلومات، ومواكبةً للتوجهات العالمية العصرية. وقد اعتمدت الوزارة في منهجيتها عند إعداد هذا التقرير، الاتساق التام مع توجهات اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات، المنبثقة عن برنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الهادف إلى تعزيز حق الحصول على المعلومات والمعرفة، من أجل التنمية.

وفي أثناء تطوير مبادراتها وسياساتها للتحول لمجتمع المعلومات تضع وزارة التعليم العالي نصب أهتمامها نموذج اليونسكو للتقييم الذي يقع في حزمة من المفاهيم والموضوعات نوجزها فيما يأتي:

- الدعم القيادي: من المؤكد أهمية الدور القيادي لتحقيق التغيير في المجتمعات والمنشآت، بما يفضي إلى وجود سياسات وطنية، وخطّط وأطر تنظيمية خاصة بتطبيق تقنية المعلومات والاتصالات. إن وجود خطة وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وخطة لتطوير التعليم العالي، وشمولها للعديد من المبادرات في نطاق تقنية المعلومات، واعتمادهما من المقام السامي؛ لهو خير دليل على توفر هذا الدعم القيادي في المملكة، الذي يشكل بيئة مواتية لدمج تقنية المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي الوطني.
- البنية التحتية: تأسيس تقنية المعلومات والاتصالات؛ من أجهزة وشبكات، وقواعد بيانات، وتطبيقات، وتطويرها باستمرار من أجل دعم عملية التعليم والتعلّم، وتدريب الطواقم الأكاديمية والإدارية؛ لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التعليم والعمل على نشرها.
- الاستخدام : تعزيز إمكانية الوصول لتقنية المعلومات والاتصالات في المدارس، واستخدامها في الجامعات ورفع كثافتها.
- المناهج الدراسية: تحفيز الجامعات على دمج تقنية المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية، وتقديمها من خلال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، وتدريسها على أنها موضوعات متخصصة بحدّ ذاتها، وكذلك تدريسها للتخصصات المختلفة.
- المهارات والنتائج: نسبة المدرّبين على المهارات الحاسوبية الأساسية أو المتخرّجين من المجالات الدراسية العامة والمتخصصة المتعلّقة بتقنية المعلومات والاتصالات، وما هو التطوّر في بنية المهارات في جميع مجالات تقنية المعلومات والاتصالات والنتائج التي تنتجها الأنظمة التعليمية الوطنية سنوياً.

يقدم هذا التقرير إنجازات وزارة التعليم العالي لدعم أهداف البرنامج ضمن ثمانية محاور هي:

- تحفيز النقاش على المستوى العالمي حول التحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية المتعلقة بمجتمع المعلومات.
- تعزيز وتوسعة النفاذ إلى المعلومات على النطاق الشعبي؛ من خلال تنظيم ورقمنه المعلومات وصونها.
- المساعدة في تقديم النصيحة والمشورة لجميع الناس الذين يفتقرون لبيئة مجتمع المعلومات، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أم النامية.
- دعم التدريب، واستمرارية التعليم، في مجال الاتصالات والمعرفة والمعلوماتية.
- دعم إنتاج المحتوى المحلي، وتبني تدريب وتثقيف السكان.
- تعزيز استخدام المقاييس الدولية، وأفضل الممارسات في الاتصالات، والمعرفة، والمعلوماتية في المجالات المرتبطة باليونسكو.
- دعم شبكات المعرفة، ومصادر المعلومات والمعارف، على المستوى المحلي والدولي.
- دعم الترابط المعرفي والمعلوماتي على المستويات كافة.

وفي ما يلي نبذة عما تم تحقيقه من انجازات ضمن الأهداف المذكورة آنفاً.

• تحفيز النقاش على المستوى العالمي حول التحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية، المتعلقة بمجتمع المعلومات.

قامت وزارة التعليم العالي بتفعيل هذه المبادرة، من خلال برنامج الإبداع و التميز لأعضاء هيئة التدريس الذي تضمن عدد من البرامج المتخصصة في تقنية المعلومات، و نشر الثقافة الإلكترونية في الجامعات بغية التعريف بهذه التوجيهات العالمية، وبث الوعي والاهتمام بدعم مبادراتها لدى أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، ومن المأمول أن يؤدي ذلك لتعزيز استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات المختلفة في العمليات الأكاديمية والبحثية، والاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية ونقلها إلى الجامعات السعودية بما يدعم مساعي التحول لمجتمع المعرفة ويوطدها، كما ستسهم هذه الخطوة في تنمية مهارات البحث العلمي ومقوماته، وزيادة فاعلية مهارات التدريس، وتطوير الفعالية الشخصية لعضو هيئة التدريس.

ولقد حرصت الوزارة أن يكون تطوير وتنفيذ هذه البرامج عن طريق الجامعات الحكومية، وبمشاركة من الكفاءات الأجنبية -أفرادا ومؤسسات -من ذوي الخبرة العالمية في المجالات ذات العلاقة بموضوعات البرامج التدريبية المعتمدة.

كما قامت الجامعات بتنظيم عدد من المؤتمرات والندوات، بمشاركة عالمية لمناقشة القضايا المطروحة على الساحة الثقافية الإقليمية والعالمية المتعلقة بالتحول إلى مجتمع المعلومات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- عقدت جامعة الامام ملتقى تقنية المعلومات الأول للجامعات السعودية عام ١٤٣١-١٤٣٢هـ ، والذي ساهم في جمع المعنيين بتقنية المعلومات في الجامعات السعودية وغيرها، لمناقشة أبرز" التحديات والتوقعات" في مجال تقنية المعلومات، وتبادل الخبرات العلمية والتقنية التي تسهم في تطوير التقنية في جامعات المملكة.

- عقدت جامعة طيبة مؤتمر التعليم المستمر وتحديثات مجتمع المعرفة خلال الفترة من ١٤ إلى ١٤٣٢/٢/١٦هـ.

• تعزيز وتوسعة النفاذ إلى المعلومات على النطاق الشعبي، من خلال تنظيم ورقمنه المعلومات وصونها.

• منظومة سفير الإلكترونية

عملت الوزارة على استكمال منظومة سفير الإلكترونية التي تضم العديد من المنظومات الفرعية، حيث نتج عنها ٣٧٧ خدمة إلكترونية، موزعة على ٢٠ نظاماً، وتخدم ما يربوا على (٩) شرائح مختلفة من المستفيدين، آخذة في الحسبان سهولة الوصول للخدمة وموثوقيتها.

• بوابة وزارة التعليم العالي

تعد بوابة الوزارة من أهم واجهات التواصل للوزارة مع المستفيدين كافة. وتمتاز البوابة بتخصيص المحتوى حسب فئات الزائرين للموقع ، حيث تم تقسيم المحتوى إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي (عن الوزارة – التعليم في المملكة – التعليم في الخارج) ، كما تم ترتيب المحتوى داخل هذه التصنيفات بما يسمح لزائر الموقع سرعة الوصول للمعلومة التي يريد الوصول إليها.

ونظراً إلى أن الوزارة تولي اهتماماً بالغاً بمبادرات الحكومة الإلكترونية ، فقد تم عرض الخدمات الإلكترونية بشكل بارز من خلال البوابة. وتقدم البوابة خدمات للطلبة وللجامعات و الملحقيات، إضافة إلى الخدمات العامة .

هذا ويحتوي الموقع العديد من الخدمات التفاعلية للزوار، مثل الأسئلة والأجوبة ، الجامعات الموصى بها ، نظام الدعم الفني ، والاستفتاءات واستطلاعات الرأي ، والمشاركة في التعليق على الأخبار الرسمية .

• مواقع الملحقيات الثقافية

تعد مواقع الملحقيات الثقافية همزة الوصل بين الطلاب والملحقيات، ومجتمعات الدول التي توجد فيها هذه الملحقيات . وتقدم هذه المواقع العديد من المعلومات عن نظام التعليم في الدولة المضيفة، والحياة فيها؛ ليتمكن المبتعث من التعرف على الإجراءات قبل وصوله لبلد الدراسة. وتعنى مواقع الملحقيات بإبراز التعاون الثقافي بين الدولة المضيفة والمملكة المتمثل في الأيام الثقافية، والندوات والمحاضرات المشتركة، والعديد من الفعاليات الأخرى. كما أن من شأن مواقع الملحقيات – وعددها ٣٣ ملحقية - الإسهام في تكوين الصورة الذهنية الإيجابية عن المملكة العربية السعودية في المجتمعات الأخرى.

- **موقع مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية**

وضع موقع مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، ليكون وسيلة تواصل فعالة للمركز مع المجتمع العربي بعامة. ويهدف الموقع للتعريف بخدمات المركز وبرامجه وتقديمها، كما ينشر الموقع استطلاع رأي الجمهور في قضايا اللغة العربية المهمة. وتتوفر على الموقع أبحاث ودراسات في مجال عمل المركز ، ويتابع الموقع جديد الإسهامات الهادفة للمحافظة على سلامة اللغة العربية.

- **موقع المكتبة الرقمية**

يتيح موقع المكتبة الرقمية السعودية – أحد خدمات المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد - الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية بمختلف أنواعها للباحثين في الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي. وتوجد الكتب والمجلات العلمية بالنص الكامل؛ وتحوي المكتبة منها ما يزيد على ١٦٠,٠٠٠ مئة و ستين ألف كتاب رقمي و ٨٠ قاعدة معلومات في جميع التخصصات العلمية و الهندسية، والطبية والإدارية، وأكثر من ٣٠٠ ناشر عالمي في مختلف التخصصات العلمية.

- **موقع مرصد التعليم العالي**

يقدم موقع مرصد التعليم العالي العديد من الخدمات والمعلومات لمستخدميه على اختلاف فئاتهم، وتنوع تخصصاتهم. ويستطيع الزائر استخلاص وتحميلها وتخزينها، العديد من المؤشرات والبيانات حول التعليم العالي في المملكة ، مثل مؤشرات الطلاب وهيئات التدريس والعاملين، ومؤشرات الإنفاق على التعليم العالي ، والجودة والبحث العلمي. كما يستطيع المتصفح قراءة وتحميل وتخزين أحدث منشورات مرصد التعليم العالي وقراءته وتخزينه، ومن أبرزها مجلة الراصد الدولي؛ إضافة إلى قراءة أحدث الأخبار وآخرها في مجال التعليم العالي المحلي والإقليمي والعالمي.

- **الجامعات**

سعت الجامعات لتحقيق هذا الهدف من خلال :

- استكمال تحديث وتطوير البنى التحتية وتوسعتها ؛ وإعادة هيكلة مراكز البيانات، واستكمال إيصال شبكة الحاسب الآلي، وتوفير شبكات الاتصال اللاسلكي، وربط فروع كل جامعة بشبكتها الآمنة؛ لتمكين الوصول السريع للبيانات.
- توفير بنية تحتية تساعد على تقديم عدة خدمات إلكترونية تُسهم في تحويل مباني الجامعات إلى مبان ذكية، تساعد في إدارة العمل، و تسهيل تقديم المواد التعليمية
- تأسيس عمادات للتعليم الإلكتروني في عدد من الجامعات السعودية.
- تنفيذ عدد من البرامج التدريبية ذات العلاقة بتقنية المعلومات في برنامج تنمية الإبداع، و التميز لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- قامت الوزارة باستحداث عدد من الكليات الأهلية الخاصة بتقنية المعلومات.
- دعمت الوزارة حضور عدد من أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات، والندوات الداخلية، والخارجية ذات العلاقة بتقنية المعلومات.

- أنشأت الجامعات حسابات في شبكات التواصل الاجتماعي مثل LinkedIn, FaceBook، Twitter. والهدف من هذه الشبكات هو خلق بيئة إلكترونية تمكن الجامعة من التواصل مع طلابها الحاليين والخريجين، وكذلك الطلاب المهتمين ببرامج الجامعة من مختلف بقاع العالم.
- تقوم بعض الجامعات بتطبيق منظومات إلكترونية معروفة بكفاءتها في أتمتة الأعمال، وتوفير خدمات إلكترونية لمختلف فئات أصحاب المصلحة، وعلى رأسهم الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، ومن هذه النظم نظام بانر Banner، ونظام ويب سي تي WebCT، ونظام إدارة التعلم بلاك بورد Blackboard ونظم الاتصال المرئي والصوتي Video Conferencing. وتتكامل هذه النظم مع البوابات الإلكترونية للجامعات، وترتبط بمنظومة للرسائل القصيرة التي توفر المعلومات اللحظية للمستفيد من الخدمات.
- إن تطبيق هذه المنظومات يودي إلى تراكم العديد من المعلومات الإلكترونية حول تعاملات أصحاب المصلحة؛ بما يوفر بيئة لإدارة الأداء بكفاءة وواقعية، سعياً لاتخاذ القرارات بناء على معلومات وإحصاءات.
- قامت جامعة الأميرة نورة بتطبيق نظام الحضور الإلكتروني في الفصول؛ لتوفير معلومات عن حضور الطالبات لأعضاء هيئة التدريس.
- قامت جامعة تبوك بتطبيق نظام للشكاوى الإلكترونية في جامعة تبوك، وهو يتابع من قبل معالي مدير الجامعة شخصياً، مما يتيح تبادل المعلومات بخصوصية على أعلى مستوى.

- **المساعدة في تقديم النصيحة والمشورة، لجميع الناس الذين يفتقرون إلى بيئة مجتمع المعلومات، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أم النامية.**

- قامت عدد من الجامعات بعقد شراكات مع شركات محلية و عالمية؛ منها على سبيل المثال شراكة كل من جامعة الملك سعود، و جامعة الأمير سلطان بن عبدالعزيز؛ مع شركة سيسكو لتنفيذ برامج تدريبية في الجامعات السعودية، ومساندة الطلاب في الحصول على المعارف التقنية الحديثة من مصادرها؛ ومن ثم يستفاد من مشاريع التخرج في الأعمال الميدانية.
- كما قامت الوزارة في السنوات الثلاث الأخيرة بإقامة معرض دولي للتعليم العالي، ويعد فرصة حقيقية؛ للتواصل بين القطاعات الأكاديمية، والقطاعات الإنتاجية، والطلاب الراغبين في الحصول على التعليم العالي، كما أتاحت الفرصة للجامعات في تقديم رسالتها الأكاديمية، وعرض جزء من تجاربها لشرائح المعنيين بها في المجتمع السعودي.
- أطلقت جامعة الطائف مشروع سد الفجوة، بين مهارات الحاسب، والتعليم الإلكتروني؛ للارتقاء بكفاءة أعضاء هيئة التدريس، والطلاب في هذا النطاق.

- **دعم التدريب، واستمرارية التعليم، في مجال الاتصالات والمعرفة والمعلوماتية.**

تعتقد منظمة اليونسكو أن استخدام تقنية المعلومات ضمن ظروف صحيحة؛ سيكون له أثر كبير في توسيع فرص التعلّم لشرائح متنوعة أكثر من السكان، بعيداً عن الحواجز الثقافية، وحدود المؤسسات التعليمية. كما يمكن أن تسهم التقنية في تحسين عملية التعليم/ التعلّم من خلال تطوير أنظمة نقل المعرفة التقليدية، وتحسين نوعية نتائج التعلّم، وتسهيل اكتساب وتطوير المهارات الفنية؛ فديمومة التعلّم مدى الحياة تؤدي لتحسين كفاءة المؤسسات الوطنية.

قامت عدد من الجامعات بتنفيذ مشاريع وبرامج من شأنها، رفع الوعي بمهارات تقنية المعلومات، و انتشارها، وذلك عن طريق :

- السنوات التحضيرية في الجامعات السعودية التي تتضمن مالا يقل عن ٢٠٪ من مناهجها في مجال تقنية المعلومات.
- تنفيذ عدد من الدورات التدريبية لمساعدة أعضاء هيئة التدريس لاستخدام تقنية المعلومات.
- إنشاء مركز الوطني للتعليم الإلكتروني، و التعلم عن بعد ؛ وتوقيع عدد من الاتفاقيات بهذا الخصوص و مبادة (تجسير) التي وقعها معالي الوزير، مع معالي مدير جامعة الملك سعود، هي إحدى أساليب دعم و التعليم الإلكتروني وتوفيره.

- **دعم إنتاج المحتوى المحلي، وتبني تدريب السكان وتثقيفهم.**

قامت عدد من الجامعات السعودية باستحداث برامج لدرجتي الماجستير و الدكتوراه في مجالات الاتصالات و تقنية المعلومات في كل من جامعة الملك سعود، و جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، و جامعة الملك عبدالعزيز. وتقوم الجامعات السعودية بتوفير بيئات مناسبة للباحثين من خلال :

- إنشاء عدد من المعامل الحديثة، و المراكز البحثية.
- الاشتراك في قواعد البيانات، و المجلات، و الدوريات المتخصصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
- وفرت جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن اشتراكات لست وعشرين قاعدة من قواعد المعلومات العالمية في التخصصات المختلفة، وذلك لخدمة الطلاب خصوصاً طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس.
- انتهت جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من إنشاء مكتبة إلكترونية تضم ٣٩٧٤ رسالةً جامعيةً إلكترونية و ٢٦٠٧ مخطوطات و ٧١٠٦ كتاب إلكترونية و ١٧ برنامجاً تعليميًا و ١٥ برنامجاً توعويًا.
- أسست جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية مركز تدريب خريجي الدراسات العليا، الذي تتضمن أهدافه بناء قواعد البيانات المعرفية الطبية، ونقل المعرفة والخبرة للطلاب، والعاملين الممارسين في المجال.

- **تعزيز استخدام المقاييس الدولية، وأفضل الممارسات في الاتصالات، والمعرفة، والمعلوماتية في المجالات المرتبطة باليونسكو.**

تقضي مبادئ اليونسكو حول تقنية المعلومات والاتصالات في التعليم بأنه "يتعذّر تحقيق الوصول إلى التعليم العالي، سواء في الدول المتقدمة أم النامية، دون اللجوء إلى أساليب التعلّم عن بُعد أو أساليب التعلّم الافتراضية"١. ولهذا يتوجب تأسيس البنية التحتية وبنائها وتطويرها بالتوازي مع التوسعات التي تشهدها الجامعات. فقد تبنت الجامعات مشاريع تطوير مستمرة؛ لتوسعة البنى التحتية وفقاً للمستجدات، وبما يتناسب مع حجم الطلب على الخدمات المعلوماتية؛ كالبريد الإلكتروني الذي أصبح مظهراً من مظاهر الحياة الجامعية، ووسيلة اتصال فاعلة بين عناصرها الرئيسة.

وقد تم توسيع هذا المجال بإطلاق قناة (عالي) الفضائية، (وهي قناة فضائية تملكها وزارة التعليم العالي) لتبث على القمر العربي عربسات (بدر) بتردد ١٠٧٧٠ عمودي. ويمكن متابعتها أيضاً على الموقع http://aalitv.edu.sa. وتهدف القناة خدمة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالمملكة وخارجها .وتتيح الفرصة للمؤسسات الأكاديمية لتحقيق الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع، وتوفير ما لديها من مخزون ثقافي، وأنشطة تعليمية متنوعة؛ لقطاع الجمهور الواسع، وإيصالها من خلال البث الفضائي. كما تهدف إلى العناية بالمبتعثين والتواصل معهم، وتفعيل مهمة الإعلام الجديد بما يحفظ الهوية الوطنية، والارتباط بالوطن. وإبراز جهود المبتعثين في المجالات التعليمية، والابتكارات العلمية، والتقدم التقني، وإبراز دور العلماء والباحثين والطلاب والمبتعثين، الذين حققوا إنجازات علميه بارزة.

- **دعم شبكات المعرفة، ومصادر المعلومات والمعارف، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.**

- **التواصل المجتمعي**

لن تتوانى وزارة التعليم العالي في الرقي بقطاع التعليم العالي؛ لكي ينهض معه مخرجات تلك المؤسسات، والهيئات التعليمية، وإمداد سوق العمل بقطاعية العام والخاص بطاقات بشرية مؤهلة، تأهيلاً علمياً وثقافياً عالياً.

وقد أخذت وزارة التعليم العالي على عاتقها العمل في التوفيق بين تلك الكوادر الشابة والمؤهلة من كلا الجنسين (رجال و نساء) وتسهيل التواصل بينهما وبين المؤسسات والمنظمات بجميع أشكالها وقطاعاتها من خلال برنامج (التواصل المجتمعي) .

- **ارتباط وزارة التعليم العالي بالجهات الأخرى**

نظراً للطفرة التعليمية الهائلة التي تشهدها المملكة العربية السعودية بازدياد عدد الجامعات الحكومية والخاصة، بما فيها الكليات المتخصصة، وازدياد عدد الطلبة الملتحقين بالمؤسسات التعليمية بالداخل والمبتعثين للخارج، والتزام وزارة التعليم العالي بمهماتها وواجباتها؛ فقد قامت الوزارة بمضاعفة أعمالها وتطوير آلياتها واستحداث أنظمة إليكترونية؛ لتواكب عصر المعلومة؛ بهدف تسهيل التواصل بين الطلاب في الداخل والخارج، وربطهم بجهات ابتعاثهم، سواء أكانوا عن طريق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، عن طريق جهات الابتعاث الأخرى .

دعمت وزارة التعليم العالي الجامعات الحكومية السعودية بإنشاء مراكز نقل التقنية؛ وتحقق الكثير من ذلك ومن مثل:

- مشروع وادي الرياض للتقنية بجامعة الملك سعود، الذي يهدف إلى استقطاب شراكات محلية وعالمية للاستثمار داخل المشروع، و توظيف الكفاءات لديها ؛ لتسهم في تيسير إنماء المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى الحصول على خدمات ذات قيمة مضافة.
- مركز سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية (سايتك) بجامعة الملك فهد للبترول و المعادن. وتتمثل رسالة المركز في نشر مبادئ العلوم، و إبداعات التقنية عن طريق عرضها بأساليب حديثة وممتعة لأفراد المجتمع، وخاصة الناشئة؛ من أجل توسيع آفاقهم العلمية و تشجيعهم على الاهتمام بمجالات العلوم و

التقنية؛ كي يصبحوا قادرين على مواكبة المستجدات العلمية، ومؤهلين للرقي بأنفسهم ووطنهم إلى مستويات متميزة.

- أنشأت الجامعات عدداً كبيراً من مراكز البحث العلمي بلغت أكثر من ٨٩ مركزا بحثيا متخصصا، كما أنشأت عدداً من المعامل البحثية التي زادت على ١١٦٧ معملا بحثياً، ومنها على سبيل المثال :

  - مركز التميز البحثي في هشاشة العظام.
  - مركز التميز البحثي في تحلية المياه.
  - مركز التميز البحثي في التآكل.
  - مركز التميز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضيات.
  - مركز بحوث الحج والعمرة.
  - مركز بحوث النخيل والتمور.
  - مركز بحوث الجينوم الطبي.
  - مركز بحوث الدراسات البيئية.
  - مركز بحوث التقنية الحيوية.
  - مركز بحوث الموارد البشرية.
  - مركز بحوث المواد الهندسية.
  - مركز بحوث الطاقة المتجددة.
  - مركز بحوث تكرير البترول والكيماويات.
  - مركز بحوث الثروة الحيوانية والأوبئة البيطرية.
  - مركز تميز الحوسبة العربية بجامعة الملك فهد للبترول و المعادن.
  - مركز تميز أمن المعلومات في جامعة الملك سعود.
  - مركز بحوث الاتصالات و الحاسبات الآلية بجامعة الملك فهد للبترول و المعادن.

- أنشأت الجامعات عدداً من كراسي البحث بالمشاركة مع جهات محلية لتمويل البحث العلمي. وتتقاطع أهداف مركز التميز، وكراسي البحث العلمي مع أهداف التحول إلى مجتمع المعلومات؛ وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة للبحث والتطوير، بما يدعم التنمية المستدامة في المملكة، ويعزز فرص نمو الاقتصاد القائم على المعرفة، ويربط مخرجات البحث العلمي في الجامعة بحاجات المجتمع، لتحقيق التكامل في مجال البحث العلمي بين الجامعة بوحداتها المختلفة، والمؤسسات البحثية داخل الجامعة وخارجها. ومما يجدر ذكره في هذا المقام، أن أنشاء هذه الكراسي يدعم استقطاب العقول المبدعة وتدريبها، والكفاءات المتميزة في مختلف مجالات البحث العلمي محلياً ودولياً؛ لإثراء المكانة العلمية والبحثية للمملكة على المستوى العالمي. كما يمكن إنشاء قواعد بيانات للخبراء في المجلات التخصصية التي تعمل هذه الكراسي العلمية في مجالاتها؛ فمن الحالات المؤكده على ضرورة تحقيق ذلك الآتي:

- يضم كرسي الشيخ محمد الراشد للدراسات المصرفية الإسلامية قاعدة بيانات تضم المتخصصين، والخبراء في مجال المصرفية عبر العالم.
- تضم قاعدة بيانات الخبراء، المتعاونين مع كرسي الأمير نايف، لدراسات الوحدة الوطنية بجامعة الامام محمد بن سعود أكثر من ٣٥٠ خبيراً وخبيرة.
- يضم كرسي بحث جريدة الجزيرة مئة وعشرة أكاديميين في تخصصات الكرسي وهي تتمحور حول لسانيات الحاسوب الذي يهدف لدعم المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، ودراسة رقمنة اللغة العربية، والتعليم الإلكتروني اللغوي.

- **دعم الترابط المعرفي والمعلوماتي على المستويات كافة.**

يشمل مفهوم (مجتمعات المعرفة) عند اليونسكو اكتساب جميع الشرائح الاجتماعية للمعرفة من خلال التعليم والتعلم مدى الحياة؛ سواء أكان ذلك من داخل أنظمة التعليم المدرسي الرسمية، أم خارجها. ولتحقيق ذلك لا بد من مشاركة القطاعات المختلفة جنباً إلى جنب مع القطاعات الأكاديمية؛ لتحقيق التبادل والترابط المعرفي. وقد تم ذلك من خلال مشاركات القطاع الخاص بكراسي البحث العلمي في الجامعات السعودية، استجاب لها القطاع الخاص استجابة متميزة، وأصبحت مثالا للشراكة المجتمعية. وخير مثال على هذه الكراسي المتخصصة:

- كرسي الجزيرة للصحافة الإلكترونية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طيبة صحيفة الجزيرة (تأسس ١٤٣٢هـ).
- كرسي صحيفة الجزيرة لدراسات الإعلام الجديد؛ برعاية مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر في جامعة الامام محمد بن سعود (تأسس في ١٤٢٩/٦/١٧هـ).
- كراسي المعلوماتية الطبية المتخصصة.
- Health Promotion Center جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية.
- E-health Center جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية.

٥. إنجازات وزارة التربية والتعليم:

قطعت وزارة التربية والتعليم؛ ممثلة في المركز الوطني للمعلومات التربوية، شوطا كبيرا في مجال التحول إلى التعاملات الإلكترونية وقد انعكس هذا التطور على النتيجة النهائية للقياس الرابع (٢٠١١م) الصادر في شهر ربيع الثاني ١٤٣٣هـ من برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) و أشرفت عليه وزارة الاتصالات و تقنية المعلومات؛ إذ حققت الوزارة مؤشر إنجاز قدره ٧٨,٥٩٪. و لقد أهلت هذه النسبة الوزارة إلى الانتقال إلى مرحلة التحسين و التميز، التي تعد المرحلة الأخيرة من مراحل جاهزية القطاعات الحكومية للحكومة الإلكترونية.

وقد كان للمشاريع الإستراتيجية، التي تم تنفيذ جزء كبير منها، تأثير واضح خلال الفترة الماضية على مستوى الاعمال في وزارة التربية؛ مما انعكس بوضوح على جاهزية الوزارة، للتحول نحو التعاملات الإلكترونية. و من أهم هذه المشاريع ما يلي :

- **مشروع أساس:**

المنجز بالكامل، يهدف إلى جلب المعلومات الأساسية للمعلمين والموظفين والطلاب، ومقارنتها مع المعلومات الموجودة في مركز المعلومات الوطني، عن طريق شركة العلم، وتصحيح المعلومات الخاطئة، مع الحفاظ على صحة المعلومة، وكذلك توحيد البيانات، وجلب المعلومات المتوفرة في مصادر وقواعد بيانات مختلفة، ومن ثم مقارنتها، والعمل على تصحيح المعلومات الخاطئة في مصدرها. نظراً لكون المشروع أساسي في التحول من ناحية ربط النظم المركزية، مع مشروع (يسر) لتدقيق البيانات أثناء إجراء العمليات.

- **مشروع الربط الشبكي:**

هو مشروع لربط جميع المدارس والمباني الإدارية بشبكة الإنترنت. وقد تم ربط (٢٢٢٦) مدرسة عن طريق الأقمار الصناعية VSAT من إجمالي (٢٤٢١) مدرسة و (٤٣٧) مكتب إشراف، ومبان إدارية أخرى عن طريق IP VPN من إجمالي (٨٨٠) مكتبا و مبنى إدارياً؛ وذلك لتكون جميع المدارس والإدارات مرتبطة بالشبكة في جميع أنحاء المملكة، و تمكينها من الاتصال بالإنترنت، واستخدام النظم الموحدة مثل فارس ونور والخارطة التعليمية.....(العمل جار على تنفيذ المشروع).

- **مشروع نور:**

هو نظام معلوماتي شامل للعملية التعليمية؛ يعتمد على أحدث ما توصلت إليه التقنية في مجال الإدارة التربوية الإلكترونية، ويغطي جميع المدارس التي تشرف عليها الوزارة. وقد وفر النظام، وسيوفر العديد من الوظائف الإلكترونية (٢٧٦٣ وظيفة إليكترونية) لخمس وخمسين (٥٥) شريحة من المستفيدين، من خلال (٥٤) نظاما فرعيا، و تقدم هذه الخدمات لشرائح مختلفة؛ منها الطالب ، والمعلم ، و ولي الأمر ، ومدير المدرسة ، و المشرف التربوي، و صانع القرار و غيرهم،

ويفوق عددهم عشرة ملايين مستخدم. كما سيسهم النظام في إعداد التقارير اللازمة، وتوفير المعلومات الأساسية عن العملية التربوية عند الحاجة إليها، وبالكيفية المرغوب فيها.(تم إنجاز عدة مراحل ويجري العمل على تنفيذ المراحل الباقية من المشروع)

- **مشروع فارس:**

و يهدف إلى استخدام أحدث أساليب تقنية المعلومات والاتصالات؛ لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الإدارية والمالية للوزارة، وذلك من خلال (أتمتة) جميع الإجراءات الإدارية والمالية، وفق أفضل المعايير، والممارسات المطبقة في الجهات الحكومية .(تم إنجاز عدة مراحل، ويجري العمل على تنفيذ المراحل الباقية من المشروع)

- **مشروع نظام الاجتماعات المرئية:**

هو مشروع يمكن الاجتماع بين المئات من منسوبي ومسؤولي الوزارة في اجتماع واحد من خلال ١٥٨ موقعاً مختلفاً بالمملكة؛ مما يزيد من فعالية الاجتماعات، وتخفيض تكلفتها وإمكانية الاتصال بين القطاعين الرجالي والنسائي بكفاءة وفعالية. وشمل المشروع تجهيز قاعات الاجتماع بمواقع تابعة لجهاز الوزارة، وإدارات التربية والتعليم؛ بأجهزة اجتماعات مرئية عالية الجودة و تشغيلها، و تشتمل بنود هذه العملية على توريد أجهزة الاجتماعات المرئية بالقاعات والمكاتب وتركيبها، وتوريد الأجهزة الخاصة بدعم أجهزة الاجتماعات المرئية وتركيبها و تشغيلها، داخل مركز المعلومات، وغيرها من الأعمال الإنشائية والفنية اللازمة (تم إنجاز المشروع بالكامل).

- **مشروع الخارطة التعليمية:**

ويهدف إلى بناء نظام معلومات جغرافي، يلبي احتياجات وزارة التربية والتعليم بشكل سلس وفعال لإدارة ممتلكاتها، و مرافقها، وصيانتها، والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة، وسوف يكون تطبيق المشروع على عدة مراحل متسلسلة ومتتابعة. وتهدف المرحلة الأولى إلى بناء نظام معلومات جغرافي أساسي يتضمن قاعدة بيانات جغرافية تحتوي على جميع المواقع الجغرافية للمرافق التعليمية في المملكة، و إحداثياتها ؛ بالإضافة إلى مجموعة الوظائف الأساسية التي تستخدم، من أجل إدخال البيانات المكانية والوصفية، وقراءتها وتحديثها وحذفها، والبحث عنها، وطباعة التقارير. (تم إنجاز المرحلة الأولى).

- **مشروع إنجاز:**

بناء بيئة عمل متكاملة، وموحدة، وفعالة، وآمنة، لأتمتة وادارة الاعمال المكتبية، المبنية على نظام لإدارة المحتوى المؤسسي، من خلال استخدام أفضل التقنيات العالمية في هذا المجال وأكثرها تطور. (يجري العمل لتنفيذ المرحلة الأولى).

- **مشروع البوابة الإلكترونية للوزارة:**

يهدف هذا المشروع إلى تطوير خدمات الموقع الرئيسي، ومواقع الوكالات، و إضافة مواقع فرعية جديدة بقوالب خاصة؛ لإدارات العموم، وإدارات التربية والتعليم، ومواقع اللقاءات والمؤتمرات؛ مع ضرورة إضافة الخدمات الإلكترونية بصفة مستمرة وتحسينها، وتقديم خدمات المنتديات. و من أهداف المشروع أيضا، بناء خدمات الطالب، والمعلم، وولي الأمر،

وخدمات منسوبي الوزارة، وإدارة التربية والتعليم، وتضمين خدمات الأنظمة المركزية من خلال البوابة. (تم الانتهاء من المرحلة الأولى و يجري الإعداد للمرحلة الثانية).

- **مشروع تكامل الأنظمة التقنية:**

و يهدف إلى دراسة ممر خدمات Bus (ESB)Enterprise Service وبنائه للتكامل بين الأنظمة و المشاريع الحالية، والمستقبلية لتقنية المعلومات؛ وسيتم التكامل بين الأنظمة على مستوى الخدمات التي سيوفرها كل نظام للأنظمة الأخرى من خلال The Open Group و سيتم ذلك بتطبيق مراحل وخطوات آلية Service Oriented Architecture (SOA) باعتماد هيكلية Architecture Framework (TOGAF).

٦. إنجازات وزارة الثقافة والإعلام:

- رعاية الوزارة للملتقيات وندوات ومؤتمرات تخص النواحي المعلوماتية في المملكة، وتطور استخدامها في المجال الإعلامي.
- تحرير سوق الإعلام؛ بإطلاق قنوات الأقسام الخاصة وإنشاء هيئات مستقلة للإعلام.
- التعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية؛ لإنتاج برامج توعوية تقنية علمية، تعرف الفرد والمجتمع بهذه التقنيات.
- قيام أجهزة الوزارة المختلفة وخصوصاً المرئية والمسموعة، ببث برامج عن استخدامات التقنية، أو استضافة بعض المختصين، للحديث عن هذا المجال في برامج أخرى .
- محاولة التنسيق مع القطاعات المعنية باستخدامات التقنية الحديثة؛ لإنتاج برامج تعنى بهذا الموضوع.
- القيام بتغطية جميع المناسبات، والمؤتمرات، والندوات، والتي تشجع على استخدامات التقنية؛ وتوضيح فوائدها .
- الاشتراك في المؤتمرات والندوات العربية التي تشجع على استخدامات التقنية؛ وتوضيح فوائدها.
- الاشتراك في المؤتمرات والندوات العربية التي تشجع استخدامات التقنية الحديثة ولهذا قامت الوزارة باستضافة اجتماعات لجنة الإعلام الإلكتروني العربي في الرياض خلال نهاية عام ٢٠٠٧م وكذلك المشاركة في اجتماعات تلك اللجنة:
- تقوم الوزارة بتشجيع استخدامات التقنية الحديثة، من خلال بث برامجها عن طريق أجهزتها الإعلامية المسموعة والمرئية على الإنترنت وكذلك محاولة وضع جميع أنشطتها الثقافية على الإنترنت؛ من أجل تسهيل حصول الجميع على المعلومات والنشاطات المتعددة .
- تقوم الوزارة برفع مستوى موظفيها بإلحاقهم بالدورات المختلفة في استخدامات التقنية الحديثة، ودورات (ICDL) ويجري العمل خلال العام الجديد ؛ للقيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات، والبرامج التي تدخل ضمن مهمات الوزارة .
- حصول الوزارة على جائزة التميز في تطبيق نظام تخطيط الموارد البشرية، في المسابقة التي أقيمت في دبي على هامش معرض (جايتكس) .
- إطلاق الموقع الإلكتروني للبث الإذاعي والتلفزيوني للوزارة على الإنترنت (www.sm.gov.sa) .
- إنشاء إدارة للإعلام الجديد في الوزارة، تعنى باستخدامات وسائله المختلفة (الفيسبوك ، وتويتر ، واليوتيوب) وكذلك الاستفادة من العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية للتواصل مع المشاهدين والمستمعين، مع البث على اليوتيوب، للكثير من البرامج، والاستفادة من هذه التقنية لخدمة أهداف الوزارة.
- بث خدمات وكالة الإنباء السعودية (واس) على الشبكة ألعنكبوتية.
- تشجيع الإعلام الإلكتروني بجميع أنماطه، ودعم المبادرات الفردية والجماعية.

• تنوع واستقلالية وتعدد الإعلام

تعد وزارة الثقافة والإعلام الجهة المسؤولة عن جميع وسائل الإعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية والمكتوبة، وما يتبعها من حركة التأليف والنشر والثقافة. وهي معنية بوضع الأهداف العامة وآليات التنفيذ، والأسس الإستراتيجية، والبرامج الإعلامية والثقافية، واللوائح، والنظم الإعلامية للملكة ،كما تشرف على إنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

وتمتلك المملكة العربية السعودية عدة وسائل إعلامية مرئية، ومسموعة، ومقروءة، وخاصة الشبكة الفضائية العربية التي تمتلك فيها السعودية ٢٨ في المئة من إجمالي القنوات، التي يبلغ عددها أكثر من (٣٠٠) قناة فضائية.

بالإضافة إلى إثنتي عشرة (١٢) قناة تلفزيونية فضائية حكوميه، منها ست قوات (٦) مخصصة للشباب والرياضة، كذلك القنوات الإذاعية السعودية المتعددة، التي يبث اغلبها ٢٤ ساعة؛ بالإضافة لبعض القنوات الموسمية، مثل إذاعة التوعية في الحج والقنوات الموجهة، مثل البرنامج الأوربي، كما تم الترخيص لخمس قنوات إذاعيه خاصة، تبث على موجات m وقد بدأت بالبث منذ فترة وجيزة.

أما الصحافة فهناك عدة مؤسسات صحفية يصدر منها (١٣) صحيفة باللغة العربية، و (٣) ثلاث صحف باللغة الإنجليزية، وواحدة باللغة الأوردية؛ إضافة إلى مجموعة كبيرة من الصحف الإلكترونية والتي أصبح لها العديد من المتابعين .

وفيما يتعلق بملكية وسائل الإعلام، فإن هناك وسائل إعلامية حكومية، وأخرى تتبع للقطاع الخاص، تشمل جميع الوسائل الإعلامية من إذاعة وتلفزيون وصحافة، وصحف إلكترونية. كما تقوم وزارة الثقافة والإعلام بإتباع الأهداف والسياسات المحددة للإعلام بأنواعه؛ إذ تشمل البرامج التوعوية التي تحمل رسائل هادفة في مختلف المجالات التعليمية، والثقافية، والصحية، والعلاقات الاجتماعية، ومحاربة الظواهر السيئة، ونشر العادات الحسنة، وإنتاج البرامج بأفضل الأساليب التي تشجع على نمو عقلية الأطفال والشباب، وحثهم على التحصيل العلمي والثقافي بأنواعها.

• الإعلام ومهمته في مجتمع المعلومات

تقوم وزارة الثقافة والإعلام، وفق الأهداف والسياسات المحددة؛ بإنتاج البرامج الداعية لتكوين مجتمع معلومات، سواء أكان ذلك عبر البرامج التلفزيونية أو الإذاعية، أم الإنتاج الصحفي.

وفي مجال استخدام الإعلام التقليدي؛ لتقليص الفجوة المعرفية وتيسير وصول المعرفة إلى المناطق الريفية خاصة، فقد قامت وزارة الثقافة والإعلام بإنشاء العديد من المرسلات الإذاعية والتلفزيونية في جميع أنحاء المملكة، وخاصة المناطق النائية و الجبلية بهدف إيصال البث إلى أكبر قدر ممكن من مساحة المملكة العربية السعودية، وحث المؤسسات الصحفية على مستوى المملكة على ايصال الصحف إلى المناطق النائية وتقديم التسهيلات الضرورية لها. والتواصل عبر البرامج الإذاعية والتلفزيونية المباشرة مع الجماهير في تلك المناطق، وكذلك تفعيل تقنية الإنترنت بالتواصل مع الجمهور في المناطق كافة، وإتاحة الفرصة لهم؛ للاستفادة من البرامج ألمقدمه، من جميع قطاعات الوزارة، والمشاركة فيها .

وقد تم السماح للقطاع الخاص مؤخرا بإنشاء محطات إذاعيه خاصة (fm) تغطي أغلب مناطق المملكة العربية السعودية.

ويتم التواصل في هذه المناطق أيضًا عبر الأنشطة والفعاليات الثقافية، سواء أكان ذلك عبر الأندية الأدبية أم عبر الأنشطة التي تقدمها المكتبات العامة في أكثر من (٨٠) مكتبة، ويمكنها أن تقوم بمهمة المراكز الثقافية إلى حين إنشاء مراكز ثقافيه متخصصة، ويجري العمل حالياً على إنشاء خمسة مراكز ثقافية جديدة .

٧. إنجازات وزارة التجارة الصناعة :

- **الخدمة الإلكترونية لقطاع التجارة**

حجز اسم تجاري: تمكن الخدمة العميل من تقديم طلب حجز اسم تجاري الكترونيا والموافقة عليه من قبل الموظف المختص الكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة.

إصدار سجل تجاري: تمكن الخدمة العميل من تقديم طلب إصدار سجل تجاري الكترونيا والموافقة عليه من قبل الموظف المختص الكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة.

تجديد سجل تجاري: تمكن الخدمة العميل من تقديم طلب تجديد سجل تجاري الكترونيا والموافقة عليه من قبل الموظف المختص الكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة.

إصدار عقد تأسيس شركة: تمكن مقدم الطلب من تعبئة بيانات عقد تأسيس الشركة والحصول على الموافقة عليه إلكترونيا بالربط مع بعض الجهات الحكومية الأخرى، ويشمل نطاق التشغيل الأولي الحالي لخدمة إصدار عقد شركة الكترونياً الشركات ذات المسئولية المحدودة، وشركات التضامن، و شركات التوصية البسيطة.

القائمة الإلكترونية للشركات المساهمة: تمكن الخدمة من استعراض جميع الشركات المساهمة مع امكانية البحث باسم الشركة.

الاستعلام عن الأسماء التجارية: الاستفسار عن الأسماء التجارية من حيث معرفة حالة الاسم التجاري (مستخدم أو غير مستخدم) مع إمكانية معرفة كافة الأسماء التجارية التي تحتوي على جزء من الاسم المراد البحث عنه وإظهار (الاسم التجاري ،رقم السجل التجاري، المدينة، نوع السجل ،حالة السجل).

الاستفسار عن معلومات عامة لسجل تجاري لشركة: تتيح الخدمة للمستفيد الاستعلام عن معلومات الشركات (الاسم ،رقم السجل التجاري ،المدينة ،نوع السجل) وذلك من خلال رقم السجل التجاري أو عن طريق الاسم التجاري، وبالتالي الاطلاع على بعض المعلومات العامة والمصرح له الإطلاع عليها.

الاستفسار عن معلومات عامة لسجل تجاري لمؤسسة فردية: تتيح الخدمة للمستفيد الاستعلام عن معلومات المؤسسات الفردية (الاسم ،رقم السجل التجاري ،المدينة ،نوع السجل) وذلك من خلال رقم السجل التجاري أو عن طريق الاسم التجاري، وبالتالي الإطلاع على بعض المعلومات العامة والمصرح له الإطلاع عليها.

الاستفسار عن معلومات تفصيلية لسجل تجاري لشركة: تتيح الخدمة للمستفيد الاستعلام عن معلومات الشركات (الاسم ،رقم السجل التجاري ، المدينة ، نوع السجل) في حال رغبة المستفيد من التحقق من صحة بيانات سجل

تجاري وذلك من خلال رقم السجل التجاري ورقم السجل المدني لصاحب السجل.كما تتيح لصاحب المنشأة التحقق من صحة البيانات الخاصة به والموجودة بأنظمة الوزارة.

الاستفسار عن معلومات تفصيلية لسجل تجاري لمؤسسة الفردية: تتيح الخدمة للمستفيد الاستعلام عن معلومات المؤسسة الفردية (الاسم ،رقم السجل التجاري ، المدينة ، نوع السجل) في حال رغبة المستفيد من التحقق من صحة بيانات سجل تجاري وذلك من خلال رقم السجل التجاري ورقم السجل المدني لصاحب السجل.كما تتيح لصاحب المنشأة التحقق من صحة البيانات الخاصة به والموجودة بأنظمة الوزارة.

الاستفسار عن حالة سجل تجاري: يتم من خلال هذه الخدمة الاستعلام عن حالة و تاريخ الانتهاء للسجل التجاري (قائم ، منتهي، مشطوب) وإظهار تاريخ الانتهاء، وبالتالي التحقق من صحة وحالة أي سجل تجاري الكترونيا .

قائمة السجلات التجارية التابعة لسجل مدني معين: تعمل الخدمة على الاستعلام عن كافة السجلات التجارية المرتبطة بسجل مدني واحد وتكون هذه الخدمة للأشخاص المصرح لهم فقط.

التحقق الأمني للسجل التجاري: تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن المعلومات التفصيلية لسجل تجاري معين عن طريق الاسم التجاري أو رقم السجل التجاري أو رقم السجل المدني وتكون هذه الخدمة للأشخاص المصرح لهم فقط.

- **الخدمة الإلكترونية لقطاع الصناعة**

نظام الإعفاء الجمركي: تمكن الخدمة المصنع من تقديم طلبات الإعفاء الجمركية الخاصة به الكترونيا والموافقة عليه من قبل الموظف المختص الكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة .

الاستفسار عن حالة طلب إعفاء جمركي: متابعة حالة طلب الإعفاء الجمركي من خلال إدخال رقم الطلب وإظهار حالة الطلب(مستوفي الشروط، غير مستوفي الشروط) مع إبداء أسباب الرفض في حالة عدم قبول الطلب. وتعمل الخدمة على التقليل من عدد المراجعين للوزارة لمتابعة الطلبات المرسلة وتقديم المعلومة للمستخدم بشكل إلكتروني.

الاستفسار عن قرارات الإعفاء الجمركي: تمكن الخدمة المستفيد من معرفة قرارات الإعفاء المتعلقة بالمصنع ومراجعة جميع القرارات السابقة من خلال رقم المصنع أو اسم المصنع. وبالتالي الاطلاع عليها الكترونيا من قبل المستفيد ودون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة.

الاستفسار عن طلبات الإعفاء الجمركي الخاصة بمصنع: تمكن الخدمة المصنع من الاستفسار عن جميع طلبات الإعفاء الجمركي الخاصة به وذلك من خلال رمز المصنع دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستفسار عن الرمز المنسق "HS" الجمركي (للمنتج - للآلة - للمادة الخام): تمكن الخدمة المستفيد من معرفة الرمز المنسق "HS" الجمركي (للمنتج - الآلة - للمادة الخام) وذلك من خلال كتابة اسم المنتج بخانة البحث. مما يمكن المستخدم من الاستفادة من الرمز الجمركي لبعض المراسلات الرسمية.

الاستعلام عن المواد الجمركية المعفاة: تمكن الخدمة المصنع من الاستفسار عن جميع المواد الجمركية المعفاة وذلك من خلال اسم المادة و السنة و رقم المادة و تصنيف المادة دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

إصدار ترخيص صناعي مبدئي: تمكن الخدمة العميل من تقديم طلب إصدار ترخيص صناعي لمدة سنة الكترونيا والموافقة عليه من قبل الموظف المختص الكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة بواسطة توصيله عن طريق ناقل بريدي.

إصدار ترخيص نهائي: تمكن الخدمة العميل من تقديم طلب إصدار ترخيص صناعي نهائي الكترونيا والموافقة عليه من قبل الموظف المختص الكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة بواسطة توصيله عن طريق ناقل بريدي.

طلب تأييد العمالة: تمكن الخدمة المصنع من تقديم طلب تأييد عمالة إلكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة.

الاستعلام عن أرقام طلبات الترخيص الصناعي: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن أرقام الطلبات المتعلقة برقم المصنع دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستفسار عن التراخيص الصناعية لمدة سنة: الاستعلام عن بيانات التراخيص الصناعية المحدودة بمدة سنة واستخراج البيانات الخاصة بها (الكيان القانوني ،اسم المشروع ، تاريخ النهاية ، عناوين الوصول الإلكترونية) مع إمكانية المستخدم متابعة تاريخ انتهاء الترخيص آليا.

الاستعلام عن رقم طلب ترخيص صناعي جديد: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن رقم طلب ترخيص صناعي جديد المتعلق برقم السجل المدني أو رقم السجل التجاري لأحد الشركاء دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستعلام عن طلب ترخيص جديد: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن حالة طلب ترخيص صناعي جديد برقم الطلب دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستعلام عن طلب تعديل ترخيص: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن حالة طلب تعديل ترخيص صناعي برقم الطلب دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستعلام عن طلب توسعة مصنع: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن حالة طلب توسعة مصنع برقم الطلب دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستعلام عن طلب إعادة سريان ترخيص صناعي: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن حالة طلب إعادة سريان ترخيص صناعي برقم الطلب دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستعلام عن طلب إلغاء ترخيص صناعي: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن حالة طلب إلغاء ترخيص صناعي برقم الطلب دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستعلام عن طلب تحويل إلى وطني: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن حالة طلب تحويل إلى وطني برقم الطلب دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستعلام عن طلب دمج: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن حالة طلب دمج برقم الطلب دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستعلام عن طلب تأييد عمالة: تمكن الخدمة المصنع من الاستعلام عن أرقام طلبات تأييد العمالة الخاصة به وذلك من خلال رمز المصنع دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

تحديث بيانات مصنع: تمكن الخدمة المصنع من تحديث بيانات المصنع دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة وتحديث البيانات.

الاستعلام عن حالة المصنع: تمكن الخدمة من الاستعلام عن حالة مصنع ما (قائم ،ملغى) وذلك من خلال رقم المصنع دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة.

بطاقة المصنع الإلكترونية: تمكن الخدمة مالك المصنع من الإطلاع والتحقق من بياناته الموجودة في النظام لدى الوزارة دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

معلومات المصنع: الاستعلام عن عناوين المصنع (صندوق البريد ، الرمز البريدي ، المدينة ، الهاتف، الفاكس، الهاتف الجوال) وذلك من خلال البحث باسم المصنع.

الأرشيف الإلكتروني للقرارات الوزارية لمصنع: تمكن الخدمة المصنع من الاطلاع على جميع القرارات الوزارية الخاصة به لدى الوزارة دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة والاستفسار عن ذلك.

استعلام عن المصانع حسب النشاط الصناعي أو المنطقة: الاستعلام عن المصانع حسب نشاط معين بحيث يستطيع المستخدم عرض قائمة بالمصانع التي تعمل على هذا النشاط الذي يهم المستخدم (الموقع ،العنوان ، الهاتف ،الفاكس) وذلك من خلال اختيار نشاط المصنع أو اختيار اسم المنطقة التي يوجد بها الموقع.

استعلام عن المصانع حسب المنتجات: تعمل الخدمة على إظهار قائمة بكافة المنتجات المتطابقة مع كلمة البحث مع إتاحة المجال للمستخدم من إنشاء قائمة للمنتجات المراد الاستعلام عنها بشكل تفصيلي ومن ثم الاستعلام عن معلومات الوصول الإلكترونية الخاصة بالمصانع المصنعة لهذه المنتجات .

الطاقة الإنتاجية لمصنع: تمكن الخدمة التاجر أو المستثمر من معرفة الطاقة الإنتاجية لمصنع ما دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة والاستفسار عن ذلك.

- **الخدمة الإلكترونية لقطاع المستهلك**

مؤشر السلع الاستهلاكية: عرض قائمة للمستهلك بمتوسط أسعار بعض السلع المحلية خلال فترة محددة ، مع قائمة بالأسعار اليومية حسب المدينة ومنافذ البيع .

الإبلاغ عن حالة غش تجاري: إرسال حالة بلاغ عن غش تجاري إلكترونيا وذلك من خلال تعبئة نموذج يحتوي على (اسم المحل، العنوان ،النشاط ،المجال ،وصف المخالفة ،اسم المبلغ ،تلفون ،البريد الإلكتروني(وتتم متابعة البلاغ من خلال الجوال.

الاستفسار عن متوسط أسعار المواد الغذائية الإسبوعي حسب المدن: عرض قائمة للمستهلك (اسم المنتج ،الوزن ،السعر ،الفترة) بمتوسط أسعار السلع خلال فترة محددة وذلك من خلال اختيار اسم المدينة.

الاستفسار عن متوسط الأسعار الإسبوعي لصنف معين: عرض قائمة للمستهلك (اسم المنتج ،الوزن ،السعر ،الفترة) بمتوسط أسعار السلع خلال فترة محددة وذلك من خلال كتابة اسم الصنف المواد البحث عنه .

الاستفسار عن اسعار المواد الغذائية اليومية: عرض قائمة للمستهلك (اسم المنتج ،الوزن ،السعر في متاجر متوفرة ،الفترة) بجرد اختيار اسم المدينة المرغوبة.

الاستفسار عن متوسط الاسعار الإسبوعي للمواد الغذائية خلال فترة معينة: عرض قائمة للمستهلك (اسم المنتج ،الوزن ،السعر ،الفترة) بمتوسط أسعار السلع من خلال اختيار فترة محددة.

الاستفسار عن متوسط الاسعار لمنتج عبر رسائل الجوال: المقدرة على طلب الاستعلام عن أسعار السلع بتحديد المدينة وذلك عن طريق الجوال.

الاستفسار عن الاسعار اليوميه لمنتج عبر الجوال: تساعد هذه الخدمة المستهلك على الاستفسار عن الأسعار اليومية لمنفذ معين وذلك عن طريق الجوال.

الاشتراك الاسبوعي في خدمة رسائل الجوال لأسعار السلع الاستهلاكية: تساعد هذه الخدمة المستهلك على الإطلاع على أسعار السلع الاستهلاكية أسبوعيا.

التراخيص المبدئية للمختبرات: يمكن من خلال الخدمة إصدرا التراخيص المبدئية للمختبرات الخاصة الكترونياً ومن غير مراجعة مقر الوزارة.

الاستعلام عن التراخيص النهائية للمختبرات الخاصة: عن طريقها يمكن الاستفسار عن معلومات التراخيص النهائية للمختبرات الخاصة.

الاستعلام عن التراخيص المبدئية للمختبرات الخاصة: الاطلاع على المعلومات الخاصة بالتراخيص المبدئية للمختبرات الخاصة.

الاستعلام عن التراخيص النهائية للمختبرات الخاصة والمستعان بها: تمكن من معرفة معلومات المختبرات الخاصة والمستعان بها

الاستعلام عن اسعار المختبرات الخاصة المرخصة من الوزارة: من خلال الخدمة يمكن الاطلاع على اسعار المختبرات الخاصة المرخصة من الوزارة.

- **الخدمة الإلكترونية لقطاع القانونية**

نظام منازعات الاوراق التجارية: تتيح الخدمة للشركات والمؤسسات والبنوك والمحامين تقديم دعاوي منازعات الأوراق التجارية عن طريق الإنترنت من خلال تعبئة الحقول الخاصة بكل من (المدعي ، المدعى عليه ، الوكيل الشرعي ،بيانات الورقة التجارية) ومن ثم يتم إرسالها للوزارة لمراجعتها ومتابعتها وتحديد تاريخ وموعد للقضية دون الحاجة لزيارة مقر الوزارة.

استعلام برقم قيد اللجنة القانونية: الاستعلام عن رقم القرار وحالة القرار لقضايا اللجنة القانونية وذلك بإدخال رقم قيد اللجنة القانونية والسنة.

استعلام برقم قيد معالي الوزير: الاستعلام عن رقم القرار وحالته لقضايا اللجنة القانونية وذلك بإدخال رقم قيد معالي الوزير والسنة.

استعلام برقم قيد الشؤون القانونية: الاستعلام عن رقم القرار وحالته لقضايا اللجنة القانونية وذلك بإدخال رقم قيد الشؤون القانونية والسنة.

استعلام برقم صادر الفرع: الاستعلام عن رقم القرار وحالته لقضايا اللجنة القانونية وذلك بإدخال رقم صادر الفرع والسنة.

- **الخدمة الإلكترونية لقطاعات أخرى**

النشر الإلكتروني للعلامات التجارية: البحث إلكترونياً عن العلامات التجارية التي تم نشرها في نظام.

البحث في دليل المعارض: البحث إلكترونيا عن المعارض المقامة من خلال اختيار (المدينة ،التاريخ) مع كتابة اسم المعرض وسيتم إظهار البيانات المتعلقة بالمعارض (تاريخ بداية المعرض، تاريخ نهاية المعرض ،مدة المعرض ، نوع المشاركة،المدينة ،المنظم).

الإستعلام عن خطط منظمي المعارض: عرض قائمة بكافة أسماء المعارض والمدن التي سيقام بها المعارض مع معلومات الوصول الإلكترونية(الهاتف ،البريد الإلكتروني) وذلك من خلال كتابة اسم المنظم بالحقل الخاص بالبحث.

الاستفسار عن معلومات عامة لوكالة تجارية: تمكن الزائر للخدمة من الاستفسار عن معلومات الوكالات (اسم الوكالة باللغة العربية والإنجليزية ، اسم الوكيل ،معلومات الاتصال بالوكالة ، معلومات الاتصال بالوكيل ، نطاق التغطية) وذلك من خلال رقم الوكالة أو اسم الوكالة بالعربي أو الإنجليزي .

الاستفسار عن معلومات تفصيلية لوكالة تجارية: تمكن الخدمة المستفيد من معرفة كافة المعلومات المتعلقة بالوكاله التجارية دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

الاستفسار عن معلومات عامة لمهنة حرة: تمكن الخدمة المستفيد من معرفة المعلومات العامة عن مكاتب المهن الحرة دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة والاستفسار عن ذلك.

٨. إنجازات وزارة المالية:

• تطوير الأنظمة التطبيقية للوزارة:

استمرت الوزارة في تطوير الأنظمة التطبيقية وتحسينها؛ بعد أن استكملت تنفيذ الأنظمة الرئيسية، بإستخدام أحدث التقنيات المعروفه؛ لتخطيط موارد المنشأه (ERP) وتشمل:

- تطوير وتشغيل نظام إعداد وطباعة وتبليغ نظام الميزانية العامة للدولة بما في ذلك الوظائف .
- تطوير أنظمة الإيرادات العامة للدولة وتشغيلها.
- تطوير أنظمة الحسابات العامة للدولة وتشغيلها.

- تطوير نظام أوامر الدفع وتشغيله.
- تطوير نظام الاعتمادات المستندية وتشغيلها .
- تطوير نظام إعداد الحساب الختامي للدولة وطباعة، وتشغيل النظام .
- تطوير نظام تمويل الميزانية العامة وتشغيله.

- تطوير نظام العقود وتشغيله، وربطه آلياً بالإدارات ذات العلاقة وهي:

- الميزانية العامة، والإدارة القانونية.
- تطوير نظام القروض وتشغيله .
- تطوير نظام الإعانات وتشغيله .
- تطوير نظام تحليل التكاليف وتشغيله .
- تطوير الأنظمة الذكية (Business intelligence) لدعم القرار لأنظمة الميزانية والحسابات والايرادات، وتشغيلها.

كما قامت الوزارة بتنفيذ مشروع لإدارة المحتوى، وأرشفة الوثائق وسير المعاملات إلكترونيا؛ لتقليل استخدام الورق، قدر الإمكان، مما أسهم في رفع كفاءة الأداء، وتسهيل متابعة المعاملات آلياً وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف.

وبدأت الوزارة في ميكنة أعمال المصروفات العامة؛ مثل الطوارئ في حالة الكوارث وغيرها. ويجري التخطيط حالياً لتنفيذ مزيد من أعمالها وميكنتها، وخصوصاً ما يتعلق بأملاك الدولة .

- **تطوير البنية التحية وتجهيزها لمرحلة التعاملات الإلكترونية وهي :**
  - ربط مزيد من الفروع والمكاتب المنتشرة في المملكة، بالديوان العام بالرياض.
  - مشروع ربط الجهات الحكومية؛ مع نظام سداد، إذ تم ربط معظم الجهات الحكومية مع التفعيل، كما سيأتي بالتفصيل.

- **التعاملات الإلكترونية الحكومية:**

- **موقع الوزارة على الإنترنت :**

تم تطوير موقع الوزارة على الإنترنت وتحسينه، ليتم تقديم الكثير من خدمات الوزارة، سواءً أكان ذلك مما يتعلق منها بالمعلومات مثل الأنظمة واللوائح والتعليمات؛ ما كان يتعلق بمنجزات الوزارة؛ مثل المعلومات المتعلقة بالميزانية والعقود، أو خدمات الوزارة، وكذلك الخدمات التفاعلية الاجتماعية؛ كالفيسبوك وتويتر وغيرها.

- **خدمات الإنترنت والتواصل الإلكتروني:**

قامت الوزارة بتوفير خدمة الإنترنت لمسؤولي وموظفي الوزارة وكذلك تقديم البريد الإلكتروني لجميع الإدارات، والموظفين الذين تقدموا بطلب الخدمة.

كما يتم تقديم خدمات ارسال الرسائل القصيرة، للهواتف النقالة؛ للاشعار بإنجاز المعاملات (بشكل جماعي أو فردي) لجميع الإدارات والفروع والمكاتب، مما يسهم في سرعة إيصال المعلومات للمستفيدين؛ سواء أكان ذلك لموظفي الوزارة أم للمراجعين، مما أسهم في تحسين بيئة العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتسهيل تقديم الخدمات إلكترونيا، ومتابعة الأداء.

- **الخدمات الإلكترونية:**

الوظائف

تتيح هذه الخدمة إمكانية استعراض الوظائف الشاغرة التي ترغب وزارة المالية اشغالها بمواطنين سعوديين؛ بالإضافة إلى إمكانية استعراض تفاصيل كل وظيفة. و يكون التقدم على هذه الوظائف آليا، دون الحاجة للحضور شخصيا إلى مقر الوزارة، وذلك بعد إنشاء حساب شخصي ضمن البوابة. كما يستطيع المستخدم كذلك استطلاع مواعيد المقابلات الشخصية الخاصة بكل وظيفة؛ من خلال البوابة الإلكترونية، وذلك بعد ان يتم نشر هذه المواعيد.

متابعة الملحوظات و الاقتراحات

يمكن للأشخاص الذين قدموا ملحوظات أو اقتراحات للوزارة متابعة مقترحاتهم من خلال البوابه.

الاستعلام عن قروض المتوفين

يتم إعفاء المتوفين المقترضين من صندوق التنمية العقاري بناء على الأمر السامي ذي الرقم : أ / ١٨ و التاريخ : ١٤٣٢/٣/٢٠هـ ويمكن الاستعلام عن وضع القرض من خلال البوابة.

الاستعلام عن رصيد مدفوعات الخدمات

تتيح هذه الخدمة الإلكترونية للمواطنين والمقيمين الاستعلام عن رصيد مدفوعات الخدمات المتبقي في حساب خدمتهم مع مختلف الإدارات، لهم ولأفراد أسرهم.

الاستعلام عن أوامر الدفع

تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن أوامر الدفع على أوامر الصرف.

الاستعلام عن نظام المقررات و القواعد

تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن المقررات و العوائد الخاصة بالمواطن التمتع بهذه العوائد.

متابعة المعاملات المقدمة للوزارة

يقدم نظام الاستفسار لصاحب المعاملة إمكانية معرفة وضع المعاملة المقدمة من قبله إلى الوزارة، ومعرفة حالتها.

خدمات إضافية

مجموعة من الخدمات المقدمة من الوزارة لمتصفحي البوابة الإلكترونية. و تحوي هذه الخدمات على مواقيت الصلاة، حالة الطقس، محول العملات، الموقع الجغرافي للوزارة، و غيرها من الخدمات الأخرى

المنافسات

هذه الخدمة تمكن الموردين من استعراض جميع المنافسات المنشورة، ومعاينة جميع بيانات المنافسة التفصيلية، والتقدم بطلبات الشراء. ويتطلب التقدم لهذه الطلبات أن يكون المستخدم الحالي مسجلا لدى الوزارة، ويملك عضوية مورد. وإجراءات الشراء تتم بالكامل من خلال البوابة الإلكترونية، ويتم تبليغ المورد عبر البريد الإلكتروني، والرسائل النصية القصيرة بجميع المعلومات اللازمة، لإتمام عملية الشراء.

خدمة إرسال SMS

يتمكن موظفو وزارة المالية من استخدام هذه الخدمة في إرسال رسائل نصية لشخص معين أو لمجموعة من الأشخاص.

- **التبادل الإلكتروني للمعلومات مع الجهات الحكومية :**

- تقديم أول خدمة إلكترونية حكومية، وهي خدمة أوامر الدفع للعديد من الجهات الحكومية عن طريق الشبكة الوطنية الآمنة (GSN) من خلال برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) وتخطط الوزارة لتطوير إجراءات الخدمة بشكل يغني تماما عن استخدام الأوراق، ويحول الخدمة إلى وسيلة إلكترونية بشكل كامل.
- تحويل رواتب موظفي الدولة مباشرة إلى حساباتهم البنكية عن طريق نظام (سريع).
- تحويل مستحقات المقاولين من الشركات والمؤسسات مباشرة الى حساباتهم البنكية؛ عن طريق نظام سريع، وهو الأمر الذي مكّن المقاولين من الحصول على النقد بطريقة أسرع وأيسر.

بعد تطبيق هذه الخدمة (بداية عام ٢٠١٠م) زاد الانفاق الحكومي عبر الوسائل الإلكترونية؛ إذ وصل إلى أكثر من ٦٠٪ من نفقات الميزانية العامة للدولة، تُصرف إلكترونياً بطريقة سريعة وآمنة، وهذه النسبة في ازدياد مستمر، ومتوقع لها تغطية معظم نفقات الدولة.

- تزويد مؤسسة النقد العربي السعودي بالمعلومات المتعلقه بالشيكات الوزارية المطبوعة.
- استقبال المعلومات المتعلقه بالإيرادات، المحصلة من مؤسسة النقد آليا.
- استقبال المعلومات المتعلقه بالشيكات، المصروفة من مؤسسة النقد، وإجراء المطابقة آلياً.
- تقوم الوزارة بالتبادل الإلكتروني للمعلومات المختلفة للجهات الحكومية؛ بعدة وسائط إلكترونية منها:

  - تقديم المعلومات المتعلقة بالموظفين لصندوق التنمية العقارية.
  - تقديم المعلومات المتعلقة بالعمال للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
  - تقديم المعلومات المتعلقة لديوان المراقبة العامة .
  - تقديم المعلومات المتعلقة بتبليغ الميزانية العامة للجهات الحكومية؛ مثل وزارة الخدمة المدنية .
  - تقديم المعلومات المتعلقه بنظام الفهرسة السعودي.

- تطبيق تقنية الباركورد في معاملات الوزارة مثل الاتصالات الإدارية.

- **الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونيا (تبادل)**

تأسست الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٤٣٠/٧/٧هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/٣٠م، بوصفها شركة مساهمة سعودية باسم (الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً تبادل)

وتهدف الشركة إلى الاستثمار في نشاط تقنية المعلومات والاتصالات والصناعات المعرفية على أسس تجارية.

وجاء تأسيس (شركة تبادل) بعد نجاح وزارة المالية، ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة؛ وبالتعاون مع مصلحة الجمارك السعودية (الشريك الإستراتيجي) بتنفيذ المشروع السعودي لتبادل المعلومات إلكترونياً SaudiEDI وتطبيق خدماته الإلكترونية. والهدف من هذا المشروع : خدمة المملكة رقمياً، وتوفير السرعة والشفافية في الأعمال، وتسريع الإجراءات الحكومية وتبسيطها، فيما بينها وبين القطاع الخاص، حيث يركز على قطاع التجارة الدولية (خدمات الاستيراد والتصدير e-trade).

وقد قام المشروع السعودي لتبادل المعلومات إلكترونياً بتطبيق العديد من الخدمات للإستيراد والتصدير وتنفيذها إلكترونياً؛ كتقديم المنافيست، وإدارة إذن التسليم، وتقديم بيانات الإستيراد، وبيانات التصدير، وتصاريح التحميل؛ بالإضافة إلى الربط الإلكتروني المباشر (Host to Host) وتقديم خطابات التعديل إلكترونياً. وهذه الخدمات الإلكترونية؛ من شأنها تسهيل الإجراءات التوثيقيه لوكلاء الشحن، والمخلصين الجمركيين، والمستوردين بالمملكة العربية السعودية، وربطهم إلكترونياً مع مصلحة الجمارك السعودية (الشريك الإستراتيجي) والمؤسسة العامة للموانئ، وشركات متعهدي الموانئ، وجميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة، من مثل (الخطوط السعودية، والهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الداخلية، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، ومصلحة الاحصاءات العامة، ومصلحة الزكاة والدخل...)

وظهرت النتائج الإيجابية التى جنتها الحكومة السعودية، من تسهيل الاجراءات، وتسريع عمليات الاستيراد والتصدير، في تقرير البنك الدولي عن تنافسية بيئة الاستثمار؛ إذ وضعها في المركز (السادس عشر) على مستوى العالم بين ١٨١ دولة.

جوائز المشروع:

- جائزة الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عمان) ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩.
- جائزة الأمم المتحدة لخدمة العامة لفئة (زيادة الشفافية والمساءلة واستجابة الخدمة العامة للاحتياجات المركز الثاني على مستوى العالم).
- الحصول على درع تكريمي من قبل مصلحة الجمارك وذلك لجهود الشركة في تطبيق مفهوم (النافذة الواحدة بالجمارك السعودية).
- وفق البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية؛ تم تصنيف ست خدمات من خدمات نظام (Saudi Edi) لتكون ضمن أكثر تسع خدمات إلكترونية استخداماً في البوابة الوطنية.

- **نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني (e-procurement)**

بدأت وزارة المالية بالإعداد لتنفيذ مشروع إستراتيجي وطني للمنافسات والمشتريات الحكومية الإلكترونية؛ يتم خلاله تحويل إجراءات المنافسة، وعمليات تأمين المشتريات الحكومية؛ لتكون إلكترونية وسط بيئة آمنة، تؤمِّن من خلالها الجهات الحكومية مستلزماتها، وتتمكن من طرح منافساتها بسرعة وشفافية عالية، وقد تعاقدت الوزارة مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة؛ لوضع خطة التنفيذ المرحلية، وإعداد التصور العام للمشروع.

- **اتفاقية كبار العملاء مع الشركات العالميه :**

تم توقيع اتفاقية مع بعض الشركات العالميه؛ لترخيص منتجات الشركة المستخدمه في الوزارة، والحصول على الدعم الفني لها.

- **العمل على تطوير وتحسين الأنظمة الأخرى :**

- النظام المالي للوزارة .
- نظام شؤون الموظفين والرواتب: تم تدشين نظام حديث يواكب تطلعات المسؤولين بتقديم خدمات إلكترونية راقية لعموم الموظفين.
- نظام الاتصالات الإدارية وسير العمل.
- نظام صرف المقررات والعوائد السنوية المركزي للفروع والمكاتب كافة.
- تطوير نظام مصلحة أملاك الدولة، والسجل العقاري .
- تطوير البرامج اللازمة وتقديم الخدمات لبعض الوكالات والإدارات المتخصصه؛ مثل الشؤون الاقتصادية، وصندوق الاستثمارات العامة، ومحطة كهرباء الناصرية، ومصلحة مطابع الحكومة.
- الانتهاء من تطوير نظام الفهرسة السعودي، بإستخدام الأنظمة الحديثة.

- **الاجراءات الإدارية :**

قامت الوزارة بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلقه بتقنية المعلومات، مثل إنشاء الإدارة العامة لتقنية المعلومات المرتبطة مباشرة بمعالي الوزير، ومثل تشكيل لجنة التعاملات الإلكترونية باشراف معالي الوزير، ورئاسة معالي نائب الوزير، وعضوية وكلاء الوزارة، والمديرين العامين.

• مشاركات الوزارة :

- الوزارة شريك رئيسي في برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، ممثلة بمشاركة معالي وزير المالية في اللجنة الإشرافية العليا، وكذلك مشاركة أربعة أعضاء من الوزارة في اللجنة التوجيهية للبرنامج، بما في ذلك نائب رئيس اللجنة التوجيهية للبرنامج، ويقوم بذلك مدير عام الادارة العامة لتقنية المعلومات
- عضوية الوزارة في اللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات؛ ممثلة بمدير عام الادارة العامة لتقنية المعلومات .
- عضوية الوزارة في اللجنة الأمنية الدائمة للإنترنت .
- شاركت الوزارة في الكثير من اللجان المتخصصة في هيئة الخبراء في مجلس الوزراء؛ لدراسة الأنظمة واللوائح المتعلقة بتقنية المعلومات.
- المشاركة في العديد من المؤتمرات، والندوات الداخلية والخارجية .
- المشاركة في اللجان الداخلية؛ لتطوير تقنية المعلومات في بعض الجهات الحكومية، مثل وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية وغيرها .

• التدريب :

قامت الوزارة بتدريب معظم الموظفين؛ عن طريق تقديم العديد من الدورات في مختلف المجالات المتعلقه بتقنية المعلومات، ومنها مقدمة في الحاسب الآلي والإنترنت، ونظام قاعدة البيانات (أكسس)، ونظام الجداول الإلكترونية (إكسل)، ونظام معالجة الكلمات (الوورد)، أمن المعلومات وإدارة الوقت، نظام عرض التقارير (الباوربوينت) بما في ذلك التدريب على نظام تخطيط موارد المنشأة الجديد(ERP) وغيرها.

كما قامت الوزارة بالتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكتروني الحكومية (يسّر) بتدريب بعض الموظفين على دورة رخصة الشهادة الدولية

وتم ذلك بالاستفادة من مركز التدريب الحديث المزود بشبكة موحدة، ومرتبطة بجهاز عرض نموذجي، يتميز بمواصفات تقنية عالية؛ لتقديم ندوات، وتدريب، وورش عمل لجميع موظفي وكالات الوزارة واداراتها، وكذلك موظفي الجهات الحكومية المرتبطه بخدماتها.

كما تقوم الوزارة بتدريب عدد من خريجي الجامعات، وكليات التقنية، ومعهد الادارة العامة في مرحلة التطبيق .

• منجزات بعض الجهات المالية الأخرى :

تقوم وزارة المالية وفروعها مثل مصلحة الجمارك، و مصلحة الزكاة والدخل، وصناديق التنمية وصناديق الإقراض والجهات المالية الأخرى في المملكة؛ مثل مؤسسة النقد العربي السعودي و المؤسسة العامة للتقاعد بمهمات جليلة؛ لتطوير الاقتصاد الوطني، والحفاظ على مكتسباته، وهو الاقتصاد الذي يعد الأكبر في الشرق الأوسط، والأحدث تنظيما وأنظمة. ومن هذه الأنظمة:-

- **الشبكة السعودية للمدفوعات**

تعد شبكة المدفوعات السعودية (SPAN)، التي أنشئت عام ١٩٩٠م، شبكة المدفوعات الآلية الوحيدة في المملكة العربية السعودية؛ إذ تربط كافة أجهزة الصرف الآلي وطرفيات نقاط البيع في جميع أنحاء المملكة بشبكة مدفوعات مركزية، تكون مهمتها بإعادة توجيه العمليات المالية إلى الجهة المصدرة للبطاقة، سواء أكانت مصرفاً محلياً أم خدمة فيزا (VISA) أو خدمة أمكس (AMEX) أو خدمة ماستر كارد (MasterCard).

وتطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من المصارف كافة إصدار بطاقات سحب آلي، متوافقة بشكل كامل مع الشبكة السعودية للمدفوعات، وتقدم جميع الخدمات للعميل النهائي بدون رسوم، بصرف النظر عن جهاز السحب الآلي المستخدم، أو الجهة المشغلة له، أو الجهة المصدرة لبطاقة العميل.

ويوجد الآن حوالي عشرة آلاف جهاز سحب آلي، وما يقارب الثمانين ألف نقطة بيع متصلة بالشبكة، وقد بلغ إجمالي عدد العمليات التي تم تنفيذها عبر شبكة (SPAN) في عام ٢٠٠٨م أكثر من ٤٥٠ مليون عملية بمبلغ يزيد عن ٢٣٠ مليار ريال (٦١,٣ مليار دولار أمريكي)

كما تعمل مؤسسة النقد حالياً على تحديث نظام شبكة المدفوعات عبر تطوير نظام (SPAN2) الذي يوفر مزيداً من الخدمات الإلكترونية الآمنة، باستخدام مفاتيح التشفير العمومية (PKI)، كما يتيح توفير خدمات الدفع الإلكتروني عبر أجهزة الهاتف النقال.

- **النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً بـ (سريع)**

تم تشغيل النظام من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في ١٤١٨/١/١٨هـ الموافق ١٩٩٧/٥/١٤م وهو من أحدث نظم المدفوعات والتسويات البنكية؛ متوجاً بذلك عقداً من الإنجازات الكبيرة التي شهدتها المملكة العربية السعودية. وقد أحدث نظام (سريع) والذي تم تصميمه وفقاً لمفهوم التسويات الإجمالية الآنية ثورة في مجال الأعمال المصرفية الآلية، والمعاملات التجارية في المملكة، إذ يشكل البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة التسويات الإجمالية الآنية.

إن نظام (سريع) نظام متكامل للتسويات الإجمالية الآنية؛ إذ يتيح لجميع المصارف المحلية إجراء التحويلات المالية فيما بينها بالريال السعودي بصورة فورية، من خلال حساباتها لدى المؤسسة، كما أنه يتميز بعمله طيلة الأربع و العشرين ساعة متيحا الاستفادة القصوى من إمكانيات النظام، بالإضافة إلى أنه يضمن إنجاز الدفع مع عدم قابلية النقض، كما أنه يعطي المصارف حرية الوصول لحساباتها لدى المؤسسة، و مراقبة مراكزها المالية بصورة مستمرة.

تحسين الكفاءة:

يوفر نظام (سريع) مميزات تعمل على تحسين كفاءة النظام في المملكة، من عدة أوجه هي :

- التقليل من احتياجات السيولة اللازمة لعملية تحويل الأموال.

- اختصار الوقت المستغرق لإتمام عملية تحويل الأموال.
- قدرة المصارف على مراقبة سيولتها واستخدامها بصورة أكثر فعالية، من خلال السماح لها بإدارة المراكز المالية، والسيولة بشكل مستمر.
- من المزايا التي تؤدي إلى تعزيز الكفاءة أيضاً؛ المكاسب التي يجنيها الجميع، من التخلص من العمليات، والإجراءات الورقية، التي كانت تستخدم سابقا.

مساندة تحويل الأموال على نطاق دولي:

يهدف نظام (سريع) بالدرجة الأولى إلى تقديم خدمة لتسهيل التحويلات المالية الداخلية بالريال السعودي؛ ولكن نظراً لأهمية العمليات المالية الدولية؛ فقد تم في نظام (سريع) استخدام طريقة تتفق مع المعايير الدولية القائمة والمقترحة، للتحويلات المالية عبر الحدود. فعلى سبيل المثال تم صياغة رسائل الدفع طبقاً للمعايير الدولية المستخدمة في شبكة (سويفت).

المدفوعات ذات الاستحقاق الآجل:

إن أحدى السمات الرئيسية للنظام، هي قدرته على معالجة المدفوعات ذات الاستحقاق الآجل، والمستحقة في اليوم نفسه في عملية تنفيذية واحدة. كما يستطيع النظام تنفيذ العمليات ذات القيمة المرتفعة، ومعاملات قيود مدين، ودائن بالجملة. وبوجه خاص، يتمتع النظام بإمكانيات يمكن من خلالها تسوية مدفوعات التبادل التجاري، والإعتمادات المخصصة للرواتب، ومدفوعات الفواتير الدورية؛ مثل فواتير الخدمات العامة.

دمج متكامل لنتائج أنظمة المقاصة:

يدمج نظام سريع نتائج المقاصة، والتسوية لجميع الأنظمة القائمة، مثل:

- الشبكة السعودية للمدفوعات(SPAN).
- نظام سوق الأسهم السعودية الآلي (تداول TADAWUL).
- غرف المقاصة الآلية (ACH).

وكذلك بيوتات مقاصة أخرى تكون في مركز مالي موحد؛ يتم تنفيذ التسويات بين المصارف من خلال حسابات المصارف لدى المؤسسة مما يقلل من المخاطر المرتبطة بأوضاع صافي التسويات المختلفة التي تنشأ عن هذه الأنظمة.

السمات المرتبطة بأمن المعلومات

يتميز نظام سريع بأنه يشمل عدداً من المعايير، والإجراءات الأمنية المتقدمة، وهي:

- استخدام التواقيع الإلكترونية؛ لضمان مصدر المدفوعات.

- جميع خطوط الربط، وشبكات الاتصالات المستخدمة في نظام سريع؛ تستخدم تقنيات التشفير المتقدمة.
- لا يتاح الدخول لنظام سريع، إلا من خلال البطاقات الذكية، وللأشخاص المصرح لهم فحسب.
- تتم مراقبة جميع مواقع نظام سريع بإحكام، سواء أكان ذلك في المؤسسة أم البنوك، بحيث لا يسمح بالدخول إلى مواقع النظام إلا للموظفين المصرح لهم فحسب.
- توجد أيضا تدابير احتياطية، تتمثل في تركيب مزدوج للأجهزة، ومواقع احتياطية للطوارئ، والمساندة عند الحاجة.
- هناك تدابير احتياطية إضافية ملائمة، تتعلق بأمن المعلومات، ورفع التقارير، ومرونة النظام وغيرها.

هذه السمات الأمنية تخضع لمراجعة وتطوير مستمر؛ لضمان عمل النظام بصورة سلسة، وفي بيئة آمنة تقنياً، وذات تحكم مركزي موثوق.

بعض خدمات نظام سريع:

خدمة التحويلات المصرفية:

لقد كانت التحويلات بين المصارف وعملائها، قبل تقديم نظام (سريع) تنفذ باستخدام طرق تقليدية كالتلكس والشيكات، أو حمل النقد بغرض التحويل؛ مما يجعل إنجاز معاملات التحويل وإتمامها يستغرق الكثير من الوقت والجهد، ويعرضها إلى عدد من المخاطر، أما الآن فقد تم ربط جميع أنظمة المدفوعات المالية بين البنوك بواسطة نظام (سريع) بحيث يستطيع العملاء التحويل من أي حساب بنكي وإلى أي حساب داخل المملكة العربية السعودية آلياً، بيسر وآمان، وفي فترة زمنية قياسية.

خدمة إيداع الرواتب الشهرية

كان صرف الرواتب فيما سابق، يتم بإصدار الشيكات، أو الدفع النقدي، وهي عملية بطيئة ومجهدة للقطاعين العام والخاص، وكذلك للعملاء. أما الآن ومع نظام (سريع) فقد أصبح بإمكان المؤسسات الحكومية والتجارية، صرف الرواتب والمستحقات الشهرية بصورة آلية؛ بحيث يوفر نظام (سريع) خدمة التحويل السريع للراتب، الذي بموجبه يتم تحويل الراتب مباشرة من القطاع، أو صاحب العمل إلى الحساب المصرفي الخاص بالموظف؛ ويغني بذلك عن الحضور الشخصي لفروع المصارف، إضافة إلى إمكانية التمتع بمزايا الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN) ونقاط البيع.

خدمة الحسم المباشر

إن تكرار دفع الفواتير والأقساط الشهرية المنتظمة أحد الأسباب الرئيسية لازدحام المصارف، وانتشار الطوابير الذي يؤدي إلي زيادة العبء على العملاء، وموظفي المصارف بصورة غير مقبولة لكلا الطرفين. أما الآن، وباستخدام نظام (سريع) فانه يمكن تسوية هذه المدفوعات آليا، دون الحاجة إلى زيارة العميل للمصرف شخصياً؛ إذ يسمح (سريع) بأن يقوم أي بنك بإجراء قيد مدين على حساب العميل، وتحويل الأموال لحساب المستفيد لدى أي بنك في المملكة، وبسقف أعلى للخصم

الدوري، يحدد من قبل العميل. وتورد الاحصائيات أن اجمالي مبالغ الدفعات عن طريق نظام سريع لعام ٢٠١١م تجاوز الـ (٥٠) تريليون ريال وإجمالي عدد الدفعات تجاوز (٤٠) مليون.

إجمالي مبالغ الدفعات

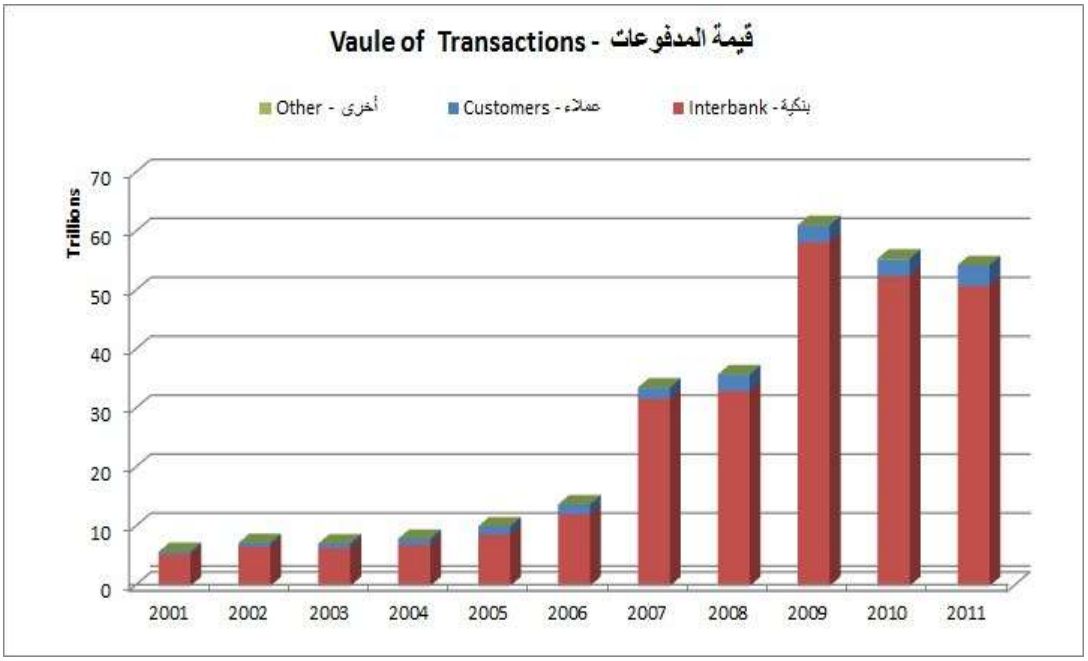

إجمالي عدد الدفعات

• نظام سداد للمدفوعات

نظام سداد للمدفوعات (سداد) هو أحد أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي؛ وهو نظام مركزي لعرض الفواتير، والمدفوعات الأخرى ودفعها إلكترونياً في المملكة العربية السعودية، فمهمته الأساسية تسهيل عملية دفع الفواتير والمدفوعات الأخرى وتسريعها عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع البنوك وأجهزة الصرف الآلي والهاتف المصرفي والإنترنت المصرفية).

تم بناء هذا النظام في الربع الثالث من ٢٠٠٤ ليكون الحل الفني الأسهل لجميع الأطراف، وذلك بتقليص الارتباطات المتعددة، إلى ارتباط واحد سواء أكان ذلك للبنوك أم للشركات المفوترة؛ إذ يعمل سداد بوصفه وسيطاً بين الطرفين، ويضمن التنظيم المالي، وتوزيع التكاليف والفوائد، ويُمكن العميل من تسديد جميع فواتيره، من خلال القنوات البنكية المتعددة، دون تحديد بنك معين لهذه العمليات.

خدمات سداد

- الربط مع سداد يمنح الجهات المفوترة التي ترغب بتحصيل مستحقاتها من عملائها القدرة على تحصيل مستحقاتها إلكترونياً عن طريق جميع القنوات البنكية المتاحه في المملكه وتشمل حالياً ١,٤٤٢ فرعاً مصرفياً و ٩,٤٣٥ جهاز صرف آلي (وقريباً عبر أجهزة نقاط البيع)، بالإضافة إلى قنوات الهاتف المصرفي ومواقع البنوك على الإنترنت والتي تقدمها جميع المصارف المحلية في المملكة بحيث يستطيع أي شخص في أي مكان في المملكة أو حتى خارج المملكة أن يستخدم خدمة سداد بدون تسجيل مسبق في النظام.
- تستطيع الجهات المفوترة الاختيار بين تقديم خدمة الدفع المسبق بدون فاتورة (مثل بطاقة الهاتف المسبق الدفع) وخدمات دفع الفواتير العادية أو كليهما في نفس الوقت، وكذلك الاختيار بين خدمة الإشعار الفوري، أو غير الفوري بعمليات تسديد العملاء، وذلك حسب احتياجات الجهة ومتطلباتها.
- لا يوجد حاجة لفتح حسابات في كل البنوك، حيث أن سداد يجمع المبالغ المدفوعة للمفوتر من جميع البنوك المرتبطة مع سداد، وتحويلها إلى الحسابات البنكية للمفوترين في يوم عمل واحد.
- تقديم تقارير دورية للمفوترين عن جميع عمليات الدفع والتحويل، عن طريق سداد، ومطابقة الحسابات.
- يوفر سداد خدماته، لدعم عمليات الارتباطات مع نظام سداد، من خلال فريق عمل متخصص، يعمل على تهيئة البنوك والمفوترين للانضمام لنظام سداد.
- توفير منفذ إلكتروني (Portal) للجهات المفوترة، ليكون بمثابة وسيله اتصال، يمكنهم من معرفة ومتابعة جميع تفاصيل العمليات المرتبطة بسداد، والتي تحدث بشكل فوري، ويسمح لهم بإرسال الشكاوي أو الاستفسارات.
- توفير مركز لخدمات العملاء لخدمة البنوك والمفوترين على مدار الساعة، ويقدم خدمات الدعم الفني والتقني.

ولنظام (سداد) مهمة فاعلة في وضع المقاييس والمعايير الوطنية للدفع والبرتوكولات الآمنة وتطويرها. وذلك للتعامل الإلكتروني المالي، وتكوين قاعدة مهمة لتطوير الخدمات الإلكترونية، والتي تتعدى حدود عمليات تسديد الفواتير الاعتيادية. كما سيساعد في وضع بنية مالية تحتية للحكومة الإلكترونية؛ مع تحقيق عدة أهداف إستراتيجية لمؤسسة

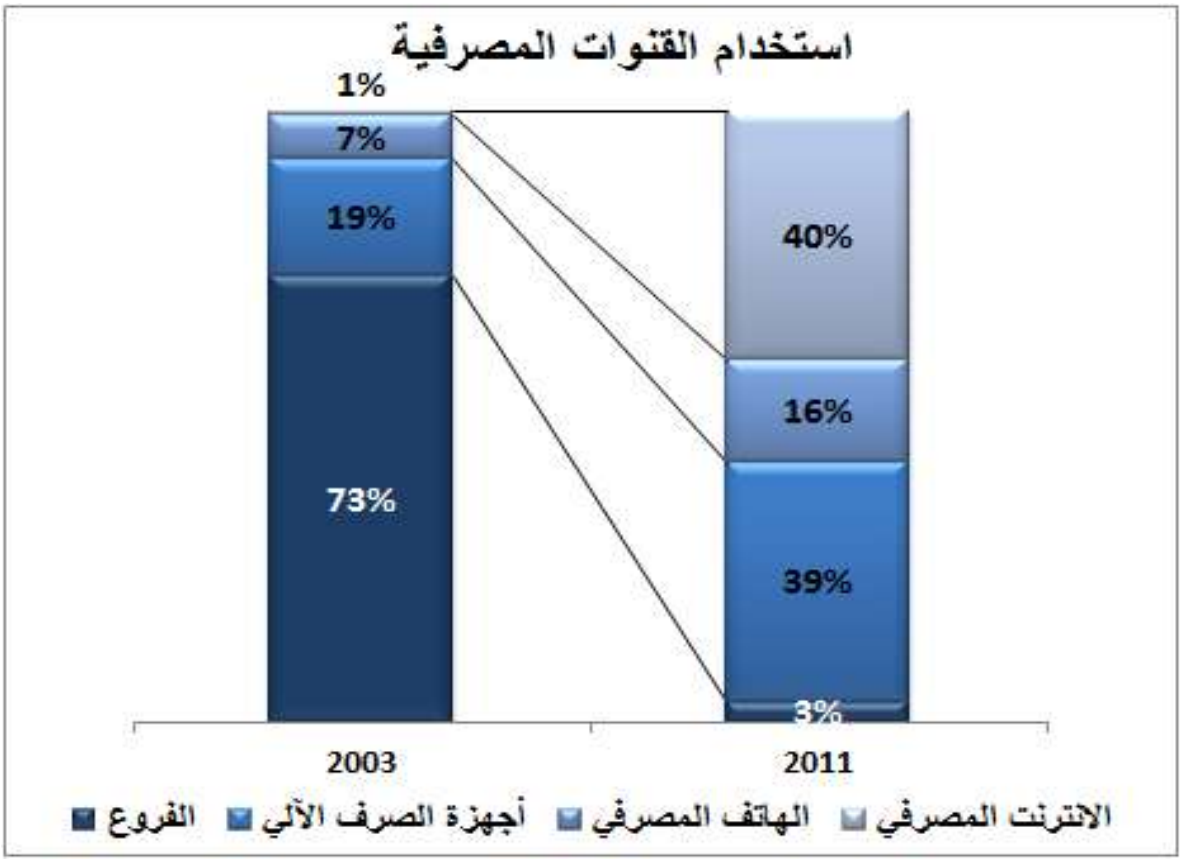

النقد العربي السعودي، من أهمها التكامل فيما بين البنوك والمفوترين، والتقليل من حمل النقد داخل المملكة؛ لما فيه من أخطار مثل احتمال تعرضه للسرقة، أو التلف أو الضياع، وتوحيد أسس المدفوعات الإلكترونية وبهذا يتم تعزيز الثقة والأمان في الدفع الإلكتروني في المملكة.

وقد قام النظام بربط اثني عشر بنكاً وتشغيلها و أكثر من ١٠٠ جهة مفوترة حكومية، وقطاع خاص، ويجري العمل على ربط المزيد من الجهات الحكومية، وغير الحكومية. وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تم ربطها بالنظام خلال عام ٢٠١٠م (٢٩) جهة؛ ليصل بذلك عدد الجهات الحكومية إلى (٣٩) جهة.

وفي فبراير ٢٠١١م حصل نظام (سداد) للمدفوعات على شهادة أيزو ISO ٩٠٠١ في نظام إدارة الجودة؛ و هو نظام يوفر عددا من المتطلبات التي تساعد سداد على تحقيق رضا العملاء، من خلال الخدمات التي توفرها، وتتفق و تلبي توقعات العملاء. كما تتضمن أيضاً المتطلبات اللازمة للتطوير المستمر في إدارة نظام الجودة.

كما يخطط القائمون على نظام (سداد) إلى اطلاق مزيد من الخدمات الإلكترونية التي تلبي حاجة المستخدمين، مثل زيادة عدد المفوترين إلى أكثر من عشرة آلاف مفوتر، وخدمات الدفع الفوري وغيرها.

- **السوق المالية السعوديه (تداول)**

بلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١١ م ١,٢٧٠ مليار ريال. فيما بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١١ م نحو ١,٠٩٨ مليار ريال.

وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١١م ٤٨ مليار سهم، أما إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال عام ٢٠١١م فقد بلغت ٢٥,٥ مليون صفقة.

٩. إنجازات وزارة الاقتصاد والتخطيط:

- **أولاً:**

صدر الأمر السامي الكريم رقم (٥٤٦) وتاريخ ١٤٣٣/١/٢هـ، يقضي بتكليف لجنة برئاسة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط من أجل الخروج باستراتيجية وطنية شاملة وعملية للتحول إلى مجتمع المعرفة مدعومة ببرامج تنفيذية وزمنية محددة الكلفة. ويشتمل إطار العمل على ما يلي:

- إجراء مراجعة وتقييم وتحليل تحليل للواقع الحالي للمملكة في خطواتها للتحول إلى المجتمع المعرفي وتحديد مكامن القوة ونقاط الضعف والتحديات التي تواجه مسيرة التحول للمجتمع المعرفي.
- تقييم البرامج والمشاريع والجهود الحالية لتحديد مدى قدرتها على تحقيق أهدافها.
- دراسة مستوى التنسيق والتكامل الموجود حالياً بين الجهات المختلفة في تنفيذ هذه البرامج والمشاريع، ووضع المقترحات اللازمة لضمان وجود مستوى متقدم من هذا التنسيق والتكامل بين الخطط والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع.
- دراسة تجارب عينة من الدول المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الشبيهة بالمملكة التي حققت تطورات كبيرة في مجال التحول إلى المجتمع المعرفي.
- تحديد رؤية واضحة ورسالة محددة لاستراتيجية التحول لمجتمع المعرفة، مع وضع أهداف كمية ونوعية محددة وقابلة للقياس.
- تحديد الآليات والأدوات والبرامج والمشاريع التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية.
- تحديد تكلفة هذه البرامج والمشاريع والجهات المنفذة وآليات المتابعة والرقابة.
- اقتراح الجهة المرجعية التي ستتولى الإشراف والمتابعة على تنفيذ الاستراتيجية ومبررات اختيارها.

وتنفيذاً للتوجيه السامي المشار إليه أعلاه، اتفقت وزارة الاقتصاد والتخطيط مع معهد التنمية الكوري KDI على التعاون للاضطلاع بتنفيذ هذا المشروع الذي يتضمن إعداد استراتيجية وطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة وخطة تنفيذية لها، ويستهدف تعزيز تحول المملكة إلى مجتمع المعرفة وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

من جهة أخرى، وإضافة للجنة الإشرافية المشكلة بالأمر السامي، فقد تم تشكيل أمانة تنفيذية من الجانب السعودي وفريق عمل وثلاث عشرة لجنة فنية وست مجموعات عمل. كما تم تصميم موقع للمشروع على شبكة الإنترنت لاستخدامه كمنصة عمل للمشاركين فقط في إعداد الاستراتيجية وخطتها التنفيذية، حيث وضعت فيه كل وثائق المشروع. وقد قام معهد التنمية الكوري بتشكيل فريق عمل من عدد من الخبراء رفيعي المستوى، كما جرى تشكيل فريق نظراء مقابل من الجانب السعودي.

وفي إطار الإعداد للاستراتيجية قام الفريق المعني بعقد اجتماعات مع العديد من الجهات ذات العلاقة بالمملكة، وإجراء مقابلات مع المسؤولين بالقطاعين العام والخاص. كما أجري المزيد من الأعمال الميدانية والمقابلات مع الجهات الحكومية والمعاهد الأكاديمية والمؤسسات المالية والشركات ذات العلاقة بالمشروع.

سيلي عملية إعداد وثيقة الاستراتيجية العمل إعداد الخطة التنفيذية التفصيلية. وسيتم خلال عملية الإعداد إقامة أربع ورش عمل وطنية، ودعوة خبراء معهد التنمية الكوري للقيام بعدد من الزيارات للمملكة وزيارة لوفد سعودي لكوريا. كما ستُجرَى عدة دراسات مساندة، ولقاءات تنسيق بين هذه الخطة واستراتيجيات وخطط القطاعات الرئيسة. سيتم هذا العمل كاملاً في إطار اجتماعات دورية للجنة الإشرافية وأمانة المشروع وفريق العمل واللجان الفنية ومجموعات العمل المشار إليها آنفاً.

- **ثانياً:**

تعكف وزارة الاقتصاد والتخطيط في الوقت الراهن على إعداد مشروع دراسة استشارية لتحويل التعاملات إلى التعاملات الحكومية الإلكترونية بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة، وبالتنسيق مع برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية (يسر). ويتضمن نطاق عمل الدراسة عدداً من النقاط من أهمها:

- إعداد نظرة تكاملية شاملة لتحويل كافة نشاطات الوزارة إلى العمل الحكومي الإلكتروني وفقاً للأدلة الاسترشادية المقرة من برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية، والقيام بتعريف واضح للخدمات ومعايير مواءمتها لاحتياجات المستفيدين.
- تحديد البنية التحتية والأنظمة المطلوبة لتنفيذ النظرة الشمولية المتكاملة، ومقارنتها بما هو موجود فعليا، وتحديد مدى مناسبته بوضعه الحالي أو تطويره بأسلوب معين أو استبداله، أخذاً بعين الاعتبار مواءمة المخرجات مع متطلبات برنامج "يسر"، على أن يتم النظر في أية تعديلات أو إضافات على الهيكلة الحالية للبنية التقنية، أو البرامج القائمة، أو الموقع الإلكتروني الحالي للوزارة.
- عمل خطة مرحلية وأولويات لتطبيق أنظمة التعاملات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة، وتحديد الإجراءات والخطوات والأدوات والأساليب التي يتوجب اتباعها.
- إعداد الشروط والمواصفات لطرح الأنظمة المستحدثة أو المعدلة والمطورة للتنفيذ، وبحيث تكون قابلة للتطوير مستقبلاً.
- تقييم وضع الطاقم البشري الحالي الفني والإداري وملاءمته للانتقال للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وتحديد الاحتياجات التدريبية لهم، وتحديد الوظائف الفنية المطلوبة والمؤهلات اللازمة للعاملين عليها.
- تحديد إطار التصميم العام لهيكلية التكامل لأنظمة المعلومات داخلياً وخارجياً لدعم تكاملها وربطها ببقية الأجهزة الحكومية من خلال قناة التكامل الحكومية.
- إعداد منهجية لإدارة مشاريع تقنية المعلومات والتعاملات الإلكترونية الحكومية، وتأسيس مكتب إدارة المشاريع PMO .
- إعداد كراسات شروط لتنفيذ أهم المشاريع الداعمة للتحول إلى التعاملات الإلكترونية.

- نقل المعرفة إلى منسوبي الوزارة.

- **ثالثاً:**

في إطار محور تقنية المعلومات والاتصالات؛ لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، تشير البيانات إلى تطور معدلات النمو في مؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة خلال الفترة بين عامي (٢٠٠٤-٢٠١١). فقد ارتفع معدل عدد المشتركين في الهاتف المتنقل من (٤٠,٣٪) من السكان في عام ٢٠٠٤م إلى (١٨٨٪) بنهاية عام ٢٠١١م، وارتفع معدل مستخدمي الإنترنت من (١٠,٣٪) من السكان إلى (٤٧,٥٪) للفترة نفسها، في حين بلغ معدل خطوط الهاتف الثابت العاملة (١٦,٢٪) من السكان في عام ٢٠١١م مقارنة بـ (١٦,٢٪) في عام ٢٠٠٤م.

١٠. إنجازات وزارة الصحة:

تحرص تقنية المعلومات والاتصالات بالعمل على تحقيق وتطبيق بنود الخطة الاستراتيجية للصحة الإلكترونية والمنبثقة من توجيهات حكومة خادم الحرمين الشريفين في تطبيق الحكومة الإلكترونية في جميع القطاعات الحكومية ، حيث تسعى الاستراتيجية في إيجاد الاستخدام الموحد لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الإلكترونية في القطاع الصحي ، وذلك من خلال أربعة ركائز رئيسة تنطلق من خلالها وهي : (رعاية المرضى - القياس والتعاون - توفير التكامل والربط - وتحويل أنظمة وزارة الصحة) وبتطبيق ذلك تتوفر بيئة ملائمة لجمع البيانات الصحية للمواطنين والمقيمين في المملكة وإمكانية تبادلها إلكترونياً بين المؤسسات الحكومية المختلفة مما ينعكس في تطوير ونمو الخدمات الصحية وإيصالها إلى مستوي وإيصالها إلى مستوى تطلعات المريض .

وتتلخص أهم المشاريع والإنجازات فيما يلي:

- **مشروع تطوير الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية eHealth Strategy**

وقد تم بناء الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية استناداً على الخطة الاستراتيجية للوزارة والتي ترتكز على تقديم الرعاية الشاملة والمتكاملة للمريض.

حيث استفادة تقنية المعلومات والاتصالات من التجارب العالمية في بناء خطتها الاستراتيجية للصحة الإلكترونية وذلك من خلال إشراك استشاريين عالميين ومحليين في بناء الخطة والعمل على تحويلها إلى واقع من خلال الخروج بخارطة طريق تحتوي على أكثر من ٨٠ مشروع تقوم بطرحها خلال ٥ سنوات ليتم تنفيذها على مدار العشر سنوات القادمة.

- **تأسيس مكتب إدارة الاستراتيجية وإدارة التغيير (SMO) .**

الهدف من هذا المشروع هو تأسيس وتشغيل مكتب إدارة الاستراتيجية وإدارة التغيير، ووضع إجراءات ودليل إدارة استراتيجية الصحة الإلكترونية، ويقوم فريق العمل حاليا بالانتهاء من تحضير ومراجعة كراسة الشروط والمواصفات للعمل على طرحها للمنافسة.

- **تأسيس مكتب لإدارة مشاريع تقنية المعلومات PMO .**

الهدف من هذا المشروع هو تأسيس وتشغيل مكتب إدارة المشاريع ووضع إجراءات ودليل وتطوير نظام إدارة المشاريع لمشاريع الصحة الإلكترونية، وقد تم الانتهاء من مرحلة التأسيس و يتم حاليا تشغيل المكتب من قبل الشركة الاستشارية.

- **تطوير مركز البيانات بالوزارة – المرحلة الأولى.**

أطلقت إدارة تقنية المعلومات والاتصالات بوزارة الصحة المرحلة الأولى من سحابتها الحاسوبية الخاصة Private Cloud Computing في رجب ١٤٣٢هـ التي تعد أول سحابة حاسوبية خاصة في القطاع الحكومي والقطاعات الصحية في المملكة، وذلك بعد اكتمال جميع أعمال التجهيز.

وتشكل المرحلة الأولى من المشروع تقديم خدمات البنية التحتية (IaaS)، والتي ستتيح للوزارة الاستفادة القصوى من استثماراتها في مجال تقنية المعلومات والاتصالات من خلال تمكين العاملين في مراكز المعلومات من تقديم خدمات توفير البنية التحتية للمستخدمين بسرعة وفعالية عالية، حيث أنها ستعطي الوزارة القدرة على مضاعفة أعداد الخوادم الظاهرية بسرعة ومرونة عالية؛ حيث تدعم هذه البيئة عددًا كبيرًا من أنظمة التشغيل وسعات الذاكرة ووحدات التخزين ويمكن إدارة جميع هذه الخدمات من خلال واجهة تعامل رسومية موحدة (Single Pane of Glass)، حيث يتم طلب الخدمة عن طريق بوابة خدمة ذاتية Self-Service Portal تخفض الزمن المطلوب لتلبية احتياجات المستخدمين من الخوادم من أسابيع إلى ساعات عدة.

- **تطوير شبكة الوزارة السلكية واللاسلكية .**

يهدف المشروع إلى تطوير وسائل اتصال الشبكة السلكية واللاسلكية بالوزارة.

- **تفعيل البريد الإلكتروني .**

تم الانتهاء من مشروع البريد الإلكتروني لإضافة وتفعيل البريد الإلكتروني لجميع العاملين في وزارة الصحة والمديريات التابعة لها، من خلال خدمة تسجيل ذاتيه متوفرة في البوابة الإلكترونية مع التحقق من هوية صاحب الحساب عند التسجيل أول مرة باستخدام خدمة يقين (من شركة العلم) والتي يتم من خلالها التحقق من صحة البيانات وفقا للسجلات الرسمية، ويتم إرسال رمز التفعيل للجوال أو البريد الإلكتروني الشخصي.

- **تسيير معاملات الصادر والوارد بشكل إلكتروني بالوزارة من خلال برنامج (مراسلات)**

طبقت تقنية المعلومات والاتصالات نظاماً إلكترونياً خاصاً بالمراسلات "الاتصالات الإدارية" وخصوصا في الصادر والوارد في ديوان الوزارة والتي تعتبر من الإدارات المهمة نظرا لتبادلها المعلومات سواءً الداخلية أو الخارجية .

- **دراسة شاملة للجاهزية الإلكترونية لـ ٢٨٨ منشأة صحية .**

أبرمت تقنية المعلومات والاتصالات عقداً مع أحدى الشركات المتخصصة في مجال الدراسات والبحوث وذلك لتنفيذ "مشروع الدراسة الشاملة للجاهزية الإلكترونية في المنشآت الصحية، وتغطي الدراسة٢٤٨ مستشفى ، ٢٠مديرية ،٢٠ مستودع طبي على مستوى المملكة" على أن تكون مدة تنفيذ المشروع ٦ أشهر بدايةً من شهر رجب ١٤٣٣.

- **إنشاء بنية تحتية لشبكات الاتصال لـ١٤٦مستشفى على مستوى المملكة .**

إنشاء وتهيئة شبكات اتصالات لـ١٤٦ مستشفى تابع للوزارة على مستوى المملكة مقسم على مرحلتين: المرحلة الأولى تضم ٥٠ مستشفى فيما تضم المرحلة الثانية ٩٦ مستشفى، ومدة التنفيذ للمرحلة الأولى كما هو مخطط هي٣ سنوات انقضى منها سنتان منذ بداية انطلاق تنفيذ المشروع ، فيما سيتم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية بإذن الله بعد الانتهاء من المرحلة الأولى.

- **الربط الإلكتروني بين وزارة الصحة وعدد من الجهات الحكومية الأخرى .**

أنهت تقنية المعلومات والاتصالات عدداً من المشاريع المهمة في هذا المجال، ومنها:

- الربط مع شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية الآمنة (GSN)ضمن برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).
- الربط مع الهيئة السعودية للتخصصات حيث تم الانتهاء من الربط الكامل مع الهيئة، ومن خلال عملية الربط مع قاعدة بيانات الهيئة السعودية للتخصصات أصبح بالإمكان معرفة حاله تسجيل الممارس الصحي والمعلومات الخاصة بتسجيله وصلاحية التسجيل والفئة المصنف عليها من خلال ربط مباشر مع نظام شؤون الموظفين، بالإضافة إلى الربط المباشر مع أنظمة إدارة التراخيص الطبية في ما يخص الكوادر الصحية.
- يجري حاليا التنسيق للربط مع مركز المعلومات الوطني.

- **إطلاق البوابة الإلكترونية لوزارة الصحة بصورة تفاعلية متكاملة وتحقيقها جائزة التميز في تطبيق الحكومة الإلكترونية على مستوى دول مجلس التعاون العربي الخليجي .**

أطلقت تقنية المعلومات والاتصالات البوابة الإلكترونية الخاصة بوزارة الصحة بحلتها الجديدة حيث حرصت الخطة الاستراتيجية الموضوعة لمشروع البوابة الإلكترونية ضمن أهدافها الأولى على تلبية رغبة المواطنين من خلال تسهيل بعض الإجراءات الخاصة بمعاملاتهم واستفساراتهم باستخدام عدد من الخدمات الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض.

- **تطوير نظم المعلومات الجغرافية الصحية –GIS (المرحلة الأولى).**

يهدف هذا المشروع إلى إجراء مسح ميداني للمواقع الصحية بجميع المناطق وربطها بالبوابة الإلكترونية من أجل تأمين سرعة الوصول لهذه المواقع عن طريق النظام الإلكتروني، ويجري العمل حاليا على وضع المواصفات الفنية وكتابة كراسة الشروط والمواصفات للمرحلة الثانية.

- **تطبيق المرحلة النهائية من مشروع برنامج إدارة الأسرّة الإلكتروني .**

بدأ تنفيذ المرحلة النهائية من مشروع إدارة الأسرة إلكترونيا وتطبيقه على جميع المستشفيات التابعة للوزارة في جميع مناطق المملكة، و يقوم هذا النظام الإلكتروني بإعطاء المعلومات الكاملة عن حالة الأسرّة الموجودة في المستشفيات على مستوى المملكة بالإضافة إلى التخصصات الصحية للمرضى المنوّمين فيها بالإضافة إلى عدد التخصصات العلاجية المتوفرة في كل مستشفى على حدا وعدد الأسرة فيها.

- **نظام قياس مؤشرات الأداء KPIs .**

تطوير نظام إلكتروني لقياس مؤشرات الأداء في المستشفيات التابعة للوزارة .

- **نظام متابعة الجودة والنوعية في المستشفيات Clinical Audit**

يهدف المشروع إلى تطوير نظام إلكتروني لمتابعة الجودة والنوعية في المستشفيات.

- **نظام التوظيف الإلكتروني.**

تمكن هذه الخدمة للأشخاص الراغبين في العمل بوزارة الصحة تقديم طلبات التوظيف آلياً دون الحاجة إلى الحضور شخصيا إلى الوزارة. حيث أن الوزارة ستقوم بنشر إعلان عن التوظيف في بوابتها الإلكترونية، ومن ثم يقوم راغبين العمل بتقديم طلباتهم عبر البوابة الإلكترونية وذلك بعد إنشائهم لحساب في البوابة ليتمكنوا من متابعة الطلب إلكترونياً.

- **نظام استبيانات المرضى .**

يهدف برنامج استبيانات المرضى لتسهيل عملية جمع وإدخال الاستبيانات عن طريق استخدام التقنيات الحديثة مثل الويب من قبل موظف علاقات المرضى في المستشفى، حيث يتم تخزين نتائج الاستبيانات إلكترونيا للاستفادة منها لاحقا في قياس مدى رضاء المرضى وقبولهم عن الخدمات المقدمة في المستشفيات.

- **نظام الوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية (حصن) .**

الهدف من هذا المشروع هو وضع الدراسات والبحوث الخاصة بشان الأمراض المعدية والوبائية وأسباب انتشارها، من اجل وضع خطط وقاية ومكافحة هذه الأمراض.

- **مشروع التطوير التنظيمي لقطاع الشؤون المالية والإدارية .**

يهدف المشروع إلى إعادة هندسة الإجراءات وتحسينها بهدف أتمتها ويساعد هذا المشروع في زيادة كفاءة وسرعة تنفيذ الإجراءات الإدارية والمالية واتخاذ القرار.

- **نظام الإحالة الطبي .**

يهدف نظام الإحالة الطبي إلى أتممت إجراء إحالة المرضى بين المستشفيات الحكومية حيث يتم إرسال الطلبات وتصنيفها حسب الحالة (طوارئ، مهددة للحياة، مرضى منومين، مرضى عيادات خارجية) ومتابعتها الكترونيا مما يضمن سرعة وصول المعلومات والاستجابة عليها. كما يقدم البرنامج مجموعة من التقارير.

- **مشروع الدراسة الاستشارية لمتطلبات نظام المعلومات الصحية لوزارة الصحة المرحلة الأولى(MINI HIS) .**

يهدف المشروع لتشغيل الجزئيات الأساسية من نظام المعلومات الصحي (HIS) لدى المستشفيات الصغيرة التابعة لوزارة بحيث تغطي هذه الأنظمة النشاطات الإدارية (Administrative) للمرضى كفتح الملف للمريض وجدولة المواعيد وتسجيل زيارات وتنقلات وخروج المرضى.

- **المواليد والوفيات .**

يهدف مشروع خدمه تسجيل المواليد والوفيات الكترونياً إلى تطوير خدمه تمكن المستشفيات الحكومية والخاصة من التسجيل الإلكتروني للمواليد وا لوفيات وإرسالها الكترونياً للأحوال المدنية لاعتمادها وتوثيقها لتكون بديلاً عن التبليغ الورقي علماً بان البيانات سيتم حفظها بشكل رئيسي في وزاره الصحة.

- **نظام فحص ما قبل الزواج إلكترونياً .**

تم الانتهاء من المرحلة الأولى من البوابة الإلكترونية لطالبي فحص ما قبل الزواج، حيث يهدف المشروع إلى توفير خدمات فحص ما قبل الزواج إلكترونيا حيث يتم من خلال البوابة تقديم هذه الخدمة وجدولة المواعيد إلكترونياً واستخدام البصمة الإلكترونية لتوثيق معلومات المتقدم كأحدث تقنية متاحة في هذا المجال كما سيتم ربط الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بهذه البوابة في المرحلة الثانية.

- **نظام حماية حديثي الولادة(RFIDالمرحلة الأولى) .**

تم الانتهاء من تنفيذ هذه المرحلة ويهدف المشروع إلى تطبيق نظام حماية حديثي الولادة في ١٦ مستشفى نساء وولادة، والذي يهدف إلى حماية حديثي الولادة من الاختطاف والتبديل غير المقصود في المستشفيات، وذلك باستخدام تقنيات تحديد الهوية باستخدام موجات الراديو، ويجري حاليا إجراء الاختبارات النهائية على النظام.

- **مشروع مراقبة السموم (أوتار) المرحلة الأولى .**

تم الانتهاء من المرحلة التجريبية للنظام على المنطقة الشرقية في المملكة ويهدف المشروع إلى ربط كافة مراكز مراقبة السموم في المملكة بنظام إلكتروني مركزي، ويوفر هنا النظام عدد من الخدمات الإلكترونية المتخصصة في مجال مراقبة السموم لمنسوبي الوزارة والمتعاملين معها، ويتم حاليا التجهيز للبدء بالمرحلة الثانية من المشروع.

- **نظام تسجيل الأحداث الجسيمة في المستشفيات .**

تم الانتهاء من تنفيذ مشروع نظام تسجيل الأحداث الجسيمة في المستشفيات، ويهدف المشروع إلى تطوير نظام الأحداث الجسيمة حيث يتم من خلاله تسجيل الأحداث والأخطاء الجسيمة التي تحصل في المستشفيات مثل (اختطاف الأطفال، نقل الدم بشكل خاطئ، ...إلخ) وإبلاغ مسئولي الوزارة بذلك باستخدام رسائل الجوال، حيث يتم تسجيل ومتابعة الأحداث الطبية الجسيمة التي تحدث في المستشفيات خلال ٤٨ ساعة بحد أقصى وإشعار المسئولين مباشرة وقت حدوثها لأخذ الإجراءات اللازمة.

- **نظام الأرشفة الإلكترونية لصور الأشعة في ٢٦ مستشفى (PACS).**

يتم حاليا تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع نظام الأرشفة الإلكترونية لصور الأشعة في عدد من المستشفيات، ويهدف المشروع إلى تجنيب المريض من التعرض للأشعة لعدة مرات مما يحقق الفائدة لكل من المريض والجهات الأخرى ذات العلاقة، كما يتم حاليا العمل على كتابة كراسة الشروط والمواصفات للمرحلة الثالثة للمشروع.

- **النظام الآلي لبنوك الدم .**

يتم حاليا دراسة الخيارات المختلفة لطرح كراسة لإنشاء نظام مركزي لبنوك الدم، ليربط النظام جميع مراكز بنوك الدم بالمملكة كما يربط المتبرعين والمحتاجين بهذا النظام، وبذلك يسهل تبادل المعلومات بين بنوك الدم لمعرفة مدى توفر فصائل الدم النادرة، وذلك من اجل المحافظة على سلامة المرضى الذين يحتاجون لهذا النوع من الفصائل وذلك بزيادة سرعة الوصول للمتبرعين الذين يحملون نفس فصيلة الدم عند الحاجة.

- **مشاريع خاصة بالحج:**

- **تطبيق برامج تقنية إحصائية وأخرى للرصد الوبائي عبر جميع منافذ المملكة وفي المشاعر المقدسة.**

ربطت تقنية المعلومات والاتصالات جميع المنافذ في المملكة سواءً البرية أو الجوية أو البحرية بنظام منافذ الحج، حيث يقوم هذا النظام بإحصاء الحجاج الواصلين واللقاحات التي أخذها كل حاج في بلاده والتأكد من أخذه للعلاجات الوقائية التي تعطى له في مختلف منافذ المملكة، كما أن النظام موزع على جميع منافذ الدخول في المملكة العربية السعودية من منافذ برية وجوية وبحرية .

- **تنفيذ برنامج "النظام الإحصائي" للوقوف على سير العمل بمستشفيات المشاعر المقدسة .**

اعتمدت تقنية المعلومات والاتصالات برنامج النظام الإحصائي بالحج (نظام سجلات المرضى) حيث يهدف هذا النظام إلى إدخال بيانات المراجعين والمنومين بالمستشفيات والمراكز الصحية بمنطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومن ثم معالجتها وتحليلها وعرضها عرضا مناسبا لاستخدامها في التخطيط وصناعة القرار، وذلك لتقديم خدمة صحية أفضل للحجاج والمعتمرين.

- **استحداث برنامج إلكتروني لتوزيع مهام القوى العاملة بالحج .**

استحدثت تقنية المعلومات والاتصالات برنامج إلكتروني خاص يهتم بتنظيم القوى العاملة أثناء فترة الحج، ويهدف نظام القوى العاملة إلى تسجيل وتوزيع المرشحين للعمل بمناطق الحج (مكة المكرمة والمدينة المنورة والمنافذ) وذلك دعما للقوى البشرية الموجودة أساساً بهذه المناطق، وذلك لتقديم خدمات صحية أفضل لضيوف الرحمن خلال فترة الحج تحت إشراف لجنة القوى العاملة بالحج بالوزارة وإدارة الحج والعمرة بمكة المكرمة والمدينة المنورة .

- **إطلاق برنامجي "إيجاد" و "يقظ"**

أطلقت تقنية المعلومات والاتصالات مجموعة من الخدمات الصحية في موسم حج للعام ١٤٣٢هـ ، وذلك عبر بوابتها الإلكترونية التي تهتم بصحة الحجاج والمعتمرين ومعظم هذه الخدمات يتم تفعيلها خلال فترتي العمرة والحج فقط، ومن هذه الخدمات والبرامج نظام إيجاد للإبلاغ عن المفقودين أثناء الحج، إذ عملت إدارة تقنية المعلومات والاتصالات على إطلاق نظام إيجاد عبر بوابتها الإلكترونية كنوع من الخدمات الصحية المقدمة عبر الإنترنت لخدمة الحجاج ومؤسسات الطوافة وحملات الحج، إذ يعد نظام إيجاد استكمالاً لما بدأته الوزارة من توظيف التقنية لتأمين خدمات الحجاج الصحية، حيث يتم ربط هذا النظام بجميع المستشفيات المعنية الموجودة في مناطق تأدية مناسك الحج مكة المكرمة والمدينة المنورة.

كما قامت تقنية المعلومات والاتصالات بتدشين قاعدة بيانات متخصصة على البوابة الإلكترونية تحتوي على نتائج فحص سائقي حافلات الحجاج أطلق عليه مسمى يقظ، والذي يهدف إلى توفير قاعدة بيانات تحتوي على أسماء سائقي الحافلات الذين أظهرت نتائج فحصهم الإيجابية عن تعاطيهم أحد أو بعض أنواع المخدرات، وإدراجها على موقع الإنترنت لتسهيل سرعة وصول المعلومة إلى الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة .

- **الجوائز التي حققتها الوزارة .**

جائزة الإنجاز للتعاملات الإلكترونية الحكومية عن مشروع أوتار، جائزة ومؤتمر الحكومة الإلكترونية الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي المشروع المتميز ، جائزة التميز في البوابة الإلكترونية بالتنسيق مع برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية "يسر" والتي حصلت عليها تقنية المعلومات والاتصالات بوزارة الصحة كأفضل الجهات استعداداً من الجهات الحكومية المشمولة بتقييم تقرير الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية ،وكذلك منحت الوزارة جائزة معهد الشرق الأوسط للتميز وذلك بحصولها على أفضل استراتيجية في قطاع الصحة الإلكترونية .

١١. إنجازات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات:

- **تعزيز المنافسة وتطوير القطاع**

١) التراخيص وتحرير السوق

واصلت الهيئة أنشطتها نحو تعزيز المنافسة بإصدار تراخيص جديدة لعدد من الخدمات المختلفة، وإلغاء بعض التراخيص الأخرى. وقد بلغ إجمالي التراخيص الصادرة 230ترخيصاً بنهاية العام 2011م،

واستكمالاً لبرنامج تحرير سوق الاتصالات الثابتة وفتحه للمنافسة، وصدور قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (38) والتاريخ 18/2/1429هـ26/2/2008) م) بالموافقة على منح تراخيص إنشاء شبكات اتصالات ثابتة عامة، وتقديم خدماتها، لكل من شركة اتحاد عذيب، وشركة اتحاد الاتصالات الضوئية، والشركة السعودية للاتصالات المتكاملة؛ فقد تم إصدار الترخيص لشركة اتحاد عذيب في 5/4/1430هـ بعد طرح أسهمها للاكتتاب العام، وأطلقت الشركة خدماتها تجارياً في 12/6/1430هـ6/6/2009) م). كما تم طرح أسهم الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة للاكتتاب العام، وتم تأسيس الشركة ويجري العمل حالياً مع الشركة لاستكمال باقي إجراءات إصدار التراخيص، ومن ثم إطلاق خدماتها تجارياً .

كما يتم بشكل دوري متابعة التزام مقدمي خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة، وخدمات المعطيات المرخص لها، بخطط نشر الشبكة والتغطية المضمنة بالعروض المقدمة منهم للحصول على الرخصة.

٢) التراخيص الموحدة وإعادة بيع الخدمات

بهدف تعزيز المنافسة وتشجيع انتشار الخدمات؛ قامت الهيئة بتبني مشروع يهدف إلى دراسة التوجهات العالمية فى مجال التراخيص الموحدة، وإعادة بيع الخدمات، ومدى مناسبتها للتطبيق في المملكة، ودراسة أثرها على أسواق خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحديد المنهج الأمثل والوقت المناسب للتطبيق، وفق أفضل الممارسات العالمية؛ وفي هذا السياق تم خلال العام2011) م) إنجاز مايلي:

- وضع خطة عمل مفصلة للمشروع، مع تقرير يفصل في كل مرحلة من مراحل المشروع ومخرجاته .
- إعداد دراسة مقارنة دولية، وتحليل الفجوات، واحتياجات السوق؛ لفهم الخيارات التنظيمية المناسبة وتحديدها.
- إعداد تقرير مفصل عن الآثار المحتملة من تطبيق أسلوب التراخيص الموحدة، أو فتح السوق لإعادة بيع خدمات الاتصالات .
- تم البدء في تنفيذ إجراءات الترخيص لخدمات الاتصالات المتنقلة الافتراضية (MVNO) التي تعد جزءاً من إعادة بيع خدمات الاتصالات؛ فتم الانتهاء من إعداد مسودة وثائق طلب مرئيات العموم التي تشتمل على مسودة ترخيص خدمات الاتصالات المتنقلة الافتراضية، ومسودة الإرشادات العامة لمشغلي

شبكات الاتصالات المتنقلة الافتراضية، ومسودة طلب الحصول على الترخيص؛ تمهيداً لطرحها للعموم بهدف الحصول على مرئياتهم حولها، ومن ثم وضعها في صيغتها النهائية، والبدء في إجراءات التراخيص لهذه الخدمات .

٣) ترخيص خدمة تأجير مرافق الاتصالات

بهدف الاستخدام الأمثل للبنية التحتية لمرافق الاتصالات لدى شركات المرافق العامة، واستخدامها في تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، الأمر الذي يؤدي إلى خفض في تكلفة بناء الشبكات لشركات الاتصالات، وبما يسهم في سرعة نشر الخدمات، وانخفاض تكلفتها في جميع مناطق المملكة، ولاسيما المناطق النائية. ونظراً لوجود مرافق اتصالات لدى شركات المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه، وسكك الحديد (كوابل ألياف بصرية وأبراج) في مناطق المملكة للأغراض الخاصة بأعمالها، وضرورة تمكينهم من تأجير الفائض من تلك المرافق لشركات الاتصالات ذوات البنية التحتية المرخص لها في المملكة؛ قامت الهيئة بإعداد دراسة حول هذا الموضوع تتضمن التوصيةً بالمقابل المالي لقاء الترخيص لمثل هذه الجهات. وقد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الهيئة بعد عرضها عليه، ويجري حالياً التنسيق مع وزارة المالية لاعتمادها.

٤) تراخيص تقديم خدمات التصديق الرقمي في المملكة

ضمن مساعي الهيئة لتحقيق جملة من أهدافها تتمثل في تعزيز المنافسة، وتشجيع استخدام الخدمات الإلكترونية، وتيسير التعاملات والتوقيعات الإلكترونية على الصعيدين المحلي والدولي، وإضفاء الثقة في صحة التعاملات والتوقيعات، والسجلات الإلكترونية وسلامتها، وإزالة العوائق أمام استخدام هذه التعاملات؛ فقد قامت الهيئة بإعداد الشروط الخاصة، والعامة، والتزامات الترخيص لتقديم خدمات التصديق الرقمي في المملكة؛ بهدف تمكين الشركات والمؤسسات التي سيتم الترخيص لها من إصدار شهادات التصديق الرقمي، من خلال المركز الوطني للتصديق الرقمي، وطرحت وثيقة طلب الحصول على ترخيص تقديم خدمات التصديق الرقمي في المملكة للجهات الراغبة في الحصول على الترخيص، وتم استقبال الطلبات، ويجري حالياً تقييمها من قبل لجنة مشكلة لهذا الغرض، تمهيداً لإصدار التراخيص اللازمة.

٥) مشروع تحليل التطورات والتوجهات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يهدف المشروع إلى تحليل التطورات، والتوجهات الحديثة في سوق الاتصالات وتقنية المعلومات على المستوى المحلي والدولي (مثل الخدمات الجديدة في مجال الإعلام والمحتوى) ومعرفة الآثار المتوقعة على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتنظيمات المرتبطة به. وقد تم إعداد التقرير النهائي الخاص بتوجهات وتطورات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة (النسخة الداخلية والعامة) ، والجداول البيانية الخاصة بتطور سوق الاتصالات وتقنية المعلومات؛ كما تم إعداد التقرير النهائي الخاص بتفاصيل التأثيرات المتوقعة على توجهات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

٦) تحفيز انتشار خدمات النطاق العريض

نظراً للأهمية المتزايدة للنطاق العريض، وانعكاساته على التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولتسريع ردم الفجوة الرقمية والتحول لمجتمع المعرفة؛ قامت الهيئة بالبدء في مشروع تحفيز انتشار النطاق العريض في المملكة، إذ يهدف هذا المشروع إلى دراسة النطاق العريض وتحليله في المملكة، تمهيداً لوضع الخطط والبرامج الهادفة إلى تحفيز انتشاره. وفي هذا السياق تم خلال عام 2011م إنجاز مايلي:

- دراسة الوضع الحالي لحجم انتشار خدمات النطاق العريض
- تحديد مهمات ومسؤولية الأطراف المعنية من القطاع العام والخاص في تشجيع انتشار خدمات النطاق العريض وتحفيزه مع البرامج المساندة.
- عمل دراسات المقارنة لأفضل التجارب الدولية.
- وضع خارطة طريق للإستراتيجية المستقبلية لخدمات النطاق العريض في المملكة.
- إعداد تقرير نهائي مفصل لجميع أعمال المشروع ونشاطاته.

٧) تحديث إرشادات الربط البيني

يهدف المشروع إلى تحديث إرشادات الربط البيني المعتمدة بقرار الهيئة ذي الرقم 25/1424 والتاريخ 23/9/1424هـ لضمان حيادية التقنية في ظل الانتقال إلى شبكات الجيل القادم، وإضافة العديد من الخدمات لدعم المنافسة بين مقدمي الخدمة؛ ولتعكس الوضع التنظيمي الجديد للسوق. وفي هذا السياق تم إنجاز مايلي خلال العام 2011م:

- إعداد دراسة مقارنة عالمية، وتحليل لأفضل التجارب الدولية .
- إعداد مسودة وثيقة إرشادات الربط البيني المحدثة.
- إعداد مسودة وثيقة لإرشادات الوصول إلى شبكات الاتصالات.
- إعداد وثيقة طلب مرئيات العموم، على مسودة وثيقتي إرشادات الربط البيني، والوصول إلى شبكات الاتصالات.
- تدريب عدد من موظفي الهيئة، مع توفير المواد التدريبية.

ويجري العمل حالياً على نشر وثيقة طلب مرئيات العموم، ومن ثم العمل على تحليل المرئيات المستلمة، ووضع الارشادات في صيغتها النهائية واعتمادها.

٨) العرض المرجعي لربط الاتصال البيني

استمراراً لجهود مراجعة العرض المرجعي لربط الاتصال البيني وتحديثه بصورة دورية؛ تم استطلاع مرئيات العموم حول الوثيقة المعدلة (النسخة الرابعة) المقدمة من شركة الاتصالات السعودية بوصفها مقدم خدمة مسيطر، وتحليل المرئيات التي تم استلامها، وإجراء الدراسات المقارنة مع الدول الأخرى، ومن ثم مقارنتها بالأسعار والخدمات المعروضة في الوثيقة. وتم تحديد التعديلات المطلوب إدخالها على وثيقة العرض المرجعي، ويجري إصدار قرار باعتماد الوثيقة في نسختها المحدثة.

٩) تحديث سياسة الفصل المحاسبي

يهدف هذا المشروع إلى مراجعة سياسة الفصل المحاسبي الحالية، ودراسة الخيارات المطروحة بما يتماشى مع التغيرات التي طرأت على سوق الاتصالات في المملكة، وإعداد إرشادات تنظيمية للفصل المحاسبي، وإلزام مقدمي الخدمة باتباعها عند تقديم المعلومات والقوائم المالية المتعلقة بوحدات العمل المختلفة لديهم. وتم في هذا الصدد خلال العام 2011م إنجاز ما يلي:

- إجراء دراسات المقارنة لأفضل التجارب الدولية.
- إعداد ورقة مناقشة لتحديد الخيارات، والتوجهات الأفضل لسياسة الفصل المحاسبي في المملكة، والأنواع الأخرى من الفصل التنظيمي.
- إعداد مسودات وثيقتي الإطار التنظيمي، والإرشادات الخاصة بالفصل المحاسبي، وتم استطلاع مرئيات العموم حولهما، كما تم تحليل المرئيات المستلمة، واعداد الوثائق في صيغتها النهائية، تمهيداً لعرضها للاعتماد.

١٠) مقاسم الإنترنت المحلية والدولية

يهدف هذا المشروع إلى دراسة مدى فعالية إنشاء مقاسم إنترنت لخدمة حركة الإنترنت المحلية والدولية في المملكة، ودراسة مدى الحاجة إلى الترخيص لها من عدمه، بما يؤدي في النهاية إلى تحسين خدمات الإنترنت، وتقليل أسعارها على المستخدمين النهائيين، وحصر حركة الإنترنت المحلية داخل المملكة؛ بالإضافة إلى جذب حركة الإنترنت الإقليمية والدولية. واستمراراً للنشاطات التي تمت خلال العام الماضي؛ فقد تم خلال العام 2011م إنجاز ما يلي:

- تحليل مرئيات العموم عن وثيقة الحاجة لإنشاء مقاسم إنترنت دولية في المملكة.
- إعداد تقرير عن الحاجة لوضع التنظيمات والتراخيص، أو تعديلها عند الحاجة فيما يتعلق بحركة الإنترنت المحلية والدولية.

وقد تبين من الدراسة عدم الحاجة لإنشاء المقسم من قبل الهيئة، وضرورة وضع المحفزات لمقدمي الخدمة؛ لتشجيعهم لإنشاء مقاسم الإنترنت على المستويين المحلي والدولي.

١١) إعداد مؤشرات الأداء لسوق خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

بهدف مراقبة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وتحليل أداء المرخص لهم؛ تم تطوير تقرير شامل ربع سنوي لأسواق خدمات الاتصالات في المملكة، من خلال تحليل البيانات والأرقام الواردة من الشركات، وحساب مؤشرات الأداء الخاصة بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد تم إعداد المؤشرات ونشرها في نهاية كل ربع سنة خلال العام 2011م، وسيتم الاستمرار في ذلك خلال الأعوام القادمة.

١٢) الاندماجات وشراء الحصص والإفلاس في قطاع الاتصالات.

يهدف المشروع إلى دراسة إجراءات طلبات شراء الحصص، والاندماجات، والإفلاس؛ المقدمة للهيئة من قبل مقدمي الخدمات المرخص لهم بالمملكة. فقد تمت دراسة الأنظمة المعمول بها في المملكة لتحديد مسؤوليات الجهات المختصة بتلك الأمور، وإعداد المقارنات الدولية، واجراءات دراسة طلبات الإندماج؛ كما تم استطلاع مرئيات العموم حيالها وتحليلها. ويجري حالياً إعداد الإجراءات في صيغتها النهائية، تمهيداً لاعتمادها.

١٣) نقل الأرقام

تعمل الهيئة على إعداد إرشادات نقل أرقام خدمات الاتصالات الثابتة، وتحديث وثيقة إرشادات نقل الأرقام لخدمات الاتصالات المتنقلة، ودمجهما في إرشادات موحدة. وقد تم في هذا الصدد خلال عام 2011م، إعداد مسودة الارشادات، ووثيقة طلب مرئيات العموم حولها؛ ويجري حالياً الإعداد لنشر وثيقة طلب المرئيات، تمهيداً لوضعه في شكلها النهائي، ومن ثم اعتمادها واصدارها.

وفي مجال الإشراف على نقل أرقام الهاتف المتنقل؛ فإن الهيئة تقوم بمتابعة عمل الخدمة والإشراف على قاعدة بياناتها، والتأكد من فعالية إجراءات خدمة نقل الأرقام، وتطبيق هذه الإجراءات من قبل المشغلين على الوجه الصحيح، والعمل على حل شكاوى المستخدمين التي بلغت (8514) شكوى خلال عام 2011م، وحل خلافات المشغلين حول الخدمة، وبحث سبل تطوير الخدمة ما أمكن. وفي هذا السياق قامت الهيئة برعاية توقيع اتفاقية بين جميع مقدمي خدمات الاتصالات لتسهيل عمليات نقل الرقم، وإطلاق الخدمة مع شركة زين.

١٤) إعداد متطلبات تأسيس مختبر لإعتماد نوعية أجهزة الاتصالات

نظراً لحاجة الهيئة إلى تأسيس مختبر لفحص واختبار أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات الواردة إلى المملكة للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات الفنية المعتمدة من قبل الهيئة؛ فقد تم دراسة المتطلبات الخاصة بمختبر اعتماد النوعية، والاطلاع على عدد من المنتجات الخاصة بمثل هذه المختبرات من قبل عدة شركات، و تم عقد عدد من الاجتماعات وورش العمل مع مصنعي تلك الأجهزة، كما تم تحديد متطلبات إنشاء المختبر، وتم تضمينها بوثيقة طلب العروض لمشروع إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.

١٥) المركز السعودي لمعلومات الشبكة

واصل المركز السعودي لمعلومات الشبكة نشاطه في تسجيل أسماء النطاقات السعودية على شبكة الإنترنت، وإدارتها. كما قام باعتماد عدد من الإضافات المهمة للخدمات المقدمة للمستخدمين عبر بوابة الخدمات الإلكترونية، التي ستمكنهم من إنجاز العديد من المهمات والإجراءات ذاتياً بمرونة وسرعة عاليتين. وقد تم خلال العام 1432/1433هـ2011) م) إنجاز مايلي:

- إعداد النسخة الجديدة (الإصدارالثالث) من لائحة تسجيل أسماء النطاقات السعودية ونشرها. ومن أبرز ما تقدمه اللائحة دمج النسخة السابقة منها مع لائحة تسجيل أسماء النطاقات العربية؛ لتصبحا معا لائحة واحدة، مع وجود عدد من التغييرات الأخرى.
- إعداد النسخة الجديدة (الإصدار ١.١) من قواعد الاعتراض على أسماء النطاقات السعودية، ونشرها.
- إعداد إجراءات تقديم اعتراض على أسماء النطاقات السعودية ونشرها، و تهدف إلى شرح أهم البنود الإجرائية لعملية تقديم الاعتراض، والمتطلبات لكل مرحلة وتوضيحها، كما تشرح تسلسل الخطوات بعد ذلك، و كيف تتم معالجة الاعتراض. وتأتي هذه الاجراءات بوصفها وثيقة مكملة لوثيقة قواعد الاعتراض على النطاقات السعودية.
- قواعد إرشادية لصياغة أسماء النطاقات العربية ضمن النطاق العربي (.السعودية) وتعنى هذه الوثيقة بتحديد الرموز المسموح باستخدامها عند تسجيل أسماء نطاقات عربية، ضمن النطاق العلوي العربي السعودي (.السعودية)، كما توضح الإرشادات والقواعد التي تساعد على كتابة أسماء النطاقات العربية بشكل صحيح، آخذة في الحسبان الأمور التي تمس اللغة، أو الحرف العربي.
- فتح التسجيل لأسماء النطاقات ذات المقطعين ويقصد بالنطاقات ذات المقطعين أسماء النطاقات التي تتكون من مقطع الاسم ومقطع التفريع العلوي السعودي (sa) مباشرة مثل النطاق التالي: (www.nic.sa)دون تفريعات (com,net,org) المعتادة.

١٦) رفع جاهزية المملكة للانتقال للاصدار السادس لبروتوكول الإنترنت(IPv6)

نتيجةً للتطور السريع في استخدامات الإنترنت، والزيادة الكبيرة في الشبكات المبنية على أساس بروتوكول الإنترنت، واستهلاك أكثر من 90%من العناوين المتاحة من الإصدار الرابع لبروتوكول الإنترنت(IPv4) المستخدم حالياً؛ تواصل الهيئة العمل على رفع جاهزية المملكة؛ للانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) الذي سيتيح توفير عددٍ ضخم من العناوين؛ للوفاء بالمتطلبات العالمية الحالية والمستقبلية. وقد تم في هذا الصدد إنجاز ما يلي:

- إقامة ورشة العمل الثانية حول الإصدار السادس للإنترنت، وتمت مناقشة عدد من أوراق العمل المقدمة من مجموعة من الخبراء والمتحدثين من داخل المملكة وخارجها.
- عقد الاجتماع العاشر لفريق عمل الإصدار السادس للإنترنت في محافظة جدة.
- إقامة ورشة عمل حول الإصدار السادس للإنترنت موجهة لممثلي البنوك في المملكة، بالتنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
- تنظيم برنامجين تدريبيين حول الإصدار السادس للإنترنت، بالتعاون مع مجموعة مشغلي الشبكة في الشرق الأوسط (MENOG) ومنظمة الرايب.(RIPE)
- تقديم برنامجين تدريبيين حول الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت، أولهما في الرياض، وكان موجهاً لمقدمي الخدمة والمهتمين بها، والثاني تم تقديمه في مقر شركة أرامكو في محافظة الظهران لمنسوبي الشركة.
- ربط عدد من الجهات، ومنها الدولية، بمعمل اختبارات الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت.

- زيادة عدد الجهات في المملكة الحاصلة على عناوين الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت إلى ٢٥ جهة، منها ست جهات حصلت عليها في عام ٢٠١١م.

١٧) برنامج تحفيز قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يهدف برنامج «تحفيز» إلى تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، من خلال تعزيز العوامل المساندة لتطوير القطاع، والعمل على تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية على تحسين قدراتها التنافسية ومستوى نضجها. كما يهدف البرنامج بشكل أساسي إلى تحفيز نمو صناعة اتصالات وتقنية معلومات وطنية رائدة، والتقليل من الاعتماد على المنتجات والخدمات المستوردة، كما يهدف، على المدى البعيد، إلى تمهيد الطريق أمام قيام منشآت محلية رائدة، من شأنها التأثير في معدلات النمو والتوظيف في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وخلال العام 2011م تم إنجاز مايلي:

- تسجيل اسم (تحفيز) وشعاره لتكون علامة تجارية لدى وزارة التجارة.
- اعتماد تصنيف لمنشآت قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية، وتصميم دليل منشآت الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة وتطويرها.
- اطلاق دليل منشآت الاتصالات وتقنية المعلومات وتشجيع المنشآت المحلية على التسجيل فيه.
- إعداد نموذج لتقييم المنشآت المشاركة واعتماده، وتصميم استمارة التسجيل في البرنامج.
- إقامة ورشة عمل تعريفية بالبرنامج؛ تم من خلالها إطلاق البرنامج رسمياً، وشجعت الشركات على التسجيل في البرنامج.
- استلام وتقييم (٥٤) طلب تسجيل للمرحلة الأولى من البرنامج، وترشيح أفضل ١٩ منشأة، وفقاً للتقييم المعتمد.
- ترشيح أفضل أربع منشآت للمرحلة الثالثة من البرنامج، وتحديد موضوعات الدعم المحتملة لكل منشأة.

• حماية المستهلك

١) شكاوى المستخدمين

وفقاً لأنظمة الهيئة بخصوص توفير الحماية للمستخدمين؛ تم العمل على معالجة (15064) شكوى وإنهائها خلال العام 1432/1433هـ2011) م)، مقارنة بـ (16033) شكوى خلال العام2010) م). وتتعلق الشكاوى بالفوترة، والإزعاجات الهاتفية، وجودة الخدمات، أوعدم توفرها، ونقل الرقم، وفصل الخدمة وغيرها.

٢) تطوير نظام شكاوى إلكتروني

حرصاً على حماية حقوق المستخدمين؛ فقد تم البدء في تطوير نظام إلكتروني مركزي على موقع الهيئة الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية، يتيح لمشتركي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات تقديم الشكوى ضد مقدمي الخدمة

ومتابعتها آلياً عن بُعد بسرعة وسهولة، ويساعد كلاً من مختصي الهيئة ومقدمي الخدمة على معالجة تلك الشكاوى. وتم تدشين الخدمة الكترونياً على موقع الهيئة الإلكتروني، وبُدئ باستقبال الشكاوى في شهر ربيع الأول من عام 1432هـ، وقد تم استقبال حوالي (12752) شكوى، كما تم ربط مزودي الخدمة بالنظام؛ لتسهيل سرعة البت وحل المشكلة.

٣) الفصل في مخالفات نظام الاتصالات

قامت لجنة الفصل في مخالفات نظام الاتصالات بدراسة (317) مخالفة، وإصدار القرارات الخاصة بها. وتتمثل معظم هذه المخالفات في قطوعات الكيابل الهاتفية، وتمرير المكالمات الهاتفية بطريقة غير نظامية، وحيازة أجهزة اتصالات غير مرخصة وبيعها، وبيع بطاقات اتصال مسبق الدفع بطرق غير نظامية، وكذلك مخالفات تتعلق بتراخيص تقديم خدمات الاتصالات، ونقل الرقم، وغيرها.

٤) تنظيم أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

من منطلق السعي لحماية حقوق المستهلكين، وتعزيز المنافسة العادلة؛ تعمل الهيئة على تطبيق أفضل الإجراءات لتنظيم تعرفة خدمات المشغلين كافة. وفي هذا الإطار؛ تم البدء بمشروع لتنظيم إجراءات التعرفة بهدف تطوير إطار تنظيمي، ووضع إجراءات محددة للتعامل مع تقديم الخدمات والعروض، وفق أفضل الممارسات العالمية. فتم إعداد تقرير عن المقارنات الدولية، وإعداد مسودة الإطار التنظيمي، وإجراءات طلب الموافقة على تعرفة الخدمات، وتم استطلاع مرئيات العموم حيالهما، وتحليل الردود المستلمة؛ تمهيداً لاعتمادهما .

وفي السياق نفسه ووفقاً للأنظمة، والقواعد المعتمدة لتحديد سقوف الأسعار؛ واصلت الهيئة دراسة طلبات شركة الاتصالات السعودية (بوصفها مقدم خدمة مسيطر) فيما يخص تعرفه خدماتها، وإصدار القرارات التنظيمية المناسبة بشأنها.

٥) تطبيق مؤشرات جودة الخدمة

حرصاً على حماية حقوق المستخدمين، ولضمان تقديم الخدمات بجودة عالية؛ تقوم الهيئة كل ربع سنة بدراسة التقارير الفنية الدورية الواردة من مقدمي الخدمة وتحليلها، واستخلاص النتائج. والمتابعة المستمرة معهم؛ لتحسين جودة الخدمة المقدمة. وبالإضافة إلى هذا تم التأكد من صحة بعض العروض الترويجية، التي تمس جودة الخدمة من خلال التجارب الميدانية.

٦) رفع مستوى رضى المشتركين عن جودة خدمات الاتصالات بالمملكة

انطلاقاً من مسؤوليات الهيئة المتعلقة بالخدمات المقدمة من قبل مقدمي خدمات الاتصالات في المملكة، بهدف تحسينها وكذلك تحقيق أعلى مستويات الرضا عنها من قبل المشتركين، مع الأخذ في الحسبان عدم تحميل المشغل تكاليف كبيرة تنعكس سلباً على تكلفة الخدمات المقدمة لهم؛ فقد تم تشكيل فريق يُعنى بدراسة هذا الأمر، على أن تتضمن التوصيات اللازمة في هذا الشأن، ومن ثم رفعها للمحافظ لإقرارها والعمل بموجبها.

٧) مركز أمن خدمات الإنترنت

من منطلق تنفيذ الدور المناط بالهيئة فيما يتعلق بترشيح مواقع الإنترنت، الذي يهدف إلى الحد من المحتوى السيئ، وحماية المستفيدين من هذه الخدمة؛ قام مركز أمن خدمات الإنترنت بإدارة أنظمة ترشيح البيانات في المملكة وتنظيمها ومراقبتها، وفى هذا الصدد، تم إنجاز ما يلي:

- معالجة أكثر من (1.274.163) طلباً للحجب أو لرفع الحجب أو إساءة.
- التنسيق والتعاون مع عدد من الشركات العالمية الموفرة للمحتوى لإزالة المواد الإباحية من مواقع الإنترنت الخاصة بها.
- تفعيل خاصية حجب الروابط المبطنة، التي أسهمت في رفع الحجب عن خدمة ترجمة المواقع عموماً. كما أسهمت في الحد من الوصول إلى المواقع المحجوبة باستخدام مواقع المموهات.
- تم إضافة تطويرات جديدة لنظام إدارة الترشيح.
- اصدار بعض وثائق التوعية حول كيفية استخدام أدوات الإنترنت الآمن، المتوفرة على أنظمة التشغيل، وبرامج الحماية الأسرية، وبعض مواقع الإنترنت.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة الأمنية الدائمة للإنترنت.

٨) تطوير خطة الإنترنت

يهدف المشروع إلى وضع خطة عمل؛ لتطوير خدمات الإنترنت في المملكة للسنوات الثلاث القادمة، من خلال إطلاق عدة مشروعات، وإعداد الدراسات التي تهدف إلى تطوير الإنترنت في المملكة، حيث تم وضع خطة عمل للمشروع، وتقسيمة إلى مراحل هي:

- المرحلة الأولى: تقييم وضع الإنترنت في المملكة.
- المرحلة الثانية: مقارنة أفضل الممارسات والتطبيقات.
- المرحلة الثالثة: تقرير اعتمادية الإنترنت في المملكة.
- المرحلة الرابعة: تحليل الفجوة.
- المرحلة الخامسة: خطة تطوير الخدمات العامة للإنترنت.
- المرحلة السادسة: خطة تطوير الخدمات العامة للإنترنت، وبرنامج العمل لثلاث سنوات.

وقد تم خلال العام(2011 م)، الانتهاء من المراحل الثلاث الأولى للمشروع، والمخرجات الخاصة بكل مرحلة، كما تم عقد عدة اجتماعات مع مقدمي الخدمة، ومناقشتهم في كل مراحل المشروع، وأخذ الأفكار والأطروحات لديهم لتكون أحد مدخلات المشروع الرئيسية، ومن ثم تحليلها والخروج بالإحصائيات والاستنتاجات المطلوبة.

٩) نظام فسح أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات الإلكتروني

يهدف هذا المشروع إلى تطوير نظام فسح أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات في الهيئة؛ عن طريق تأسيس قاعدة معلومات للأجهزة المعتمدة والمفسوحة من قبل الهيئة، وإنشاء بوابة إلكترونية عبر موقع الهيئة الإلكتروني؛ لتقديم طلبات الموافقة على الاستيراد، والفسح الجمركي لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات، والبت في الطلبات إلكترونياً، وربط النظام مع نظام مصلحة الجمارك، وذلك لإرسال إفادة الهيئة المتعلقة بالفسوحات الجمركية إلكترونياً؛ لتحقيق الفعالية المنشودة من النظام. بحيث يُمكن النظام الجديد الجهات الداخلية والخارجية من تقديم طلبات الفسح، واعتماد الأجهزة إلكترونياً إلى الهيئة، بالإضافة إلى إنجاز إجراءات الفسح، واعتماد الأجهزة بشكل إلكتروني كامل. وتم في هذا الصدد خلال عام 1432/1433هـ2011) م) إنجاز ما يلي:

- إنهاء وثيقة الإجراءات التي سيتم العمل بها عند إنشاء النظام واعتمادها.
- إنهاء جمع البيانات اللازمة والمتطلبات الخاصة بعملية ربط نظام الفسح مع نظام مصلحة الجمارك والمتطلبات الخاصة بإنشاء النظام وإدارته .

ويجري العمل حالياً على تطوير النظام، والربط مع الجهات ذات العلاقة داخل الهيئة وخارجها.

١٠) الإشراف على خدمات الاتصالات خلال موسمي رمضان والحج

ضمن سعي الهيئة للقيام بواجباتها في ضمان تقديم أفضل الخدمات لحجاج بيت الله الحرام، والزوار والمعتمرين؛ تم تشكيل فريق عمل من المختصين للقيام بمتابعة أداء خدمات الاتصالات بمكة المكرمة، والمدينة المنورة، والمشاعر المقدسة خلال شهر رمضان وموسم الحج.

١١) البرنامج الوطني للتوعية بأمن المعلومات

يهدف البرنامج إلى رفع الوعي بأمن المعلومات على المستوى الوطني، خلال السنوات الخمس القادمة. ويحتوي البرنامج على مجموعة من الخطط الزمنية التي تستهدف رفع الوعي العام بأمن المعلومات لجميع شرائح المجتمع بالمملكة. ويتكون هذا البرنامج من أدوات قياس مستوى الوعي العام بأمن المعلومات على المستوى الوطني، والاستعانة في ذلك بآليات وحملات إعلامية لرفع هذا المستوى وفق خطة زمنية، وأهداف قياسية، وإستراتيجية محددة، وقد تم خلال عام2011) م) مايلي:

- تحديد المسارات والموضوعات المختارة المتعلقة بأمن المعلومات.
- تحديد القطاعات والشرائح الاجتماعية المشمولة وقنوات التواصل.
- اختيار رسائل التوعية بأمن المعلومات لكل مسار على حدة، ووضع خطة خمسية (على مدى خمس سنوات) للبرنامج الوطني للتوعية بأمن المعلومات.

١٢) التوعية حول الاستخدام الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات

تسعى الهيئة لنشر الوعي حول الاتصالات والمعلوماتية، وتعزيز الثقافة الرقمية، وطرق الاستفادة المثلى منها، وحماية للمستخدمين، والمستفيدين من الآثار المترتبة على الممارسة الخاطئة لتلك الخدمات والتقنيات الحديثة. وفي هذا السياق، قامت الهيئة وعن طريق عدة قنوات توعوية بتنفيذ الأنشطة التالية :

- إطلاق مشروع التعاون مع الجهات الحكومية في مجال التوعية، وتزويدها بالمطويات التوعوية لجمهور تلك الجهات بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات، كما قامت بتوزيع أكثر من (٢٠٠,٠٠٠) نسخة .
- توزيع أكثر من ١١٥,٠٠٠ نسخة لبث الوعي لدى الطلاب والطالبات بمختلف المراحل الدراسية، إضافة إلى أولياء أمورهم، وذلك بالتعاون مع مشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام .
- أصدر المركز الوطني الارشادي لأمن المعلومات بهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات سبعة إصدارات توعوية جديدة متعلقة بأمن المعلومات تستهدف مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.
- توزيع أكثر من ٣٥,٠٠٠ مطبوعة بشكل مباشر على جمهور الهيئة المستهدف بمختلف قنوات التوزيع، كالمشاركة بالمعارض والمؤتمرات والندوات التي تقيمها، وتشارك بها الهيئة .
- بث الرسائل التوعوية عن طريق قنوات الشبكات الاجتماعية التي تتواجد بها الهيئة.

١٣) إجراء القياسات الميدانية لمستويات المجالات الكهرومغناطيسية

يهدف هذا المشروع إلى متابعة مدى التزام مقدمي خدمات الاتصالات بضوابط الإشعاعات الصادرة من المحطات اللاسلكية، وذلك بإجراء القياسات الميدانية لمستوى التعرض البشري للموجات الكهرومغناطيسية للترددات الراديوية الصادرة من هوائيات المحطات اللاسلكية؛ من خلال برنامج التعاون مع الجهات الأكاديمية والبحثية الرائدة في المملكة. وفي هذا الجانب تم إجراء قياسات ميدانية لعدد من المحطات القاعدية اللاسلكية على مستوى المملكة، للتحقق من مدى التزام مقدمي خدمات الاتصالات بالإرشادات الصادرة عن الهيئة التي تم إعدادها، بناءً على المعايير الدولية. وقد بينت جميع القياسات التي تم إجراؤها – حتى الآن – على هذه المحطات اللاسلكية أن مستويات الإشعاعات الصادرة من هوائياتها تقل بمئات المرات عن الحد المسموح به، وفقاً للمعايير العالمية.

• إدارة الموارد المحدودة

١) إدارة الترددات ومتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للطيف الترددي

اعتمد مجلس الوزراء (الخطة الوطنية للطيف الترددي) بالقرار ذي الرقم (61) والتاريخ 2/3/1429هـ (10/3/2008م)، وتتضمن الخطة تحديد فئات المستخدمين، وجدول توزيع الترددات على الخدمات المختلفة، بما يتوافق مع احتياجات مستخدمي الترددات في المملكة، ويتسق مع الاتجاهات العالمية. وتم البدء بتنفيذها حسب الجدول المرسوم ابتداءً من 2/5/1429هـ على فترات محددة في الخطة (عامين، ثلاثة أعوام، وخمسة أعوام). وفيما يلي نسب إخلاء الترددات بنهاية عام 2011م:

	نسبة الإخلاء	مستوى التخصيص
الترددات المطلوب إخلاؤها خلال عامين من تاريخ بدء تنفيذ الخطة	45%	المملكة
	19.7%	منطقة كاملة
	96.44%	مدينة كاملة
	96.8%	موقع محدد
الترددات المطلوب إخلاؤها خلال (٣) ثلاثة أعوام	0.5%	المملكة
	64.9%	منطقة كاملة
	24.4%	مدينة كاملة
	11.3%	موقع محدد
الترددات المطلوب إخلاؤها خلال (٥) خمسة أعوام	15.7%	المملكة
	12%	منطقة كاملة
	16.99%	مدينة كاملة
	13.3%	موقع محدد

وكما يتضح من الجدول فهناك تأخر كبير في تنفيذ الخطة، مقارنة بالمستهدف، وذلك بسبب عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية في تنفيذ ما يخصها من الخطة، خلال الفترة المنقضية، منذ بدء سريانها. وستواصل الهيئة متابعة تنفيذ الخطة الوطنية، ومطالبة جميع الجهات التي لها مخصصات ترددية غير متوافقة مع الخطة، بإخلاء تلك الترددات، حسب الإطار الزمني المعتمد في الخطة.

٢) تحديث الخطة الوطنية للترقيم وإدارتها

استكمالاً للنشاطات الخاصة بتحديث الخطة الوطنية للترقيم لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة لاستيعاب التقنيات والخدمات الجديدة؛ تم إعداد مسودة الخطة الوطنية المحدثة للترقيم، وطلبت مرئيات العموم حيالها، وتم تحليل تلك المرئيات، ثم وضعت الخطة في صيغتها النهائية، ورفعت إلى مجلس إدارة الهيئة، وتم اعتمادها بموجب قرار مجلس الإدارة ذي الرقم (5/96) والتاريخ 23/9/1432هـ.

وفي مجال إدارة الخطة الحالية؛ تمت دراسة طلبات تخصيص نطاقات الأرقام والرموز من مقدمي الخدمات، وبعض الجهات، والبت فيها، والتنسيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات بخصوص رموز تعريف الشبكات اللاسلكية.

• البيئة التنظيمية والشفافية

١) مراجعة أنظمة البيئة

يهدف هذا المشروع إلى إجراء مراجعة شاملة لأنظمة الهيئة، على ضوء المسؤوليات المناطة بها، ونقل مهمات تقنية المعلومات والإنترنت إليها، خاصة بعد انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية. وقد تم الانتهاء من رفع مسودة لتعديل نظام الاتصالات إلى مجلس الوزراء الموقر؛ للنظر فيها، ومن ثم إقرارها وفق الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

٢) تحديث البيئة التنظيمية

تسعى الهيئة لتحديث أنظمتها وفق المستجدات، وأفضل الممارسات العالمية؛ وفي ضوء المسؤوليات المناطة بها، تم خلال عام 1432/1433هـ2011) م) إنجاز ما يلي:

- إعداد إجراءات تسهيل تأسيس خدمات الاتصالات المفوترة، وإلغائها، وتوثيقها.
- الموافقة على سياسة الاستخدام العادل لخدمات عائلة (جود بلس) من الهاتف.
- التمكين من معرفة عدد بطاقات الاتصال المسجلة على هوية المستخدم.
- ضوابط إضافية تتعلق بعملية إصدار أرصدة الشرائح مسبقة الدفع وتحويلها.
- ضوابط العروض الترويجية للمكالمات المحلية للاتصالات المتنقلة.

٣) استطلاعات مرئيات العموم

تحرص الهيئة على الالتزام بأسس الوضوح والشفافية، والمشاركة في الرأي، والالتزام بمبادئ العدالة والتوازن بين جميع الأطراف ذات العلاقة، بمن فيهم المستخدمون من أفراد ومؤسسات، والمستثمرون ومقدمو الخدمات، والحكومة والصالح العام.

٤) قرارات الهيئة

انطلاقاً من مهمات الهيئة وأنظمتها المتعلقة بتنظيم القطاع، وخاصة تلك المرتبطة بمراقبة أداء الشركات المرخص لها، واتخاذ الإجراءات؛ لضمان التزام تلك الشركات بشروط التراخيص الممنوحة إياها، والنظر في الأمور المرتبطة بالقطاع، واتخاذ القرارات اللازمة حيالها؛ فقد تم خلال العام 1432/1433هـ2011) م) إصدار (16) قراراً تنظيمياً.

٥) نشر مؤشرات الأداء لسوق خدمات الاتصالات

في إطار سعي الهيئة لمراقبة أداء سوق خدمات الاتصالات؛ فقد تم إعداد تقارير ربع سنوية خلال العام المنصرم2011) م) تشتمل على مؤشرات الأداء للقطاع من خلال تحليل البيانات الواردة من الشركات المقدمة للخدمات. وتم نشر ملخص لها (نشرة الهيئة الإلكترونية) وعلى موقع الهيئة الإلكتروني .

٦) تقرير عن قطاع تقنية المعلومات

يحتاج قطاع تقنية المعلومات في المملكة إلى التغلب على العديد من المعوقات، والاستفادة من الفرص المتاحة؛ لتنمية هذا القطاع وتطويره من جهة، وجذب الاستثمارات من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق قامت الهيئة خلال العام2009) م) بالبدء بمشروع لإصدار تقرير سنوي عن وضع قطاع تقنية المعلومات في المملكة، بحيث يكون أداةً لجذب الاهتمام العام بأوضاع القطاع، وتحفيز صانعي القرار في الجهات العامة والخاصة لإزالة العقبات التي تواجه نموه، وخلق بيئة تنافسية شفافة، تجذب الاستثمار فيه وتقود إلى تطويره. وتم الانتهاء من التقرير الثاني واعتماده ونشره خلال العام 1432/1433هـ2011) م)، كما تم تنظيم الملتقى السنوي لتقنية المعلومات الذي حضره أكثر من (450) شخصاً لرفع الوعي بموضوعات التقرير وتوصياته، ومناقشة مخرجاته، وسبل التعاون بين المعنيين بالقطاع، كما تم الإعلان عن توصيات الملتقى، وتوزيع مايزيد عن ستة آلاف نسخة من التقرير.

٧) النشاطات الإعلامية

تدرك الهيئة مهمتها في توعية المستخدمين والجمهور، والتفاعل مع الرأي العام، والترويج للفرص الاستثمارية في القطاع؛ لهذا تم تعيين متحدث رسمي باسم الهيئة للتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة، والمشاركة في الأنشطة والفعاليات الإعلامية، ومتابعة الاتصال بالجمهور والمهتمين عبر قنوات التواصل المختلفة. وتزويده بالأخبار والبيانات الصحفية؛ بالإضافة إلى التقارير والتصاريح الرسمية. وكذلك إطلاق نشرة إلكترونية ربع سنوية تعنى برصد مستجدات القطاع في نهاية ربع كل سنة.

• صندوق الخدمة الشاملة

١) مراجعة سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل

بناءً على ما ورد في سياسة الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل المعتمدة من ضرورة قيام الهيئة بمراجعتها بصفة دورية كل سنتين على الأقل، من تاريخ تشغيل صندوق الخدمة الشاملة؛ فقد تم البدء في النشاطات المتعلقة بمراجعة السياسة مع الأخذ في الحسبان التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، ومدى التوسع في نشر الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، وتطور سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، بما في ذلك التوجهات المستقبلية، وإمكانية تحقيق أهداف الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل للخدمة الصوتية، وخدمة الإنترنت ذات النطاق العريض. ولتحقيق ذلك فقد تم خلال العام 2011م، إنجاز ما يلي:

- إعداد دراسة عن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة تُعنى بمعرفة مدى التوسع في نشر الخدمات الصوتية، وخدمة الإنترنت ذات النطاق العريض، وتطور سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة .
- إعداد دراسة مقارنة دولية (دراسة المقارنة الدولية للصندوق) تعنى بالإطلاع على أفضل التجارب والممارسات الدولية، والاستفادة من خبرات الدول الأخرى الناجحة في مجال عمل الصندوق، وتقييم مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة الصندوق وإجراءاته وخططه وبرامجه.

- إعداد وثيقة مناقشة؛ استناداً إلى نتائج وتوصيات دراسة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ودراسة المقارنة الدولية.

وجارٍ حالياً تحديث السياسة وفقاً للدراسات السابق ذكرها، ومن ثم إعداد وثائق طلب مرئيات العموم حولها، والعرض بذلك على مجلس الإدارة؛ لإقرارها، تمهيداً لاعتمادها من معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات.

٢) دراسة السوق

بهدف مراجعة وتحديث الخطة الإستراتيجية، والخطط التشغيلية، وقاعدة بيانات مواقع خدمات الصندوق، والنموذج المالي للصندوق؛ فقد تم البدء في إعداد دراسة سوقية متكاملة، وتحليل شامل لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة تشتمل على إجراء مسح ميداني على الخدمات المطلوبة في جميع المناطق الإدارية بالمملكة. وفي هذا السياق، تم خلال العام 2011م، البدء في تنفيذ المرحلة الاولية لتقييم متطلبات نظام المعلومات الجغرافية.

٣) دراسة تحديد المناطق المشمولة بخدمات الاتصالات

تهدف هذه الدراسة التعرف على التجمعات السكانية غير المخدومة بخدمات الاتصالات، وتحليل فجوة الخدمة الصوتية، وخدمة الإنترنت ذات النطاق العريض؛ وذلك من خلال رسم خريطة لتغطية شبكات وخدمات الاتصالات في كل أنحاء المملكة، وتمثيل التغطية المتوفرة جغرافياً، وقد تم في هذا السياق إنجاز ما يلي:

- جمع وتحليل البيانات الرسمية من مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، المتعلقة بالسكان، والتوزيع الديموغرافي، والمواقع الحضرية، والفئات الاجتماعية والاقتصادية، وأسماء التجمعات السكانية، بناءً على النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن للعام ١٤٣١هـ، والتنسيق مع جهات حكومية أخرى؛ للحصول على البيانات التكميلية الضرورية لتحديث قاعدة بيانات الصندوق .
- تحديث تغطية خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحليلها بناءً على بيانات وخرائط تغطية خدمات الاتصالات التي يقدمها مقدمو الخدمة، ضمن متطلبات عروضهم للمنافسة على مشروعات الصندوق.
- إدخال جميع بيانات السكان، والبيانات التي تم تحديثها بنموذج نظام المعلومات الجغرافي (GIS) ودمج بيانات تغطية خدمات الاتصالات التي تم الحصول عليها من مقدمي خدمات مشروعات الصندوق بهذا النموذج.
- تحديث قاعدة بيانات مواقع خدمات الصندوق، وتشمل البيانات الديموغرافية والارتباط الاداري، والإحداثيات الجغرافية، وخدمات الاتصالات المتوفرة في كل تجمع سكاني .

٤) دراسة طلبات توفير الخدمة في المناطق النائية

ضمن مساعي صندوق الخدمة الشاملة في متابعة تنفيذ سياسة الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل؛ يقوم الصندوق برصد طلبات تقديم الخدمة في المناطق النائية غير المخدومة التي ترد من المواطنين، وبعض الجهات الحكومية،

ودراستها وتحليلها؛ والنظر في إمكانية تغطيتها ضمن مشروعاته وفقاً للسياسة والأنظمة التي تحكم عمل الصندوق. وفي هذا السياق، قام الصندوق خلال العام 2011م بما يلي:

- دراسة إمكانية خدمة (٢٤٧٤) تجمعاً سكانياً ضمن مشروعاته، وردت ضمن (٢٩٧) طلباً لتوفير خدمات الاتصالات .
- إدراج (٢٦) تجمعاً سكانياً وردت في طلبات توفير الخدمة، ضمن نطاق عمل المشروع الاستكشافي (مشروع الصندوق رقم ١) الجاري تنفيذه حالياً.
- إدراج (٥١) تجمعاً سكانياً وردت في طلبات توفير الخدمة، ضمن نطاق مشروع الصندوق رقم (٢) الجاري تنفيذه حالياً.
- إدراج (٣٦١) تجمعاً سكانياً وردت في طلبات توفير الخدمة ضمن نطاق مشروع الصندوق رقم (٣) الجاري تنفيذه حالياً.
- إدراج (٣) تجمعات سكانية وردت في طلبات توفير الخدمة ضمن نطاق مشروع الصندوق رقم (٤) الجاري تنفيذه حالياً.

٥) أنشطة التخطيط والتنفيذ

استكمالاً للجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف السياسة، وتنفيذ الخطة الإستراتيجية ضمن الإطار الزمني المحدد والمعتمد؛ تم إعداد خطط تشغيلية مشتملة على الأهداف الرئيسة للصندوق، وبرامجه ومشروعاته، التي يسعى إلى إنجازها خلال كل سنة تشغيلية، بالإضافة إلى تحديد هيكلة المشروعات وتخطيطها، وأسلوب تنفيذها، وكذلك توضيح مخرجات برامج الصندوق بشكل عام، ونطاقات العمل، وتحديد التكاليف التقديرية؛ لمساندة برامج الصندوق ومشروعاته التي سيتم دعمها.

١٢. إنجازات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية:

• سياسات مجتمع المعلومات الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية

أعدت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خطة تحدد الأولويات الإستراتيجية لتقنية المعلومات، فيما يتعلق بجانب البحث والتطوير والابتكار في مجال تقنية المعلومات. ويعد هذه الخطة مكملة للخطة الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات، التي أعدتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام ٢٠٠٤.

وقد بنيت هذه الخطة على مدخلات مستخدمي تقنية المعلومات، والجهات ذات العلاقة بها في المملكة، بما في ذلك الجهات الحكومية، والقطاع الخاص والجامعات التي تستخدم تقنية المعلومات، أو تقوم بأعمال البحث والتطوير في هذا المجال.

وقد حددت الخطة أربع مجالات، ذات أولوية إستراتيجية في مجال البحث والتطوير في تقنية المعلومات، وهي ذات أهمية للمملكة وتتمثل في ١) المعالجة الآلية للكلام واللغة ٢) الحوسبة فائقة الأداء ٣) النظم والشبكات ٤) هندسة البرمجيات والأنظمة المبتكرة.

• الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة متعددة القطاعات

قامت المدنية من خلال قطاع المعلومات والاتصالات بعقد شراكات بينها وبين العديد من الجهات داخل المملكة وخارجها، فمنها من داخل المملكة، مثل: وزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم ، ومن خارج المملكة، مثل : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وشركة أي بي إم ، وشركة جوجل، وجامعة ستانفورد ، وغيرها .

• البنية الأساسية للإنترنت

واصلت المدينة تقديم خدماتها فى مجال الإنترنت للجهات الأكاديمية والبحثية، وبعض الجهات الحكومية، تطبيقاً للقرار السامى ذي الرقم ٢٢٩ وتاريخ ١٤٢٥/٨/١٣هـ ، حيث تمكنت من توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة شبكة " انترنت ٢" الأكاديمية الأمريكية تمهيداً للارتباط الشبكي بينهما من أجل تحفيز التعاون البحثي المشترك. كما أنها استمرت في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية التى من أبرزها ما يلى:

- السعات الدولية: تم تعزيز الطاقة الاستيعابية للخطوط الدولية، سعياً لتأمين خدمة الإنترنت باستمرارية وجودة عالية وخصوصية معلوماتية مميزة؛ وذلك بزيادة قدرها ٥٥٪ لخطوط الارتباط الدولية. بلغ حجم الاستهلاك الكلى ٨٤٪ من السعة الإجمالية، ويحتل القطاع الأكاديمى نسبة عالية منها. كما تمتلك المدينة سعة احتياطية بنسبة ١٦٪ للحالات الطارئة. وبلغ إجمالى الجهات المرتبطة بالخدمة ٤٦ مستفيداً منهم ٣٢ جهة أكاديمية وبحثية و ١٤ جهة حكومية.

- مشروع الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) في مرحلته الثانية ؛ وفيه أصبح بالإمكان تصفح مواقع هذا الإصدار، فقد أكملت المدينة بنجاح دعم جميع الأجهزة الشبكية (Routers) و (Switches) وبذلك تعد المدينة أول من قام بتطبيق البروتوكول فى المملكة، كما تعد أيضاً من الأوائل فى منطقة الشرق الأوسط.
- مشروع تطبيق تقنية المفوضات الخفية في مرحلته الثانية، لتمكين عملاء المدينة من استخدام الإنترنت دون عنوان للمفوض، لتسهيل الاستخدام والتحقيق في إساءة استخدام الشبكة.
- مشروع تطبيق منهجية إدارة الخدمات الفنية (ITIL)، حيث تم اختيار هذه المنهجية لأنها توفر مجموعة واضحة من المعايير والعمليات لتحسين الإجراءات المتبعة في المدينة، وذلك من خلال تحديد الأولويات ومعالجة القضايا العالقة تدريجيا مع ذوي الخبرة في هذا المجال.

تطوير البنية الأساسية للشبكة بشكل مستمر، لتحقيق جودة عالية متميزة؛ حيث بلغ حجم السعة المؤمنة ١٠ جيجابيت، كما تم رفع درجة الأمن المعلوماتى، واستبدال غالبية الخادمات الرئيسة بأجهزة أخرى متطورة، فضلاً عن توفير نظام حديث متكامل لحفظ البيانات الاحتياطية، والرجوع لها عند الحاجة

من جانب آخر استمرت المدينة في تقديم خدماتها في مجال الإنترنت ، مثل: التصفح الآمن، والترجمة الآلية، وحفظ البيانات، واستضافة المواقع ، والنطاقات الثانوية ، والأخبار الأكاديمية، والمزامنة مع التوقيت القياسي العالمي، كما تقدم المدينة خدمات استشارية وزيارات فنية وميدانية حيث تؤمن كافة الامكانيات التقنية والبشرية لتحقيق الدعم الفني الاستباقي بصورة دائمة والتجاوب السريع في تلبية طلبات الصيانة المتكررة او الاعطال الاستثنائية في الشبكة حيث تم توفير فريق فني يعمل على مدار ٢٤ ساعة طيلة ايام السنة ، وقد بلغ عدد الطلبات ٥٨٧ طلباً تم استقبالها من خلال نظام الاستقبال الإلكترونى، وكذلك المئات من الاتصالات الهاتفية فى مجال التخصص. كما نفذت ٨ زيارات لعملائها من الجامعات.

• الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدابير الحكومية الداعمة

تبنت المدينة آلية إنشاء حاضنات التقنية، واستعانت فى ذلك باختيار أفضل المؤسسات الدولية فى هذا مجال؛ لتقديم خدماتها الإدارية، ونقل الخبرة لفريق العمل الوطنى. بلغ عدد الحاضنات التى أنشأتها المدينة ثلاث حاضنات؛ منها حاضنة (بادر) لتقنية الاتصالات والمعلومات، التي تم إنشاؤها عام ٢٠٠٨م ، التي تهدف إلى دعم إنشاء ونمو شركات ناشئة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، من خلال توفير حزمة من الخدمات والتسهيلات ضمن برنامج الاحتضان المقدم الذي يهدف إلى تطوير وإنشاء شركات ناشئة مبتكرة تساهم في تطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وتدفع عجلة نمو الاقتصاد المحلي.

تقدمت إلى حاضنة (بادر) لتقنية المعلومات والاتصالات طلبات مشاريع بلغت ١٤٤مشروعا ، منها (١١) مشروعا اكتمل احتضانها فيما رفض(٧٤)مشروعا، كما تم تحويل (١٩) مشروعا لحاضنات خارج بادر ، بينما هناك (٤٠) مشروعا تحت البحث والتطوير.

• تطوير المحتوى الرقمي المحلي والوطني

يقدر حجم المحتوى العربي الرقمي المنشور على صفحات شبكة الإنترنت، وعلى مختلف الوسائط الإلكترونية حسب تقديرات كبرى محركات البحث العالمية، مثل جوجل وياهو بأكثر من ٢٪ من مجمل المحتوى الرقمي العالمي، بعد أن كانت قبل سنوات قليلة لا يتجاوز ٠,٠٣٪. وتعد هذه النسبة دون المستوى المقبول مقارنة بنسبة المتحدثين باللغة العربية في العالم، التي تبلغ 5٪ كما لا تتناسب أيضاً مع نسبة المستخدمين العرب للإنترنت التي تبلغ اليوم 3.3٪. وإدراكاً لأهمية عنصر المحتوى بوصفة ثالث العناصر الأساسية لمجتمع المعلومات، إضافة إلى العنصرين الآخرين وهما العنصر البشري المتعلم، وعنصر البنية التحتية، بما في ذلك نظم الاتصالات والأجهزة الرقمية، ولما يمثله المحتوى الرقمي من أهمية للعالم العربي بصفة عامة والمملكة بصفة خاصة؛ نظر لكونها قبلة العالم الإسلامي، ومنبع اللغة العربية؛ فقد وجه خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بإطلاق مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي لتكون مبادرة وطنية رائدة ذات تأثير وأبعاد إقليمية عربية وعالمية. وقد وُضِع لهذه المبادرة رؤية طموحة وواضحة تتمثل فيما يلي:

- "تعزيز المحتوى الرقمي العربي إنتاجاً واستخداما بما يحقق التنمية والتحول لمجتمع المعرفة، مع الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية".
- ولأن تحقيق رؤية المبادرة يتطلب تفعيل منظومة من المشاريع والبرامج الوطنية والعربية؛ فإن رسم خطة إستراتيجية، تضم جميع الجهات ذات العلاقة، في قالب موحد من الأهداف والأولويات والمشاريع؛ يصبح أمراً بالغ الأهمية، لهذا فقد قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وهي الجهة التي تشرفت بالإشراف على تنفيذ هذه المبادرة، بإعداد خطة وطنية للمحتوى الرقمي تهدف إلى:

  - تسخير المحتوى الرقمي لدعم التنمية والتحول إلى مجتمع معرفي.
  - ضمان حصول جميع شرائح المجتمع على المعلومات الإلكترونية، والفرص المتاحة عبرها.
  - الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمجتمع، وتعزيز المخزون الثقافي والحضاري الرقمي.
  - تمكين المملكة والعالم العربي من إنتاج محتوى إلكتروني عربي ثري؛ لخدمة المجتمعات العربية والإسلامية.

وقد تضمن إعداد الخطة الكثير من البحث والتحليل، والدراسات والتشاور مع ذوي العلاقة في المملكة وخارجها. كما كان هناك تواصل وتشاور مكثف مع العديد من القيادات البارزة والخبراء، في القطاعين العام والخاص من خلال فرق عمل متخصصة عملت بالتوازي مع فريق إعداد الخطة. وقد اقترحت الخطة أكثر من 50 مشروعاً تضم كوكبة متناسقة، ومتكاملة من المشاريع التطويرية والتنظيمية. وتم تقسيم هذه المشاريع وفق خمسة مسارات أساسية هي 1) بيئة سوق المحتوى الرقمي 2) التعريب والثقافة الإسلامية 3) إسهام القطاع الحكومي 4) الجوانب التنظيمية 5) البنية التحتية الإلكترونية. ولمزيد من المعلومات عن مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي؛ يمكن زيارة موقع المبادرة الإلكتروني على الرابط www.econtent.org.sa .

• البحث والتطوير في أدوات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يهتم قطاع المعلومات والاتصالات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإجراء الدراسات والأبحاث في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتقديم الحلول المبتكرة بجودة عالية وتقنيات متقدمة، كما يقوم بتقديم الاستشارات وإقامة المؤتمرات واللقاءات العلمية، ومد جسور التعاون مع مراكز الأبحاث والتطوير الدولية والإسهام في تأهيل الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة، يشتمل هذا القطاع على عدد من الوحدات ،منها معهد بحوث الحاسب، ومركز تميز البرمجيات ، ومركز تميز التطبيقات اللاسلكية ، والبرنامج الوطني للإلكترونيات والاتصالات والضوئيات، ومن أبرز المشاريع البحثية التي يعمل عليها القطاع :

- إنشاء المدونة اللغوية العربية: وتحتوي على سبعمائة مليون كلمة مما دونه العرب من العصر الجاهلي وحتى العصر الحديث وذلك على الموقع : "www.kacstac.org.sa".
- المعجم العربي التفاعلي: تم استكمال جميع مكونات المعجم الأساسية وطورت البرمجيات اللازمة لذلك ، وهو يهدف إلى جمع أكبر عدد ممكن من مفردات اللغة العربية وتقديم تعريف مبسط لكل واحد منها في نظام حاسوبي تفاعلي ، وذلك من خلال زيارة الرابط http://arabicdictionary.kacst.edu.sa
- المقوم الآلي للنص العربي ، ويعد الأول من نوعه في العالم عن اللغة العربية حيث يحتوي على تسعة معايير يعوّل عليها إكساب الطلاب مهارات الكتابة والتعبير وهما مطلبان مهمان في التعلم واكتساب المعرفة، ويمكن الوصول إليه من خلال الرابط: "http://abbir.kacst.edu.sa"
- محرك آلي للتعرف على الحروف العربية المطبوعة: يهدف الى تطوير محرك للتعرف على صورة النص العربي وربطه تفاعلياً مع نظام معالجة صور النصوص ضوئياً المطور في المدينة لغرض إنتاج نظام متكامل لمسح ومعالجة النصوص العربية والتعرف عليها ضوئياً
- نموذج حاسوبي لاستخدام تقنيات الويب الدلالية في تمثيل التقابل الدلالي للقران الكريم: بهدف دراسة مدى مناسبة تقنيات الويب الدلالية لتمثيل علاقة التقابل الدلالي لمفردات اللغة العربية، ودراسة نمط جديد ومبتكر لتمثيل العلاقات الدلالية، واقتراح خوارزميات جديدة للاستكشاف الآلي لعلاقة التقابل الدلالي في مفردات اللغة العربية.
- نظام التحليل النحوي للنصوص العربية المتاحة على الإنترنت: يستخدم في تحضير النصوص العربية لمعالجتها آلياً، وتوظيفها في نظم أكثر تعقيداً مثل أنظمة الترجمة الآلية، واستخلاص المعلومات واسترجاعها، والتلخيص الآلي وغيرها ، ويمكن الوصول إليه من خلال الرابط "http://cri_nlp.kacst.edu.sa"
- تطوير نظام تفاعلي للتعرف الآلي على الأصوات العربية ونطقها: تم بناء نظام متكامل للرد الآلي على المكالمات الهاتفية، حيث يحوي نماذج صوتية للمتحدثين وتطوير آلية للنطق الآلي،
- تطوير محرك للبحث العربي: يدعم الخصائص المتميزة للُّغة العربية ، ويمكن الوصول إليه من خلال الرابط http://naba.kacst.edu.sa

- نظم التعرف الآلي على الوثائق العربية المطبوعة: يهدف إلى تجهيز الوثائق العربية المطبوعة قبل معالجتها بمحرك التعرف على الحروف العربية المطبوعة،
- تطوير نظام آلي لتقويم جودة قواعد البيانات الصوتية في أنظمة النطق الآلي: يساهم هذا النظام في التقليل من الاعتماد على العنصر البشري في تقويم البيانات الصوتية، مما يزيد في سرعة التقويم.
- البريد الإلكتروني بالعناوين العربية: يقدم خدمة البريد الإلكتروني بالعناوين العربية على الإنترنت بعد دراسة وبحث الجوانب اللغوية والفنية والتنظيمية والتجارب والممارسات الدولية وتحديد التوجهات المناسبة في ذلك بما يكفل تقديم الخدمة التجريبية.
- برنامج تفاعلي لتقويم رسائل الجوال العربية الفصحى والعامية: يقوم ذاتيا بتقويم رسائل الجوال النصية المرسلة للقنوات التلفزيونية وتقليل الجهد المبذول في الفلترة اليدوية وتقليل الأخطاء من خلال وضع معيار قياسي يأخذ في الحسبان اللهجات وبلدان المنشأ والبلدان المتلقية والفئة العمرية المستهدفة.
- نظام للتدقيق الإملائي والتصحيح الآليين : يتتبع الأخطاء الإملائية في الوثائق الإلكترونية وتصويب الأخطاء بطريقة آلية تعتمد على السياق
- نظام التعرف على الكلام وتوليده : بهدف التعرف على الكلام باللغة العربية، وتحويله لنصوص عربية مكتوبة، ومن ثم تحويله إلى موجات صوتية بأصوات متعددة باستخدام تقنية أنموذج ماركوف الخفية
- برنامج أبحاث الاتصالات : بهدف إجراء أبحاث وتطوير تقنيات في مجال الإتصالات وأجهزة الجوال الذكية.
- تصميم جهاز لاسلكي لنقل القنوات الصوتية على النطاق العريض: يعمل هذا الجهاز بجودة عالية عن طريق الإنترنت باستخدام تقنية النطاق العريض ويدعم تقنية الجيل الثالث والواي ماكس.
- كما قامت المدينة بتطوير مجموعة من التطبيقات الخاصة على الأجهزة المحمولة، مثل:
- نظام تحديد مواقيت الصلاة على الأجهزة الكفية (صلواتي) : يهدف إلى تحديد مواقيت الصلاة بحسب تقويم أم القرى،والقبلة،والتنبيه بوقت الصلاة، وإرسال أوقات الصلاة عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة، وتحديد أوقات النهي عن الصلاة، والتحويل من التاريخ الهجري إلى الميلادي والعكس، وكذلك توفير قاعدة بيانات لعدد كبير من المدن وإحداثياتها، وإمكانية تحديد الموقع عن طريق نظام الملاحة، وتوفير عدد من الخلفيات الإسلامية ومجموعة من أصوات الأذان لأشهر المساجد.

كما تم تنفيذ العديد من المشاريع في أمن المعلومات ، مثل :

- تأمين اتصالات الشبكات الافتراضية والهاتف والفاكس والأقمار الاصطناعية : يهدف إلى توفير وسائل حماية من الاختراق حتى يتمكن مستخدميها من تبادل المعلومات بسرية وأمان .
- تأمين البيانات المخزنة في الحاسب : حماية البيانات المخزنة على الأقراص الصلبة المستخدمة في أجهزة الحاسب الآلي، وذلك بتشفير هذه المعلومات.

وفي مجال البرمجيات المفتوحة المصدر؛ قامت المدينة بتدشين مشروع متخصص في هذا المجال. وذلك بهدف تشجيع استخدام هذه البرمجيات وتعزيزها من خلال القيام بالمهمات التالية:

- الإسهام في إعداد السياسات الوطنية حول معايير وتقنيات المصادر المفتوحة.
- إنشاء مكتبة رقمية للبرمجيات المفتوحة المصدر.
- التعاون في إدخال مفاهيم البرمجيات المفتوحة في المقررات الدراسية، في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات.
- نشر الوعي العام بالبرمجيات المفتوحة المصدر، والمعايير المفتوحة، والمحتوى المفتوح، والنفاذ المفتوح.
- توفير آليات الدعم الفني والاستشاري للقطاع الحكومي الذي يقرر الانتقال جزئياً أو كلياً للبرمجيات المفتوحة المصدر، أو المعايير المفتوحة.
- التعاون في تطوير وتوفير البرامج التدريبية للتقنيات الحرة والمفتوحة المصدر.
- دعم البحث والتطوير في مجال البرمجيات المفتوحة المصدر؛ لخدمة الاحتياجات المحلية والإقليمية.
- التعاون مع حاضنات تقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة؛ لدعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الواعدة التي توظف التقنيات المفتوحة.

من الجدير بالذكر أنه قد تم إنشاء جائزة خاصة بالمبرمجين بإسم (متاح) وذلك لتشجيع المبرمجين والمطورين من أجل دعم الابتكارات والأفكار الجديدة في مجال البرمجيات الحرة.

ولمزيد من المعلومات حول المشروع الوطني لتقنيات البرمجيات المفتوحة المصدر، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للبرنامج على النطاق العربي (متاح.السعودية) أو النطاق الانجليزي (www.motah.org.sa) .

١٣. إنجازات جمعية المكتبات والمعلومات السعودية

قامت الجمعية خلال العام المنصرم ١٤٣٢ هـ وفي إطار دورها في خدمة المجتمع من المتخصصين وغيرهم بتنظيم وعقد مجموعة من النشاطات العلمية المختلفة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **ملتقى التأهيل المهني للمتخصصين:**

عقد الملتقى في مقر الغرفة التجارية بالرياض في تاريخ ١٤٣٢/٣/١٧هـ الموافق ٢٠١١/٢/٢٠م. وألقيت فيه مجموعة من الأوراق العلمية عن قضايا التأهيل والكفايات المهنية للمتخصصين في المجالات المعلوماتية والتي تشمل المهارات الإدارية والتسويقية والفنية والتقنية والاتصال والتعامل مع المستفيدين، كما تضمن الملتقى إلقاء الضوء على التطورات الجديدة في التخصص وكيفية إكساب المتخصصين تلك المهارات بما يتوافق واحتياجات سوق العمل.

- **حلقة نقاش بعنوان (تنمية القراءة من الشكل المطبوع إلى الشكل الإلكتروني):**

عقدت جمعية المكتبات والمعلومات السعودية حلقة نقاش يوم السبت ١٩ جمادى الأولى الموافق ٢٣ ابريل ٢٠١١م في مدينة الرياض بمناسبة اليوم العالمي للكتاب بحضور مجموعة من المتخصصين والمهتمين بقضايا الثقافة والقراءة .وقد تحدث فيها الدكتور عبدالله المبرز نائب رئيس الجمعية عن اختلافات أزمة القراءة بين الشباب العربي في بيئة القراءة المطبوعة وبيئة القراءة الإلكترونية. ثم أوصى بأن يتم استحداث اليوم السعودي للكتاب بحيث يتم الاحتفال به كل سنة على أن يكون هذا اليوم هو اليوم الذي نزلت فيه أول آية من القرآن الكريم وهي (اقرأ باسم ربك الأعلى). بعد ذلك تحدث الدكتور أحمد بن خضير رئيس الجمعية عن الكتاب الإلكتروني وأهميته وطرح الجدلية القائمة دائما وهي مدى إمكانية استبدال الكتاب المطبوع بالكتاب الإلكتروني وهل يتوقع أن يزول الكتاب المطبوع مستقبلا. بعد ذلك أتيح المجال للحضور لطرح مداخلاتهم وتعليقاتهم التي كان لها أثراً كبيراً إلقاء الضوء على الكثير من الجوانب التي تهم القارئ العربي، وتناولت أيضاً كيفية نشر ثقافة القراءة من أي مصدر كان.

- **دورة " مهارات البحث في الإنترنت وقواعد البيانات الإلكترونية":**

ونظمت عن طريق اللجنة النسائية بالجمعية في الفترة ٧-٨ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ الموافق ١٢-١٣ مارس ٢٠١١م. وكانت تهدف إلى تعريف المشاركات بآليات البحث في محركات البحث على الإنترنت وفي قواعد المعلومات.

- **ملتقى مراكز مصادر التعليم: الواقع والتطبيقات المهنية والإدارية والعملية:**

عقد الملتقى في مركز سعود البابطين للتراث والثقافة في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٢/١٠/٢٣هـ الموافق ٢٠١١/٩/٢١م. شارك فيه عدد من المتخصصين بمناقشة عدة موضوعات كان من بينها آلية تأهيل مراكز أمناء مصادر التعلم، وإشكالية

عدم توظيف المتخصصين في المكتبات والمعلومات في مراكز مصادر التعلم، وكيف يمكن للمتخصصين في المكتبات والمعلومات أن يؤهلوا أنفسهم ليكونوا قادرين على إدارة مراكز التعلم بأسلوبها الحديث من الناحية التقنية والإدارية والفنية .

وانتهى المجتمعون إلى إعلان توصياتهم التي نصت على ضرورة إعادة بلورة هوية تخصص المكتبات والمعلومات وإبراز أهميته في بيئة عصر المعلومات والتأكيد على ضرورة المواءمة بين احتياجات وزارة التربية والتعليم والكفايات التي يحصل عليها خريجو وخريجات أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية، مع العمل على تكثيف برامج الوعي المعلوماتي في مراكز مصادر التعلم، ووضع معايير موحدة للكفايات المهنية اللازمة للعاملين في مركز مصادر التعلم على أن تخضع للمراجعة والتحديث بشكل دوري وفقاً للمتغيرات التي تطرأ على التخصص واحتياجات سوق العمل. كما نصت التوصيات على أهمية إعادة النظر في تصنيف المسميات الوظيفية لوظائف مراكز مصادر التعلم، والإسراع في اعتمادها و التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية من اجل استحداث أو تحوير وظائف تناسب المتخصصين في علوم المكتبات للعمل في مراكز مصادر التعلم وإدراج مقررات وبرامج خاصة لتنمية المهارات المهنية للعاملين في مراكز مصادر التعلم بالتنسيق مع الأقسام العلمية في الجامعات السعودية، والتأكيد على أهمية بناء قاعدة معلوما ت لخريجي وخريجات أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية لتساهم في توفير دراسات عن أعداد الخريجين في الأقسام العلمية بالجامعات ونسبة العاملين والعاطلين منهم.

- **دورية (هيكلية بناء بوابات الإنترنت ومعايير تقويمها):**

عقدت الدورة في مدينة الرياض خلال الفترة من ٤-٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ٧-٩ مايو ٢٠١١م من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة ببوابات الإنترنت، وإكساب الحاضرين مهارات التعرف على أبرز فئات بوابات الإنترنت ومكوناتها الأساسية، مع التعريف بالبناء الهيكلي للبوابة الإلكترونية، ثم استشراف الأطر العامة لمستقبل بوابات الإنترنت في مؤسسات المعلومات والسبل التي يمكن من خلالها الاستفادة والاستثمار الأمثل لهذه التطبيقات.

- **لقاء علمي بعنوان (استخدام وتوظيف تقنية المعلومات في مجال المكتبات ومراكز المعلومات) :**

عقد اللقاء في مدينة الخبر خلال الفترة ٢٦-٢٧ /١٤٣٢/١٢هـ الموافق ٢٢-٢٣/١١/٢٠١١م، وقد شارك فيه مجموعة من المتخصصين في مجالات الحاسب الآلي والمعلومات والاتصالات. وعرضت فيه عدد من الأوراق العلمية تناولت المحاور التالية:

- استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات في مجال المكتبات والمعلومات
- خدمات المعلومات في البيئة الرقمية.
- تجارب توظيف التقنية في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية.
- الإجراءات الفنية والآليات الحديثة.
- التسويق المعلوماتي الرقمي.

- المجموعات الإلكترونية.

- **دورة (الأرشفة الإلكترونية وتوجهاتها):**

وعقدت في مدينة كوالالمبور بماليزيا خلال الفترة ١٥-١٤٣٢/٨/١٩هـ الموافق ١٦-٢٠١١/٧/٢٠م بمشاركة مجموعة من المتخصصين الذين يمثلون مجموعة من الجهات الحكومية. وتم خلال الدورة تعريف آليات الأرشفة الإلكترونية للوثائق المختلفة، وأهم البرامج والتطبيقات التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال. إضافة إلى تدريبهم على الأساليب العلمية الحديثة لتصنيف وفهرسة وحفظ الوثائق والملفات وأرشفتها.

- **دورة (تنمية مهارات القيادة في إدارة المكتبات ومراكز المعلومات):**

وعقدت في مدينة كوالالمبور بماليزيا خلال الفترة ١٥-١٤٣٢/٨/١٩هـ الموافق ١٦-٢٠١١/٧/٢٠م بمشاركة مجموعة من المتخصصين الذين يمثلون مجموعة من الجهات الحكومية. وتم خلال الدورة تعريف المتدربين بالمهارات الإدارية والسلوكية اللازمة في الوظائف القيادية في مؤسسات المعلومات. وتدريبهم على الأدوات اللازمة والمعينة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

١٤. الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات

قامت الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات، خلال الدورة الحالية بالعديد من النشاطات في الجانب العلمي الذي يعد الهدف الرئيس لها ، ولعل أبرز البرامج العلمية التي قدمتها الجمعية؛ الاستفادة الكبرى من برامج هندسة وتقنيات الاتصالات في حياتنا المعاصرة. وكانت هذه ثمرة الجهود التي قام بها أعضاء مجلس إدارة الجمعية في سبيل أداء رسالة الجمعية، وتحقيق أهدافها نحو أعضائها والمجتمع.

من الأهداف الرئيسية للجمعية:-

- تنمية الفكر العلمي والهندسي في مجال هندسة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- التنسيق بين قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال التواصل بين العاملين فيها.
- تشجيع إجراء البحوث والدراسات وتقديم المشورة العلمية في مجالات الاتصالات.
- عقد الندوات والحلقات الدراسية والدورات في مجال هندسة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- إصدار الدراسات والنشرات والدوريات العلمية في مجال هندسة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- المشاركة في المؤتمرات والمعارض المحلية والدولية.
- العمل على تطوير التعليم والتدريب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تطوير معايير ممارسة المهنة في قطاع الاتصالات.

• الأنشطة الثقافية والعلمية للجمعية :

- ندوة علمية بعنوان الجيل الجديد من اتصالات الشبكات اللاسلكية، ألقاها البرفيسور/ شو هانج من جامعة كاتيرا بأستراليا في ٢٠١١/١/١٧ بالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وقد تطرق المحاضر إلى الجيل الجديد من اتصالات الشبكات اللاسلكية، والتطبيقات العلمية، والأبحاث الجديدة في مجال تطبيقات الشبكات اللاسلكية .
- ندوة علمية بعنوان تقنيات معالجة الإشارات الرقمية وتطبيقاتها في أمن المعلومات ألقاها البرفيسور/شوهانج من جامعة كاتيرا بأستراليا في ٢٠١١/١/١٧ بالتعاون مع جامعة الأمير سلمان / جامعة الخرج سابقاً، وقد تطرق المحاضر إلى تقنيات معالجة الإشارات الرقمية وتطبيقاتها في امن المعلومات وبعض الأمثلة الحالية لمعالجة الإشارات في تطبيقات امن المعلومات .
- ندوة علمية بعنوان الجيل الجديد من اتصالات الشبكات اللاسلكية ألقاها البرفيسور/ شو هانج من جامعة كاتيرا باستراليا في ٢٠١١/١/١٨ بالتعاون مع معهد الأمير سلطان لا بحاث التقنية وقد تطرق المحاضر إلى الجيل الجديد من اتصالات الشبكات اللاسلكية والتطبيقات العلمية والأبحاث الجديدة في مجال تطبيقات الشبكات اللاسلكية .

- ندوة علمية بعنوان الأمن السيبراني في شبكات الاستشعار اللاسلكية ألقاها البرفيسور / شو هانج من جامعة كاتيرا بأستراليا بتاريخ ٢٠١١/١/١٨ بالتعاون مع كرسي الأمير مقرن لتقنيات امن المعلومات وقد تطرق المحاضر عن شمولية الأمن السيبراني في شبكات الاستشعار في الشبكات اللاسلكية
- ندوة علمية بعنوان الاتصالات اللاسلكية الحديثة، واستخدام التقنيات غير التقليدية؛ ألقاها البرفيسور/ عمر الرمحى، من جامعة وتيرلو كندا في ٢٠١١/٤/١٤ وقد تطرق المحاضر في المحاضرة إلى أهم التحديات التي يواجها مجال الاتصالات اللاسلكية الحديثة والحلول غير التقليدية التي تقدمها الأبحاث العلمية وركزت المحاضرة في أربعة محاورو هي: زيادة طاقة البث اللاسلكي، والحزم الاشعاعية وتدهور الإشارة وبتصميم وتقدير تغطية المحطات.
- ندوة علمية بعنوان أنظمة الاتصالات الحديثة لتقنية (MIMO) ألقاها الدكتور/ احمد الطويل من قسم الهندسة الكهربائية والحاسب بجامعة كاليفورنيا ارفني في ٢٠١١/٤/١٧ بقسم الكهربائية بكلية الهندسة –جامعة الملك سعود وقد تطرق المحاضر عن أخر تشفيرات القورثيم والطرق المثلى لزيادة الاستقبال للإشارات باستخدام نظام تشفير (K) والمعقد بالتنفيذ وقد شرح الخصائص والتحديات في استخدام (microelectromechanical antennas –MEMS)
- ندوة علمية بعنوان التطورات المتقدمة في أنظمة الراديو وبرامج النطاق العريض من ناحية نظلم الطاقة القليل ألقاها الدكتور/ احمد الطويل من قسم الهندسة الكهربائية والحاسب بجامعة كاليفورنيا ارفني في ٢٠١١/٤/٢٠ بالتعاون مع معهد الأمير سلطان لا بحاث التقنية وقد تطرق المحاضر إلى شرح مفصل عن هذه الأنظمة المتقدمة في أنظمة الراديو وتطرق النقاش حول آخر التطورات الحديثة في هذا المجال من الناحية الأمنية للعامة والغرض من ذلك في بناء الشبكات المطلوبة لدعم مسارات مختلفة فى تصميم أنظمة الراديو للشبكات المختلفة مثل (MIMO) واى ماكس والجيل الثالث وقد تعمل هذة الشبكات في أوضاع مختلفة وظروف مختلفة .
- ندوة علمية بعنوان اغلب المواضيع الحديثة للشبكات اللاسلكية الخاصة بى (physical layer) القاها الأستاذ الدكتور/اندريس موليش من قسم الهندسة الكهربائية بجامعة كاليفورنيا الجنوبية بمدينة لوس انجليس في ٢٠١١/٤/٢٣ بالتعاون مع معهد الأمير سلطان لا بحاث التقنية وقد تطرق المحاضر إلى تسليط الضوء على القياسات والطريقة المثلى لانتشار الإشارات في القنوات مثل الترابند ومتعددة القنوات وأنظمة المواقع ومراقبة الإشارات اللاسلكية من اجل الصحة العامة وخلافة .
- شاركت الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات كداعم تقنى في المؤتمر الدولي لالكترونيات والاتصالات والضوئيات الذي عقد في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من تاريخ ٢٣ إلى ٢٦/ ٢٠١١/٤ وقد شارك بعض أعضاء مجلس بتقديم أوراق علمية محكمة .
- ندوة علمية بعنوان تامين شبكات الجيل الرابع وانظمة الراديو مثل (LTE/WIMAX,MIMO and OFDM) ألقاها الدكتور/اوليفير براز و الدكتور/اندريو وايرليس من انظمة GmbH بالمانيا في ٢٠١١/٥/١٠ بالتعاون مع معهد الأمير سلطان لا بحاث التقنية وقد تطرق المحاضرين عن تقنية الجيل الرابع والتطور في تقنية ال MIMO والطرق الحديثة في حسابات الخصائص الرياضية التي تنعكس على القياسات في التصميم إشارات الراديو والأبحاث المتوفرة حاليا لهذا المجال الحيوي لتطوير أنظمة الراديو .

- محاضرة بعنوان التطور الوظيفي للمهندس – التحديات والتجارب الواقعية في حياة مهندس ألقاها المهندس / ماجد محمد المسعرى بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤ وقد عرض المحاضر التحديات التي تواجه الطلاب حديثي التخرج واستعرض الطرق الفعالة فى البحث عن الوظائف الهندسية والتقنية واعداد السيرة الذاتية وطرق إجراء المقابلة الشخصية كما تم استعراض الطرق الفعالة للتقديم على الوظائف ثم استعرض التطوير الوظيفي للمهندسين وكيفية الانتقال من مرحلة الى اخرى فى الحياة الوظيفية كما تم استعراض المسار الاستشاري والتجاري للمهندس التاجر .
- الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات وبالتعاون مع الهيئة السعودية للمهندسين –شعبة إدارة المشاريع وبدعم من مؤسسة الصدارة الرقمية قامت بعمل حلقة تدريبية مجانية وحلقة نقاش لبعض القيادات في القطاعين العام والخاص في مجال بناء بيئة المشاريع في المؤسسات الكبرى بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣ م .

شاركت الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات كداعم رئيسي وتقنى في تنظيم المؤتمر الدولي الثامن للشبكات الضوئية عالية السعة والتقنيات الناشئة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠١١/١٢/٢١ في مبنى ١٧ بالدرعية / جامعة الملك سعود .

• اصدارات الجمعية الورقية :

- نشرة الاتصالات -العدد الأول
- التقرير الختامي للجمعية – الدورة الأولى
- نشرة تعريفية كتيب للجمعية
- نشرة الاتصالات -العدد الثاني